البركة

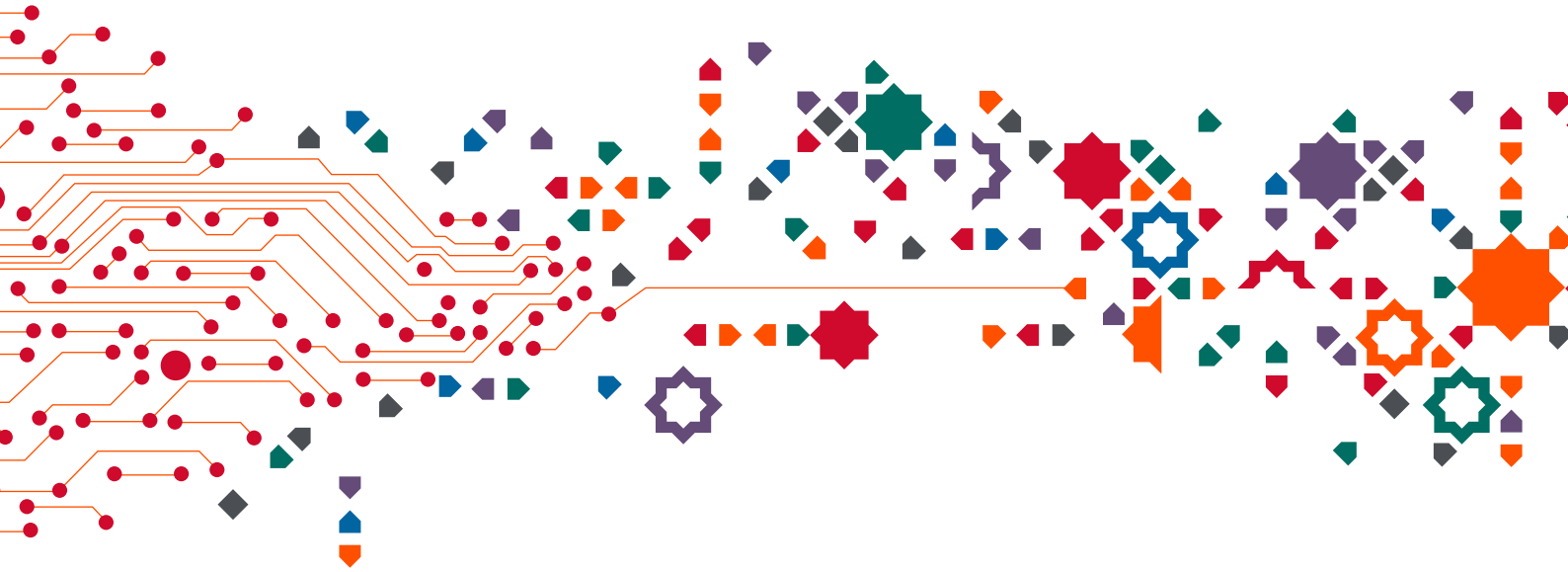

تحوّل من أصوله في الشراكات

التقرير السنوي 2018

شركاء في الإنجاز

المقدمة

"فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أنّ الإنسان مستخلف في المال وليس مالكاً للمال، وأنّ الإنسان مأمورٌ بإعمار الأرض.

وأنّ الإنسان مطلوب منه أن يوجد عملاً للآخرين. والله سبحانه يقول: (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) ويقول: (وأنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ).

إذًا المال الذي لدينا هو ملك اللّه سبحانه وتعالى ولا بدّ لنا أن نطبّق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال".

الشيخ صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة
مجموعة البركة المصرفية

المحـتويات

03 رؤيــتنا ورسالــتنا
04 المؤشــرات المــالية
06 أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحدة للرقابة الشرعية
07 الإدارة التنفيذيّة
09 الهيكل التنظيمي للمجموعة
12 تقرير مجلس الإدارة
16 تقرير الرئيس التنفيذي
38 حوكمة الشركات
66 المسئولية الاجتماعية والاستدامة
69 تقرير الهيئة الشرعية
71 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
74 القائمة الموحّدة للمركز المالي
75 القائمة الموحّدة للدخل
76 القائمة الموحّدة للتدفقات النقدية
77 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق الملاّك
79 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
80 إيضاحات حول القوائم المالية الموحّدة
124 الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي (غير مدقّقة)
146 الإدارة التنفيذيّة للمجموعة
147 شبكة البركة العالمية
148 الاتصال

الصيرفة في المستقبل
للتأثير على العالم من حولنا

رؤيــتنا

نحن نؤمن بأنّ المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع

رسالــتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكـافــة المجـتمعات حـول العالم من خلال مـمارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطـبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكّننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحقّقة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظّفين ومساهمين

قاعدة عريضة
من شركاء
التميّز – أكثر
من 2.7 مليون
متعامل

الحفاظ على
روابط وثيقة بتراثنا
يضمن شراكات أفضل
في المستقبل

نحن على يقين بأنّ
الصيرفة تلعب دوراً حاسماً
في المجتمع، وإنّنا كمصرفيّين
نتحمل مسؤولية كبيرة في
كيفية إدارة الموارد التي
بين أيدينا

المؤشرات المالية

	2018	2017	2016	2015	2014
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	988	999	1,074	1,000	918
صافي الدخل التشغيلي	447	430	507	464	396
صافي الدخل	217	207	268	286	275
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	129	129	152	163	152
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	7.93	9.19	12.29	13.19	12.30
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	23,831	25,453	23,425	24,618	23,464
إجمالي التمويلات والاستثمارات	17,861	19,123	17,465	18,358	17,624
إجمالي حسابات العملاء	19,627	20,670	19,179	20,164	19,861
إجمالي حقوق الملاك	2,256	2,511	2,009	2,095	2,075
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	1,546	1,740	1,281	1,356	1,338
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	2,500	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	1,242.9	1,206.7	1,149.2	1,115.7	1,093.9
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	%9	%9	%13	%14	%14
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	%8	%9	%12	%12	%12
العائد على متوسط الموجودات	%0.9	%0.8	%1.1	%1.2	%1.2
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	%55	%57	%53	%54	%57
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	%10	%10	%9	%9	%9
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	7.9	7.6	8.7	8.8	8.5
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	%27	%25	%24	%24	%26
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	0.93	1.09	1.04	1.10	1.09
معلومات أخرى					
إجمالي عدد العاملين	12,937	12,795	12,644	11,458	10,853
إجمالي عدد الفروع	697	675	697	586	549

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجـــمالي المـــوجـــودات
(مليون دولار أمريكي)

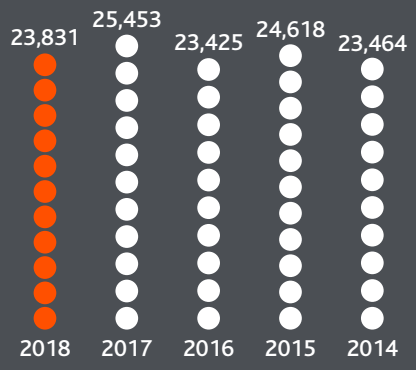

إجـــمالي حـــقوق الـــملاك
(مليون دولار أمريكي)

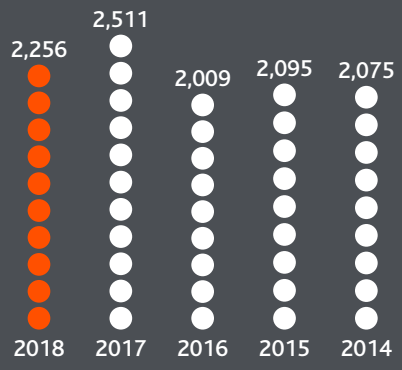

إجـــمالي حـــسابات العـــملاء
(مليون دولار أمريكي)

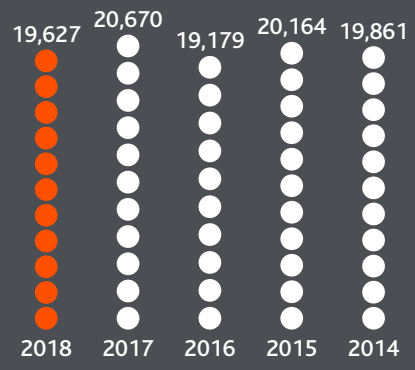

إجـــمالي التمويلات والاستثمارات
(مليون دولار أمريكي)

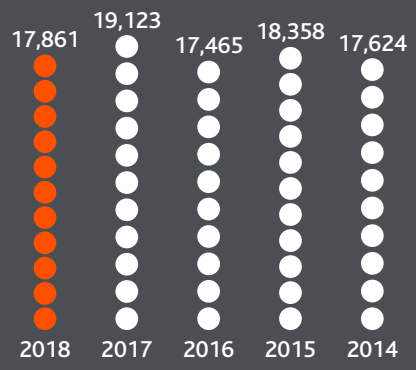

مجـموع الدخـل التشـغيلي
(مليون دولار أمريكي)

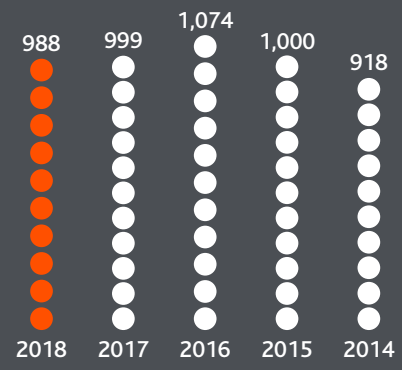

صافـــي الدخـــل
(مليون دولار أمريكي)

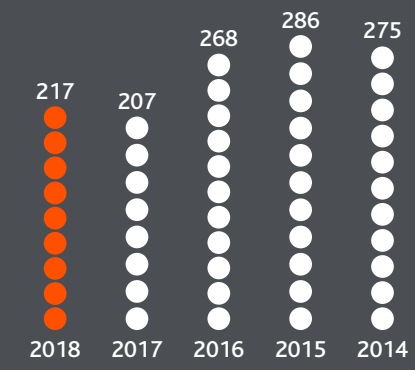

إجـــمالي
عـــدد الفـــروع

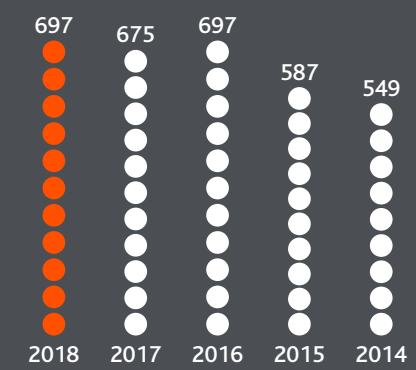

إجـــمالي
عـــدد العـــاملين

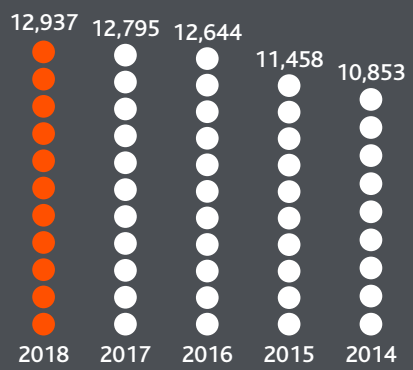

صافي الدخل
217
مليون
دولار أمريكي

أعضاء مجلس الإدارة
والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد اللّه عمّار السعودي ■
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد اللّه صالح كامل ▲
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف ●●■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي ●●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ جمال بن غليطة ●■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ باسم عوض اللّه ●▲■
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ▲■
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ عبد اللّه بن سليمان المنيع
رئيساً

فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان
عضواً

الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

ملاحظة: فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار أبوغدة استقال من منصبه كرئيس للهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية بتاريخ 9 يوليو 2018

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة	▲	●
لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

تم تشكيل لجنة مجلس الإدارة للامتثال في يناير 2019

الإدارة التنفيذيّة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ حمد عبداللّه العقاب
نائب الرئيس التنفيذي

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشئون الإدارية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشئون القانونية

الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس الخدمات المصرفية التجارية

الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار*
نائب رئيس أعلى - رئيس الإئتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد العلوي**
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سهيل تهامي***
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسّسات المالية

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
المراقب الشرعي

ملاحظة:

*تمّ تعيين الأستاذ أزهار عزيز دوقار، نائب رئيس أعلى، رئيساً لإدارة الائتمان والمخاطر اعتباراً من 1 فبراير 2018، وذلك خلفاً للأستاذ جوزيف بيتر سلادي، الذي تقاعد اعتباراً من 31 يناير 2018.

**تمّ تعيين الأستاذ محمد العلوي، نائب رئيس أعلى، رئيساً للتدقيق الداخلي اعتباراً من 1 فبراير 2018، وذلك خلفاً للأستاذ مجيد حسين علوي، الذي تقاعد اعتباراً من 31 يناير 2018.

***تمّ تعيين الأستاذ سهيل تهامي، نائب رئيس أعلى، رئيساً للخزينة والاستثمار والمؤسّسات المالية اعتباراً من 3 سبتمبر 2018، وذلك خلفاً للأستاذ خالد القطان، الذي تقاعد اعتباراً من 31 مايو 2018.

الحوكمة الرشيدة

"أخلاقيّات العمل تساعدنا على إقامة علاقات أعمق مع العملاء"

الهيكل التنظيمي للمجموعة

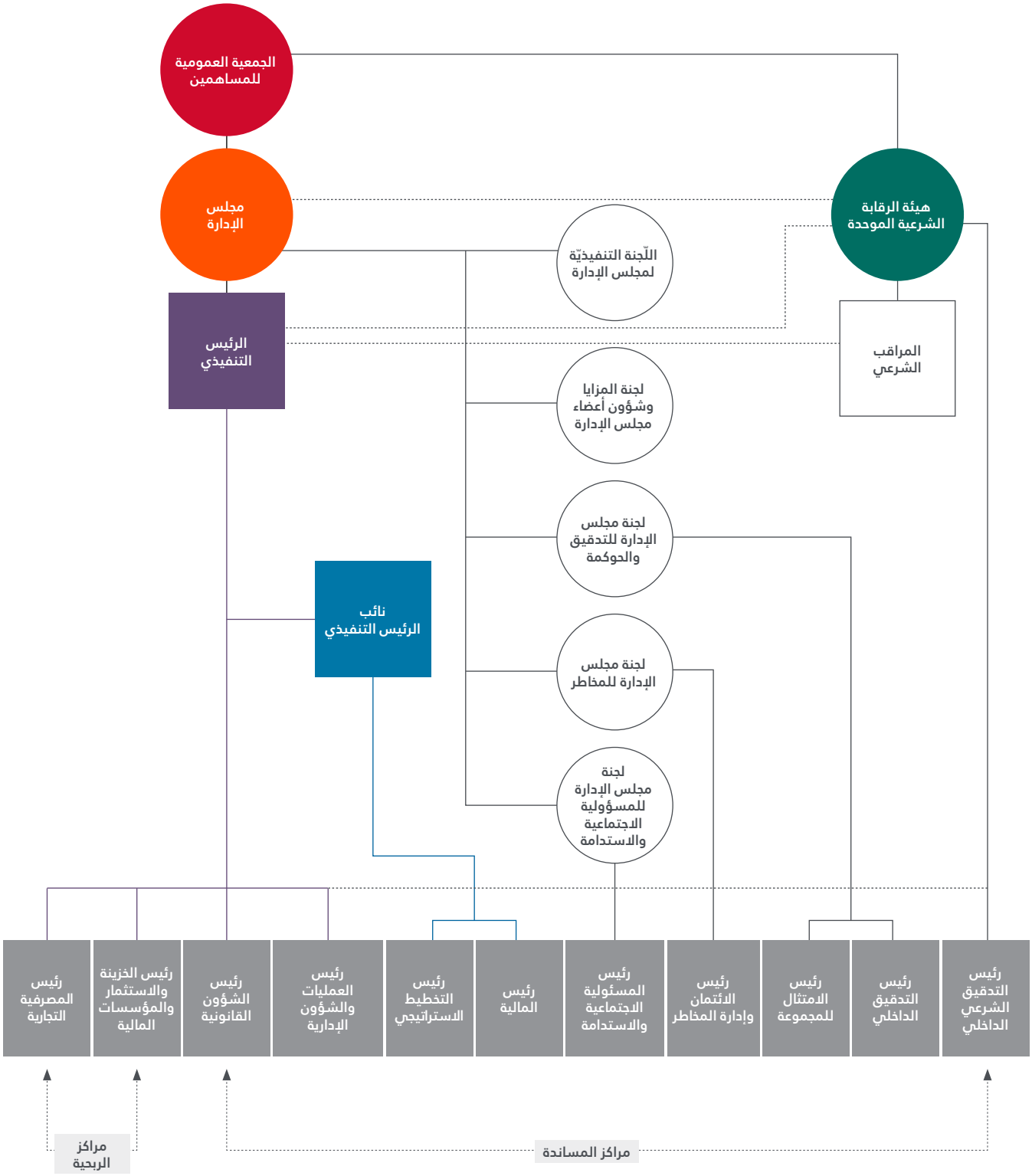

تم تشكيل لجنة مجلس الإدارة للامتثال في يناير 2019

التنافس
للبقاء
في المقدمة

إقامة شراكات أعمق

يتحرك العالم حولنا بوتيرة متسارعة. ولكنّنا لم نفقد تركيزنا على إقامة علاقة وطيدة مع العملاء والتركيز عليهم. نحن ندركٍ تحديات حركة الرقمنة وسنمضي قدماً في مسار إقامة شراكات أعمق مع عملائنا لتحقيق الازدهار والتنمية بصورة شاملة

تقرير مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل، رئيس مجلس الإدارة

استعراض الأداء خلال عام 2018

على الرغم من تزايد التحدّيات الاقتصادية والسياسية خلال العام 2018، إلّا أنّ مجموعة البركة المصرفية ("المجموعة") قد نجحت في تحقيق نتائج طيبة، كما حافظت على قوة وضعها المالي فيما يخص صافي الأرباح التشغيلية وصافي الدخل، إذ ارتفعا بنسبة 4% و 5% على التوالي. وممّا لا شك فيه أنّ تباطؤ معدل النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات الفائدة الأساسية والنزاعات التجارية بين كبرى الدول قد ساهمت جميعها في خلق بيئة تشغيلية صعبة للعديد من وحدات المجموعة. وفي حين اتّخذت مجموعة البركة المصرفية جميع التدابير الاحترازية الضرورية، إلّا أنّها لم تغيّر استراتيجيّتها الناجحة القائمة على القيم الإسلامية والشراكة. إذ ما زالت هذه القيم تلعب دورها المحوري في تعزيز صمود المجموعة في مواجهة الظروف المناوئة، كما ظلت هذه القيم مصدر الإلهام الأول لإنجازات العام 2018. ويعود الفضل في هذا الوضع القوي للمجموعة إلى تنوّعها الجغرافي فيما يتعلق بمصادر الإيرادات، فضلاً عن جذورها المتعمقة في الاقتصادات الإقليمية والمحلية.

وقد شهد العام الماضي أيضاً تقدّماً ملحوظًا في التحوّل الرقمي الذي يمثّل أحد الأهداف الاستراتيجيّة الرئيسية للمجموعة. إذ أصبح التحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية ركنين مهمّين في استراتيجيّات البنوك الرائدة. وبعيدًا عن الأغراض التنافسية، فإنّنا نعتبر التحوّل الرقمي في الخدمات المصرفية هدفاً اجتماعياً ووسيلة فعّالة لطرح الخدمات المالية والخدمات المصرفية الإسلامية للعديد ممّن يفتقرون لهذه الخدمات حالياً ويحتاجون للشمول المالي.

وعلى مدار العام الماضي، اتّخذت المجموعة قرارًا بتوسيع نطاق أنشطتها في مجال الاستثمارات الإسلامية من خلال تأسيس أذرع استثمارية في بعض من وحداتنا التابعة. وتهدف هذه الأذرع الاستثمارية إلى ضخ الأموال مباشرةً في المشاريع الزراعية والصناعية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم خلق قيمة حقيقية فيما يخصّ التوظيف والنمو في الدول التي تعمل بها مجموعة البركة المصرفية.

وكما أشرنا أعلاه، فإنّ التغييرات في السياسات النقدية وزيادة معدلات الفائدة الأساسية في مختلف أنحاء العالم قد ساهمت في إحداث تقلّبات حادة في أسعار العملات على مدار العام. وكان لانخفاض قيمة العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي في ستة بلدان تعمل بها وحدات المجموعة تأثيراً كبيراً على النتائج المالية الموحدة للمجموعة. وقد انخفض إجمالي أصول المجموعة بنسبة 6% ليصل إلى 23.8 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 25.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2017. أمّا الأصول التشغيلية (التمويلات والاستثمارات) فقد انخفضت بنسبة 7% لتصل إلى 17.9 مليار دولار أمريكي مقابل 19.1 مليار دولار أمريكي في العام المنصرم. وإذا استثنينا تأثير انخفاض قيمة العملات المحلّية، فإنّ إجمالي الأصول والأصول التشغيلية سيظهران نمواً. وانعكاسًا لولاء عملائنا الرّاسخ، فقد ارتفعت قيمة حسابات العملاء بالعملات المحلية، ولكن من حيث القيمة بالدولار فقد بلغت قيمة الحسابات 19.6 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 20.7 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2017.

بلغ مجموع الدخل التشغيلي 1.0 مليار دولار أمريكي خلال العام 2018 وهو تقريباً نفس مستوى العام 2017 متأثراً جزئياً بإنخفاض قيمة العملات المحلية للوحدات مقابل الدولار الأمريكي.

ويتجلى ثبات المجموعة في مواجهة الظروف غير المواتية في أنّ صافي الدخل التشغيلي قد زاد بنسبة 4% ليصل إلى 447 مليون دولار أمريكي خلال 2018 (430 مليون دولار أمريكي خلال العام 2017) رغم انخفاض إجمالي الأصول والأصول التشغيلية. كما زاد صافي الدخل بنسبة 5% ليصل إلى 217 مليون دولار أمريكي (207 مليون دولار أمريكي خلال العام 2017). هذا وقد بلغ صافي الدخل العائد لحقوق المساهمين 129 مليون دولار أمريكي في العام 2018، مساوياً لما تم تحقيقه خلال

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

إنّنا نعتبر أنّ التطوير والمحافظة على امتثال قوي عبر جميع وحداتنا يمثّل أحد أهمّ أولويّات المجموعة

العام 2017. وكان من الممكن أن ترتفع الربحية بمعدلات أكبر من هذا لو استثنينا آثار انخفاض قيمة العملات.

وقد تميز العام الماضي بقيام بنك البركة التركي للمشاركات بتدشين خدمة إنشاء "Insha" في ألمانيا لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية في أوروبا. وفي المرحلة الأولى، سوف تقدم " Insha " الخدمات المصرفية الأساسية، بينما يخطط البنك في المرحلة الثانية لإدراج جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها بنوك المشاركة من خلال هذه الخدمة وذلك بهدف نشر المشاركة المصرفية سواءً في القنوات الرقمية أو التقليدية في جميع أنحاء أوروبا.

وخلال 2018، رسّخنا توسّعنا في السوق المغربية، إذ قام بنك التمويل والإنماء، بتدشين عملياته التشغيلية وفقًا لقوانين بنوك المشاركة الصادرة عن بنك المغرب، الذي هو البنك المركزي بالمملكة المغربية.

وفي ضوء أداء المجموعة خلال العام 2018، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 3.0% من رأس المال المدفوع، لتبلغ 37.29 مليون دولار أمريكي بعد تحويل 12.91 مليون دولار أمريكي للإحتياطي القانوني مع إبقاء 78.89 مليون دولار أمريكي من صافي الدخل في الأرباح المبقاة. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع مكافآت بقيمة 1.50 مليون دولار أمريكي على ان يتم دفعها إلى أعضاء مجلس الإدارة بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

وتعتبر ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة لأسهم مجموعة البركة المصرفية (باستثناء رئيس مجلس الإدارة) بتاريخ 31 ديسمبر 2018 غير جوهرية ولم يحدث تداول كبير لهذه الأسهم في العام 2018. وترد تفاصيل الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة في الإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية الموحدة.

وخلال العام، لم يحدث أي تغيير في عضوية مجلس الإدارة.

آفاق العام 2019 وما بعده

وبالتطلع نحو المستقبل، فإنّنا نظل محتفظين بنظرتنا الإيجابية المتفائلة على الرّغم من التحدّيات الجليّة التي تلوح في آفاق الأسواق العالمية والإقليمية على حدّ سواء. وتجدر الإشارة إلى أنّ استراتيجيّتنا للتحوّل الرقمي لا تتطلب التكيّف التقني فحسب، بل وتكيّف المنظمة والموارد البشرية أيضًا، ونحن على يقين من قدرتنا على تلبية جميع متطلّبات التنفيذ الناجح بإذن اللّه. كذلك فإنّنا حريصون على رفع كفاءاتنا التشغيلية والتوسّع انتقائيّاً من خلال الدّخول في أسواق جديدة وإنشاء المزيد من الفروع. وتحافظ المجموعة على التزامها بأسمى معايير الحوكمة الرشيدة، كما تواصل تطوير وظائف الامتثال بما يتفق مع المتطلبات المتزايدة في القطاع المالي والمصرفي. كما نعتبر أنّ تطوير أسس متينة للامتثال والمحافظة عليها وتطبيقها على صعيد جميع وحداتنا أحد أهمّ أولويّات المجموعة.

ونودّ أن نهنّئ وحداتنا على التزامها بقيم المجموعة وأدائها المتميز في مواجهة التحدّيات التي شهدناها على مدار العام. كما نودّ أن نعرب عن امتناننا العميق لفريق الإدارة التنفيذيّة الذي واصل العمل بجدّ لتنفيذ الخطة الاستراتيجيّة للمجموعة بنجاح.

وختامًا، نتوجّه بالشكر إلى الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية، وإلى مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وبورصة البحرين، وناسداك دبي، وجميع الهيئات الرقابية الأخرى للوحدات التابعة لنا، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم الحكيمة خلال العام المنقضي.

نيابة عن مجلس الإدارة

صالح عبد اللّه كامل
رئيس مجلس الإدارة

طابع محلّي قوّي
وسط شبكة عالمية واسعة

رغم تواجدنا في 3 قارات و 17 دولة، فإنّنا لا نغفل عن احتياجات عملائنا المحليّين عبر حيّز جغرافي متنوع. نحن بنك محلّي قوي، ونؤمن بأن هذا هو أهمّ مواطِن قوّتنا

نقدّم اختيارات السوق

تقرير الرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف، الرئـيس التنفيذي

يطيب لي أن أعلن أنّه ومن خلال مواصلة مساعينا الحثيثة لتحقيق أهداف استراتيجيّتنا طويلة الأجل، نجحت مجموعة البركة المصرفية في تحقيق نتائج جيدة على الرغم من التحدّيات الكبيرة التي واجهناها في العديد من أسواقنا الرئيسية. وجاء ثبات المجموعة أمام هذه التحدّيات مدعومًا بالتنوّع الجغرافي الواسع في عمليّاتها، وهو ما ساعدها على التعويض عن التحدّيات التي تواجهها في بعض الأسواق بالأداء الفائق المتميّز في أسواق أخرى. وكان من أبرز هذه التحدّيات انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي في ستة من البلدان التي تعمل فيها المجموعة، إضافةً إلى الاضطرابات التي عانت منها الاقتصادات والناجمة عن انخفاض قيمة العملات وارتفاع معدلات الفائدة. لذلك فإنّ النتائج المالية الموحّدة للمجموعة والمسجّلة بالدولار الأمريكي صارت أقلّ مما كانت ستكون عليه لو لم يحدث انخفاض لقيمة العملات.

هذا وقد وبلغت قيمة إجمالي أصول المجموعة 23.8 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، أي بانخفاض نسبته 6% مقارنةً بمبلغ 25.5 مليار دولار أمريكي كما في نهاية العام 2017. في حين بلغت قيمة الأصول التشغيلية (التمويلات والاستثمارات) 17.9 مليار دولار أمريكي، حيث انخفضت بنسبة 7% عن العام الماضي. وإذا تغاضينا عن آثار تحويل العملات الأجنبية، فإنّ إجمالي الأصول والأصول التشغيلية ستظهران نموًا. وكدليل على مدى عمق جذور المجموعة في أسواقها وكفاءة إدارتها ذات الخبرة الواسعة، سجّل صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بالدولار نموًا جيدًا بنسبتي 4% و 5%, ليصلا إلى 447 مليون دولار أمريكي و 217 مليون دولار أمريكي على التوالي على الرغم من انخفاض قيمة العملات الأجنبية وغير ذلك من التحدّيات الأخرى.

وعلى مدار العام، واصلت مجموعة البركة المصرفية مسيرة التحوّل الرقمي، إذ تعكف جميع وحداتنا على وضع استراتيجيّات الأعمال الرقمية وتخطيط التغيير المطلوب في الموارد البشرية والهيكل التنظيمي والتقنية من أجل التنفيذ. ومع المضي قدمًا في مسيرة الرقمنة، فإننا نهدف أيضًا إلى الحفاظ على مبدأ الشراكة باعتباره قيمة جوهرية تاريخية متأصلة في رؤيتنا ورسالتنا. ومن ضمن أبرز إنجازاتنا في مسيرة التحوّل الرقمي خدمة "إنشاء" "insha" وهو بنك رقمي في ألمانيا أطلقه بنك البركة التركي للمشاركات لعملائه الأتراك وغيرهم من المسلمين المقيمين هناك. ويعدّ "إنشاء" أول مزود للخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية في أوروبا، وهو يُحرز تقدّماً كبيرًا.

وخلال العام 2018، تبنّينا نهجًا أكثر ذكاء للتوسع سواء فيما يخص الفروع الجديدة أو المناطق الجغرافية الجديدة وفي هذا الإطار، فإنّ بنك التمويل والإنماء، الذي أسسناه

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

خلال العام، استمرت مجموعة البركة المصرفية في مسيرتها للتحوّل الرقمي مع جميع وحداتها العاملة على استراتيجيّات الرقمنة في الأعمال المصرفية ورسم خارطة للتحوّل في الموارد البشرية والتنظيم والتكنولوجيا اللازمة للتنفيذ

العام الماضي في المغرب بالشراكة مع البنك المغربي للتجارة الخارجية في أفريقيا، يحرز تقدماً ملحوظًا بما ينسجم مع القوانين الصادرة من بنك المغرب، البنك المركزي بالمملكة المغربية، لبنوك المشاركة. كذلك ارتفع إجمالي فروع المجموعة بعدد 22 ليصل إلى 697 فرع، وهو ما يعكس تركيزنا المتجدد على سياستنا في التوّسع مع الضبط الحذر للتكاليف وتعزيز الكفاءة.

كما خضعت السياسات والإجراءات الداخلية والهياكل المؤسساتية للمراجعة والتحسين المستمرين. وفي هذا الصدد، فإننا نركز بشكل خاص على تعزيز ثقافة الامتثال وإدارة مخاطر الامتثال.

ومع استهلالنا للعام 2019، فإننا نراه عامًا حافلًا بالتحدّيات، حيث ستستمرّ عدة عوامل كالنموّ الاقتصادي المتباطئ وارتفاع معدلات الفائدة والنزاعات التجارية وتقلب أسعار العملات الأجنبية في التأثير على البنوك على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولكننا في الوقت ذاته نؤمن بأنّ مجموعة البركة المصرفية على أتمّ الاستعداد لمواجهة هذه التحدّيات، كما ننظر إلى بعض الاضطرابات على نحو إيجابي باعتبارها نوافذ لفرص جديدة لأعمالنا. ومن هنا فإننا متفائلون بشأن مستقبل المجموعة التي تسعى بكل جد إلى تحقيق أهدافها على نحو ذكي وقابل للتكيّف.

استعراض أداء وحدات المجموعة ("الوحدات")

تتمّ إدارة كل وحدة بواسطة مجلس إدارتها. وفي حين تظل المرجعية الإدارية للوحدات هي المجموعة، فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية لا مركزية، وذلك في إطار التوجه الاستراتيجي للمجموعة وبالتزام تام بأنظمة البنوك المركزية في البلدان التي تعمل فيها هذه الوحدات.

ونستعرض في الصفحات التالية أداء الوحدات في العام 2018. وباستثناء ما يرد ذكره صراحةً من مبالغ بالعملة المحلّية، فإن جميع الأرقام المذكورة هي بالدولار الأمريكي المعادل لأرقام الميزانيات العمومية وقائمة الدخل المدققة بالعملة المحلية المعدة وفقًا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) (في المسائل التي لم تتطرق لها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، ودون أي تعديلات على مستوى المجموعة.

شراكتنا المتميزة سرّ نجاحنا
وتطورنا المستمر

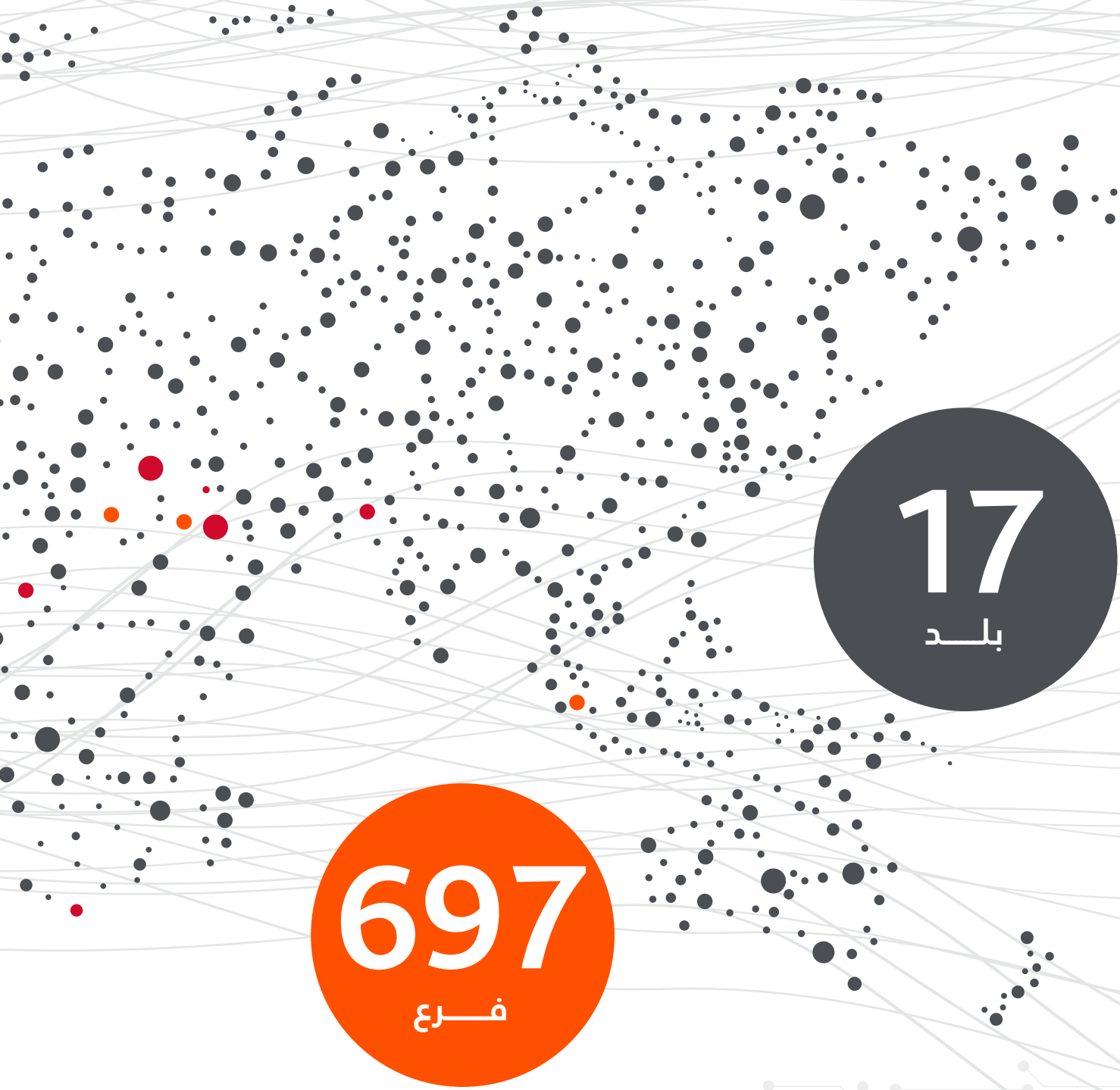

03
قـــارات

تقـرير
الرئـيس التنفيذي (تتمـة)

تركيا
بنك البركة التركي للمشاركات

1985
سنة التأسيس

230
عدد الفروع

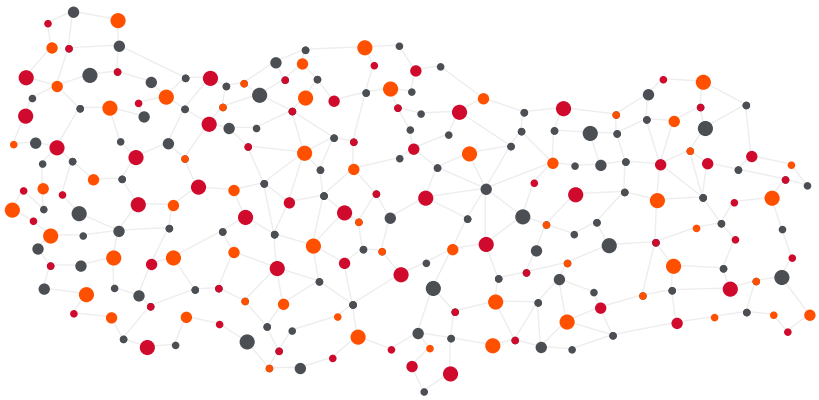

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ ملك شاه أوتكو
المنصب	المدير العام
العنوان	سراي مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768، إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

شهد الاقتصاد التّركي عامًا محفوفاً بالتحدّيات نتيجة لمعدّلات الفائدة المتزايدة ومعدّلات التضخّم التي بلغت أكثر من 20% وانخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة حوالي 28% منذ نهاية العام 2017. وعلى غرار معظم الأسواق الناشئة، تأثّرت تركيا سلبًا بزيادة معدلات الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتهديدات الحروب التجارية، والتوّترات الجغرافية السياسية. وعليه اتخذت الحكومة التركية إجراءات حاسمة لإحكام سياستها النقدية وتخفيف حدة التوّترات السياسية، وهو ما أدّى مع نهاية العام إلى استقرار العملة والاقتصاد.

وقد واجه بنك البركة التركي للمشاركات التحدّيات الاقتصادية من خلال التركيز على إدارة جودة الأصول وتكاليف التمويل وذلك على غرار سائر البنوك التركيّة. وواصل البنك سياسته الاحترازية في رصد مخصصات للأصول المتعثرة، كما عزّز هيكل التمويل الخاص به من خلال الطرح العام فائق النجاح لصكوك بقيمة 205 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى منتجات الوكالة الأخرى.

وارتفع إجمالي أصول البنك بالعملة المحليّة بنسبة 16% ليصل إلى 42.2 مليار ليرة تركية، ومع ذلك، ونتيجة لانخفاض قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي، انخفض إجمالي الأصول من 9.6 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2017 إلى 8.0 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018. كما ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 5% ليصل إلى 736.8 مليون ليرة تركية، ومع ذلك فقد انخفض بنسبة 18% بالدولار ليصل إلى 158.9 مليون دولار أمريكي. وقد تأثّر نمو صافي دخل البنك بالانخفاض في قيمة العملة، هذا بالإضافة للارتفاع الكبير في مخصصات مخاطر الائتمان، ليصل إلى 62.6 مليون دولار أمريكي في العام 2018، مقابل 61.0 مليون دولار في العام 2017.

وعلى الرغم من النمو المتباطئ، ظلّ البنك محتفظاً بمكانة راسخة ومرموقة في سوق بنوك المشاركات، كما واصل سعيه الدؤوب نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجيّة. ومن الجدير بالذكر أنّ "إنشاء" (البنك الرقمي) الذي يستهدف الأتراك وغيرهم من المسلمين في ألمانيا يحرز تقدماً ملحوظاً كجزء من مسيرة التحوّل الرقمي الكلية في البنك. كما حصل "إنشاء" على جائزة باعتباره أفضل مبادرة خدمات مصرفية رقمية يقدمها بنك تجزئة إسلامي.

وقد تمّ تحسين شبكة أجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنك بدرجة كبيرة من خلال تمكين العملاء من استخدام أجهزة الصراف الآلي في مكاتب البريد في جميع أنحاء البلاد. وعلى صعيد الاستثمارات الإسلامية، يوفر البنك لعملائه صناديق استثمارية جديدة وغيرها من المنتجات التي طُوّرت بواسطة قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية الذي تمّ تأسيسه مؤخرًا. أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي المتعلق بزيادة حصة الخدمات المصرفية للأفراد ضمن الأعمال الكلية بالبنك، فقد سعى البنك بقوة إلى تحقيقه من خلال طرح العديد من منتجات تمويل الأفراد وتحسينها على مدار العام، هذا وقد تمّ تكريم البنك بجائزة "أفضل استخدام لتكنولوجيا المعلومات في الخدمات المصرفية للأفراد."

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأردن
البنك الإسلامي الأردني

1978
سنة التأسيس

105
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ موسى شحادة
المنصب	الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان	ص.ب. 926225، عمان 11190، الأردن
هاتف	+96 26 567 7377
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

استمر الاقتصاد الأردني في مواجهة العديد من التحدّيات الناجمة عن النزاعات الإقليميّة وعلى رأسها الحرب الأهلية السورية. إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموّاً طفيفًا بنسبة 2%، كما ارتفع التضخّم إلى 4.5% والبطالة إلى 18.7% وبفضل الدعم المالي الذي قدمته الدول العربية ودول أخرى صديقة، اتخذت الحكومة عدة خطوات لتسريع وتيرة النّمو وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان، بما في ذلك أعداد ضخمة من اللاجئين السوريّين في البلاد.

وبالطّبع أثّر ضعف الاقتصاد على أداء البنوك الأردنية وأدّى إلى تباطؤ نموّ أصولها.

وقد ظلّ البنك الإسلامي الأردني محتفظًا بمكانته المرموقة باعتباره أوّل وأكبر بنك إسلامي في البلاد. وبلغ إجمالي أصول البنك 5.9 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، متساوياً مع نهاية العام 2017. كما ظلّ البنك محتفظًا بسيولة عالية وقام باستثمار بعضها في الصكوك الحكومية التي تمّ إصدارها مؤخرًا. وبلغ صافي الأرباح التشغيلية للبنك 106.9 مليون دولار أمريكي في العام 2018 مقابل 114.2 مليون دولار أمريكي في العام 2017، في حين بلغ صافي الدخل 70.3 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 76.4 مليون دولار أمريكي في العام الماضي، وهو ما يعكس ارتفاع النفقات التشغيلية والضرائب. ويواصل البنك الإسلامي الأردني تمتعه بجودة عالية للأصول، إذ تغطي المخصصات الأصول المتعثرة بالكامل.

ويحرز البنك تقدمًا ملحوظاً في العديد من مبادراته المتعلقة باستراتيجية التحوّل الرقمي، وينصب تركيزه الرئيسي على قاعدته الواسعة من عملاء الخدمات المصرفية للأفراد. كذلك طرح البنك خدمة المدفوعات بدون اتصال للعملاء في المتاجر باستخدام الهاتف النقّال، كما يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي لتحسين مستوى إدارة علاقات العملاء. ويوفّر البنك لعملاء الشركات نظامًا لكشوف الرواتب مدمج مع المتطلّبات الأخرى لإدارة الموارد البشرية. وحصل البنك على جائزة "أفضل بنك إسلامي" في الأردن من مجلة وورلد فاينانس.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

مـــصر
بنك البركة مـصر

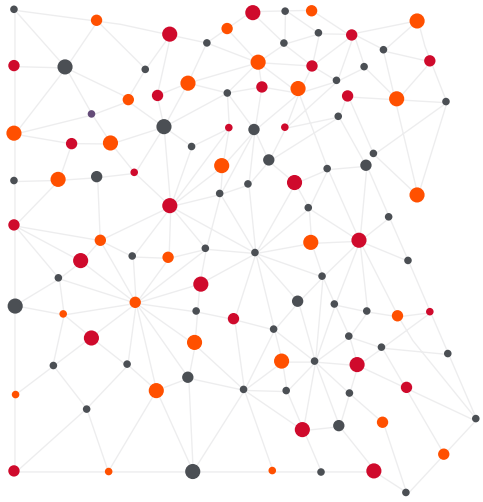

1980
سنة التأسيس

32
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ أشرف الغمراوي
المنصب	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة, ص. ب. 84 القاهرة, مصر
هاتف	+202 281 03600, +202 281 03500
فاكس	+202 281 03501, +202 281 03503
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com.eg

حقّق الاقتصاد المصري نموًا جيّداً خلال العام 2018، وهو ما انعكس أيضاً على تحسّن التصنيف الائتماني السيادي للدولة. واستمرّت الحكومة في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي المتفق عليه، والذي يسير بالاقتصاد المحلّي في الاتجاه الصحيح. وانخفض معدّل التضخّم من 32% في 2017 الى 16% في العام 2018، واستمرت الحسابات المالية والخارجية للدولة في التحسّن. كما ظل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي مستقرًا نسبيًا. ومن المتوقّع أن يحظى الاقتصاد بالمزيد من الانتعاش بفضل معدل الإنتاج الضخم الجديد للغاز الطبيعي، والذي سيحقق للبلاد الاكتفاء الذاتي في هذا النوع من مصادر الطاقة.

هذا وقد حقّق بنك البركة مصر أداءً ممتازًا خلال العام 2018، إذ واصل البنك مسيرة نموه المستقر ونما إجمالي الأصول بنسبة 23% ليصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، مقارنةً بمبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2017. كما سجل البنك نتائج ممتازة فيما يخص كلّ من صافي الأرباح التشغيلية وصافي الدخل، إذ نما كل منهما بنسبة فاقت 20% مقارنة بالعام الماضي، وبلغا 99.2 مليون دولار أمريكي و 73.6 مليون دولار أمريكي على التوالي.

وسعيًا إلى تحقيق أهداف استراتيجيته الطموحة، وسّع البنك أعمال التمويل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما زاد من أنشطة التمويل التجاري. ويواصل البنك تنفيذ خطّة التحوّل الرقمي الخاصة به، فضلًا عن تعزيز كفاءة عملياته الداخلية مثل إدارة المخاطر والامتثال وحوكمة الشركات. وعلى صعيد الاستثمارات الإسلامية المباشرة، أسّس البنك شركة استثمارية تعكف حاليًا على دراسة عدة مقترحات استثماريّة في مجال الزراعة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. كذلك حصل البنك على جائزة "أفضل بنك إسلامي" في مصر من مجلة وورلد فاينانس.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الجزائر

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

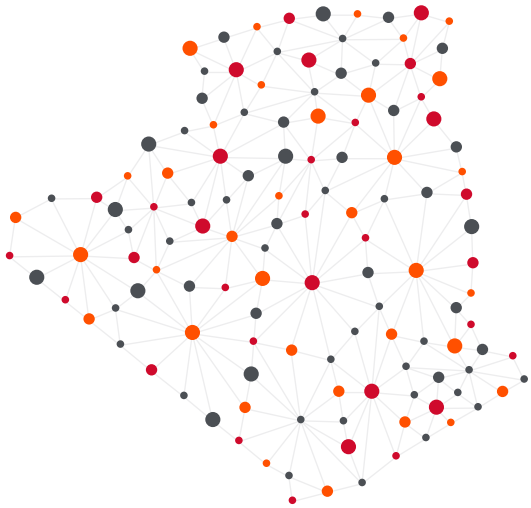

1991
سنة التأسيس

31
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23 38 12 73
فاكس	+213 23 38 12 76/77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

ساعدت أسعار الطاقة المرتفعة على زيادة معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2.5% في العام 2018 مقابل 1.7% في العام 2017، فضلًا عن تحسن كل من العجز المالي والخارجي. وبلغ التضخّم معدّلاً معتدلًا نسبيًا قدره 4.7%، في حين ظلت احتياطات النقد الأجنبي كبيرة مع دين خارجي ضئيل. لكنّ سعر صرف الدينار الجزائري قد انخفض مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 3% خلال العام. كما تمّ الإعلان عن العديد من اللّوائح التنظيميّة المصرفية الجديدة، مثل رفع الحدّ الأدنى لرأس مال البنوك، وتبنّي القوانين المحددة للبنوك التشاركيّة.

وواصل بنك البركة الجزائر أداءه المتميز، إذ نما إجمالي الأصول الخاصّة بالبنك بنسبة 4% ليصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي (2.2 مليار دولار أمريكي في 2017). كما زاد إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 28% ليصل إلى 105.4 مليون دولار أمريكي في العام 2018 مقابل 82.1 مليون دولار أمريكي في 2017، وبلغ صافي الدخل التشغيلي 71.3 مليون دولار أمريكي في العام 2018 مقابل 48.9 مليون دولار أمريكي في 2017. أما صافي دخل البنك فقد بلغ 45.5 مليون دولار أمريكي في العام 2018، أي بزيادة قدرها 42% عن العام 2017.

وقد زاد البنك من تمويل الإجارة والاستصناع في القطاع العقاري، بالإضافة إلى الحفاظ على مكانته القويّة في مجال التمويل التجاري، حيث ارتفعت عائدات التمويل التجاري بنسبة أكثر من 60%. كذلك عزّز البنك حصته في سوق التجزئة عبر التعامل مع الشركات الصغيرة والمهنيين. وتركز خطة التحوّل الرقمي الخاصة به على توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية عبر الهاتف النقّال، وإنشاء مركز اتصال وبوابة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت. هذا وقد حصل البنك على جائزة "أفضل بنك إسلامي" في الجزائر من مجلة وورلد فاينانس.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

البحرين
بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.(م) - البحرين

1984
سنة التأسيس

08
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ طارق كاظم*
المنصب	الرئيس التنفيذي بالإنابة
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

نما الاقتصاد البحريني، الذي يتميّز بتنوّعه، بوتيرة أسرع، بلغت 4% خلال العام 2018. وعلاوة على ذلك، أعلنت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عن منح حزمة دعم مالي لحكومة البحرين لمواجهة أوجه العجز المالي وتقليل عبء الديون. وعليه وضعت الحكومة خطة مالية شاملة تهدف إلى تحقيق ميزانية منضبطة ومتوازنة بحلول العام 2022. وتعزّزت مكانة مملكة البحرين الرائدة باعتبارها مركزًا بارزًا للخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي من خلال اللوائح التنظيميّة الجديدة التي أصدرها خلال السّنة مصرف البحرين المركزي بشأن إدارة المخاطر ورأس المال والسيولة. وخلال العام 2018، أطلقت مملكة البحرين المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة (GISFC)، والذي يتألف من أعضاء محليّين ودوليّين، ويهدف إلى تعزيز نمو التمويل الإسلامي باستخدام التكنولوجيا المالية.

وقد واجه بنك البركة الإسلامي - البحرين العديد من التحديات خلال السنة. وفي حين احتفظ البنك بمكانته المرموقة في السوق باعتباره أحد أهمّ البنوك الإسلامية الرئيسية في البلاد، إلّا أنّه قد واجه مطلب متزايد لمخصصات الائتمان نتيجة للتأثير المزدوج لكلّ من قواعد معيار المحاسبة المالية رقم (30) ومتطلّبات وجودة الأصول. وقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 7% ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي في العام 2018، مقارنةً بمبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي في العام 2017. في حين زاد إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وبلغا 43.2 مليون دولار أمريكي و 9.6 مليون دولار أمريكي على التوالي في العام 2018 مقابل 31.0 مليون دولار أمريكي و 0.7 مليون دولار أمريكي في العام 2017. ومع ذلك فقد أدت الزيادة الضخمة في مخصصات الائتمان إلى تكبد خسائر بقيمة 18.9 مليون دولار أمريكي في العام 2018 مقارنة بخسائر قدرها 2.6 مليون دولار أمريكي في 2017.

وعلى مدار العام، أطلق البنك العديد من المبادرات الجديدة لتحسين وضبط المخاطر وإدارة رأس المال ورفع كفاءة التشغيل. وفي إطار مساعيه لتحقيق أهداف استراتيجية التحوّل الرقمي، طرح البنك قناة شاملة جديدة للخدمات المصرفية عبر الإنترنت تغطي شرائح الأفراد والمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة والشركات في السوق.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

*تمّ تعيين الأستاذ طارق كاظم، الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م)، بتاريخ 29 نوفمبر 2018 وذلك خلفًا للأستاذ محمد المطاوعة الذي تقاعد اعتبارًا من 11 نوفمبر 2018.

سورية

بنك البركة سورية ش.م.م

2009
سنة التأسيس

13
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد حلبي
المنصب	الرئيس التنفيذي
العنوان	شارع عبدالرحمن شهبندر, ص.ب. 100, دمشق، سورية
هاتف	+963 11 443 78 20
فاكس	+963 11 443 78 10
الموقع الإلكتروني	albarakasyria.com

بدأ الاقتصاد السوري بالإصلاح التدريجي للأضرار الجسيمة التي عانى منها جراء الصراع الذي شهدته البلاد في السنوات الماضية. ومن بين الأهداف الرئيسية لجهود إعادة الإعمار الكليّة إعادة بناء مدينة حلب. أمّا فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقد أصدر مصرف سورية المركزي لوائح جديدة تهدف الى حسن إدارة الائتمان والمخاطر والمحافظة على السيولة.

وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة سورية بنسبة 20% ليصل إلى 908.6 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 754.0 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017. واستمر العمل في برنامج تكوين لرواد الأعمال، إلى جانب برامج تمويل الإسكان والخدمات الطبيّة والتعليمية. مع ذلك، ظل جانب كبير من إجمالي الأصول في صورة مبالغ نقدية واكتتابات ومع مصرف سورية المركزي وغيره من البنوك. هذا وتغطّي المخصصات جميع الأصول المتعثرة تغطية كاملة.

شهد صافي الدخل التشغيلي للبنك نمواً ليصل إلى 14.0 مليون دولار أمريكي وشهد صافي الدخل للعام 2018 تحسّنًا كبيرًا ليصل إلى 9.5 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي في العام 2017.

وقد استكمل البنك عملية تقييم استراتيجية التحوّل الرقمي لعملياته، ووضع خارطة الطريق ذات الصلة ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها خلال العام 2019.

يركّز البنك بقدرٍ أكبر على التمويل التجاري نظرًا لزيادة الواردات المتعلقة بإعادة الإعمار، كما يعتزم فتح فروع جديدة بشكل انتقائي بهدف توسيع تغطيته الجغرافية مع عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي في البلاد.

هذا وحصل البنك على جائزة "أفضل بنك إسلامي في سورية" للعام 2018 ضمن جوائز الأعمال والتمويل الإسلامي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

باكستان
بنك البركة (باكستان) المحدود

2010
سنة التأسيس

191
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ أحمد شجاع كيدواي*
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة، 162، مدينة بنغالور، شارع فيصل الرئيسي، كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

عانى الاقتصاد الباكستاني من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال فترة كبيرة من العام 2018، غير أنّ انتخاب حكومة جديدة في شهر أغسطس واتخاذها لتدابير من شأنها استعادة ثقة المستثمرين أسفر عن فتح آفاق جديدة من الأمل. كما خفّف التعاون الاقتصادي طويل الأمد مع الصين والدعم الذي قدمته السعودية خلال العام من الضغوط الواقعة على ميزان المدفوعات بالبلاد. ومنذ نهاية العام 2017، انخفضت قيمة الروبية الباكستانية بنحو 21% مقابل الدولار الأمريكي، وكان لذلك أثره البالغ على جميع نتائج البنك.

وقد انخفض إجمالي أصول بنك البركة (باكستان) المحدود بنسبة 18% إلى 893.0 مليون دولار أمريكي في العام 2018، مقارنةً بمبلغ 1.1 مليار دولار في نهاية العام 2017، ويُعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. وفي المقابل، وبالمقارنة مع 3.0 مليون دولار أمريكي صافي الخسارة التشغيلية التي تكبّدها العام الماضي، حقّق البنك صافي ربح تشغيلي قدره 5.3 مليون دولار أمريكي في العام 2018. وعلى الرغم من الزيادة في المخصصات والضرائب إلا أن البنك حقق صافي دخل قدره 0.7 مليون دولار أمريكي في العام 2018 مقابل خسائر بلغت 2.8 مليون دولار أمريكي في العام 2017.

وخلال العام 2018، عزز البنك من أدائه على صعيدي إدارة المخاطر والامتثال. وفي إطار سعيه لتنفيذ استراتيجية التحوّل الرقمي، عمل البنك على ترقية النظم المصرفية الأساسية فيه، وطرح بطاقات الخصم المزودة بشريحة، كما عمل على توسيع نظام الدفع بالفاتورة الإلكترونية، ويعتزم كذلك إطلاق خدمات المحافظ الرقمية، والتحقق البيومتري من الهوية عبر الهواتف النقالة، والعديد من الخدمات الرقمية الأخرى المماثلة قريبًا.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تمّ تعيين الأستاذ أحمد شجاع كيدواي، كرئيس تنفيذي لبنك البركة (باكستان) المحدود، وذلك خلفًا للأستاذ شفقات أحمد الذي تقاعد اعتبارًا من 1 مارس 2018

تونس
بنك البركة تونس

1983
سنة التأسيس

37
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد المنصر
المنصب	المدير العام
العنوان	88، شارع الهادي شاكر 1002، تونس، تونس
هاتف	+ 216 71 186 500
فاكس	+ 216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albarakabank.com.tn

أثّرت الظروف الاجتماعية والسياسية غير المستقرة التي شهدتها تونس خلال العام 2018 تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد التونسي الذي عانى كذلك من الأضرار الناجمة عن المناخ في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات. كما أدّى وصول نسبة التضخم إلى 7.5% والبطالة إلى 15% إلى تصاعد التوترات الاجتماعية. وظل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا عند نسبة 2.8% تقريبًا في 2018. كما أسهم ضعف الحسابات الخارجية لتونس في استمرار انخفاض قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي، إذ انخفضت قيمة الدينار التونسي بنحو 17% منذ نهاية العام 2017.

واستمرت عملية ترقية النظام المصرفي التونسي مع إصدار البنك المركزي التونسي لأنظمة جديدة تتعلق بضمان الودائع المصرفية، وإدارة مخاطر السيولة والائتمان.

وقد أنخفض إجمالي أصول بنك البركة تونس بنسبة 7.0% ليصل إلى 481.1 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، وإذا استثنينا تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية، ستشهد الأصول زيادة بنسبة 11.0% لتبلغ 1.4 مليار دينار تونسي (1.3 مليار دينار تونسي في نهاية العام 2017).

كما ارتفع كلٌ من إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي ليبلغا 27.5 و 7.5 مليون دولار أمريكي على التوالي. وفي ظل الظروف غير المستقرة والضغوط المستمرة على جودة الائتمان، رفع البنك المخصصات بنسبة كبيرة، مما أدى إلى وصول صافي الدّخل بعد المخصصات والضرائب إلى 1.7 مليون دولار أمريكي (خسارة قدرها 1.6 مليون دولار في 2017). وجاء تحقيق صافي الأرباح بفضل جهود الإدارة الحثيثة لتحسين مستوى خدمة العملاء، وتسويق المنتجات الجديدة، وترشيد النفقات. هذا وقد وضع البنك خارطة طريق للتحوّل الرقمي لعملياته، وبدأ التنفيذ مع الاستعانة باستشاريين متخصصين. ويتوقع البنك تحسين إدارة علاقات العملاء باستخدام البيانات المستقاة من القنوات الرقمية مع الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل لتسويق منتجاته بفاعلية أكبر.

وخلال العام 2018، وقّع البنك اتفاقية مع ذراع التمويل التجاري لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف توسيع نطاق التعاون بينهما لتغطية تمويل الواردات. وفي العام 2018 أيضًا، فاز البنك بجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية" في تونس من مجلة غلوبال فاينانس.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

جنوب أفريقيا
بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

1989
سنة التأسيس

11
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد, مكتب كينغزميد بارك, شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395, دوربان 4000, جنوب أفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

ظلت حالة عدم الاستقرار السياسي خلال العام 2018 تعرقل نموّ الاقتصاد وتطبيق الإصلاحات المطلوبة، فانخفض نموّ الناتج المحلّي الإجمالي بينما ظلّت البطالة تشكّل التحدّي الرئيسي الذي يواجه البلاد مع وصول نسبتها إلى 27% بشكل عام و 55% بين الشباب. وبلغ التضخّم حوالي 5% مع وجود توقّعات بارتفاعه في العام 2019. أمّا سعر صرف العملة الوطنية "الراند" مقابل الدولار الأمريكي وغيره من العملات الرئيسية، فقد شهد تقلّبات كبيرة وكانت إجمالاً باتجاه انخفاض قيمته.

بلغ إجمالي أصول بنك البركة المحدود في جنوب أفريقيا 474.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2018 مقارنةً بمبلغ 475.0 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2017، وظل تمويل المشاركة يمثل المنتج الإسلامي الرئيسي بين الأصول. وعلى جانب المطلوبات، حرص البنك على تعزيز مصادر تمويله وتنويعها عبر إصدار صكوك من الفئة 2 (TIER 2) بقيمة 200.0 مليون راند (13.9 مليون دولار أمريكي)، كما يعتزم إصدار المزيد من الصكوك في المستقبل.

وارتفع إجمالي الربح التشغيلي بنسبة 11% ليصل إلى 24.9 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 22.5 مليون دولار في العام 2017. كما ارتفع صافي الربح التشغيلي بنسبة 18% ليصل إلى 7.0 مليون دولار أمريكي، وبلغ صافي الدخل بعد المخصصات والضرائب 5.0 مليون دولار أمريكي في العام 2018 بزيادة قدرها 25% عن العام 2017. وساهمت الظروف الاقتصادية غير المواتية في هبوط النمو في مجال التمويل، كما أثّرت على مخصّصات جودة الأصول. وقد ركّز البنك بقدرٍ أكبر على التمويل التجاري.

وفي إطار حرص البنك على تنفيذ استراتيجيّة للتحوّل الرقمي، فقد عمل على استكمال عملية استبدال نظامه المصرفي الأساسي وطرح خدماته المصرفيّة متعددة القنوات عبر الإنترنت بحيث تشمل العملاء من الأفراد والشركات.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

لبنـان

بنك البركة لبنان ش.م.ل

1991
سنة التأسيس

06
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ معتصم محمصاني
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	شارع جوستنيان, مبنى باك الطابق 12, الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة, بيروت، لبنان
هاتف	+96117 48061 - 65
فاكس	+96117 48061 - 65 Ext: 700
الموقع الإلكتروني	al-baraka.com

شهد العام 2018 معاناة البلاد من التوتّرات الإقليمية والافتقار إلى المبادرات السياسية على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، ظلت حالة الاقتصاد اللبناني هشّة للغاية إلى جانب استمرار العجز المالي والعجز في الحساب الجاري ومديونية ثقيلة للغاية. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي متواضعًا للغاية بنسبة 1.3% بينما بلغت نسبة التضخم 7.57%. وبسبب غياب حكومة تؤدّي مهامها بشكل كامل، تعذّر على لبنان الحصول على الدعم المالي المقدّم من المجتمع الدولي والبالغ 11 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، استمرت احتياطات النقد الأجنبي في النمو مدفوعة في المقام الأول بتدفّقات ودائع غير المقيمين، كما ظل سعر صرف الليرة اللبنانية مستقرّاً أمام الدولار الأمريكي.

وتمكّن بنك البركة لبنان من تحقيق نموّ أرباح رغم الظروف الصعبة، فبلغ إجمالي الأصول 364.9 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 3% عن العام 2017، كما زاد إجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح التشغيلي ليصلا إلى 11.4 و 0.1 مليون دولار أمريكي على التوالي. وبعد الخسارة التي شهدها العام 2017، تمكّن البنك من تحقيق أرباح ليصل صافي الدخل إلى 0.1 مليون دولار أمريكي.

واتّبع البنك استراتيجيّة أعمال انتقائيّة ومتحفّظة للغاية، وعمل على توفير مخصّصات احترازية لمواجهة تردي الائتمان. كما حرص البنك على تنويع منتجاته واعتمد مشروعات استثمارية بهدف تسويقها للعملاء، فضلًا عن اعتماد استراتيجية التحوّل الرقمي لعمليات البنك مؤخرًا للعمل على تنفيذها في العام 2019.

وحصل البنك على جائزة "أفضل بنك إسلامي في لبنان" للعام 2018 ضمن جوائز الأعمال والتمويل الإسلامي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

السودان
بنك البركة السودان

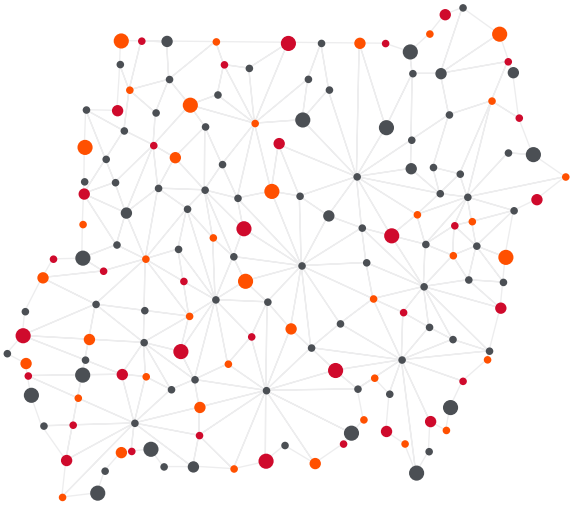

1984
سنة التأسيس

28
عدد الفروع

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبدالله خيري حامد
المنصب	المدير العام
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

واجه الاقتصاد السوداني العديد من التحدّيات والأزمات الكبرى خلال العام. فقد أدّى النقص الحاد في النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في قيمة الجنيه السوداني بنسبة تزيد على 80% خلال العالم 2018، وتطلّب ذلك وضع آلية سوق مستقلّة لتحديد سعر الصرف على أساس يومي، كما ارتفع التضخّم إلى 69%، إذ لم يكن تخفيف بعض العقوبات الأمريكية كافيًا لدمج المصارف السودانية في النظام المصرفي العالمي. كما أنّ التدفق المتوقع للاستثمارات الأجنبية بعد رفع العقوبات لم يتحقق بعد.

سجل بنك البركة السودان أداءً ممتازًا بالعملة المحلّية رغم التحدّيات الهائلة التي يواجهها الاقتصاد السوداني. وارتفع إجمالي أصول البنك بالجنيه السوداني ليصل إلى 9.2 مليار جنيه سوداني كما في 31 ديسمبر 2018 مقارنةً بمبلغ 4.5 مليار جنيه سوداني في نهاية العام 2017. أما بالقيمة الدولارية، فقد انخفض إجمالي أصول البنك من 499.7 مليون دولار أمريكي إلى 193.3 مليون دولار أمريكي. وتضاعف كلٌ من الربح التشغيلي وصافي الربح التشغيلي بالعملة المحلية ليصلا إلى 775.4 و 440.8 مليون جنيه سوداني على التوالي. أما بالدولار، فقد بلغا 27.0 مليون دولار أمريكي و 15.3 مليون دولار أمريكي على التوالي. وبلغ صافي الدخل 377.8 مليون جنيه سوداني للعام 2018 بما يعادل 13.1 مليون دولار أمريكي.

ويعمل البنك حاليًا على وضع استراتيجيته للتحوّل الرقمي وتحديد التغييرات الضرورية المطلوبة في هيكله التنظيمي. فضلًا عن تأسيسه لمركز خدمة عملاء وإصدار بطاقات خصم بنقاط الولاء تغطي مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات. ومن خلال برنامج التمويل الخاص به، طرح البنك تمويلات لوحدات الطاقة الشمسية للمنازل والمزارع، وشراء المعدات الطبية، ودفع رسوم تعليم الطلاب في شتى المراحل الدراسية.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المغرب
بنك التمويل والإنماء

2017
سنة التأسيس

04
عدد الفروع

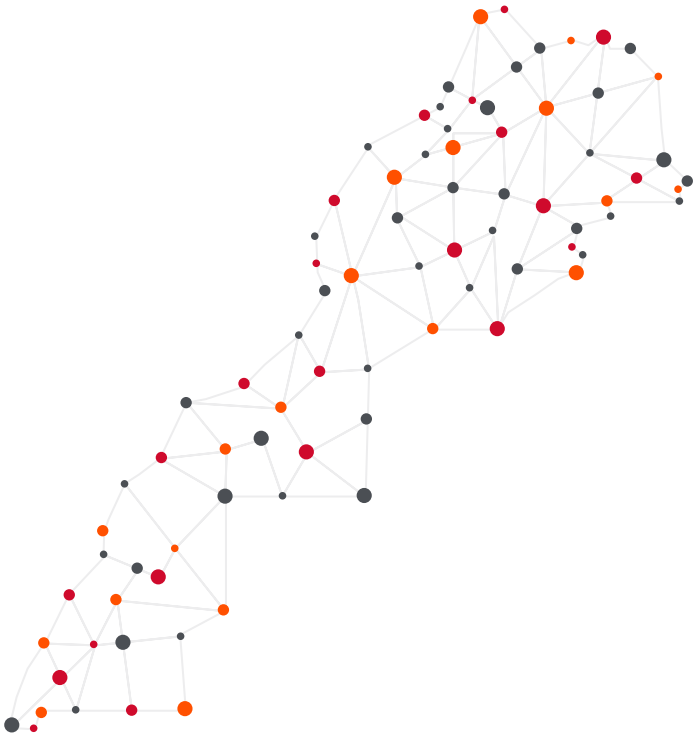

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد معروف
المنصب	المدير العام
العنوان	157، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء، 20000، المغرب
هاتف	+212 5 20 51 51 51
الموقع الإلكتروني	btibank.ma

أحرز الاقتصاد المغربي في العام 2018 تقدّماً جيّداً مع توقّع نموّ إجمالي الناتج المحلّي ليصل إلى 3%. وخلال العام، اتخذت الحكومة تدابير إضافية لتعزيز النمو ودعم القطاع الخاص. وتهدف تدابير ضبط الأوضاع المالية التي اتخذتها الحكومة إلى تقليل عجز الموازنة إلى 3% (حاليًا 3.3%) والدين العام إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

وفي أول عام كامل تمارس فيه بنوك المشاركة نشاطها، وسّعت هذه البنوك أنشطتها في ظل القوانين التي وضعها البنك المركزي تدريجيًا. غير أنّها لم تقدم حتى الآن سوى منتج التمويل بالمرابحة الذي يجري تقديم أغلبه لتمويل شراء الوحدات السكنية.

هذا وقد بلغ إجمالي أصول بنك التمويل والإنماء 33.6 مليون دولار أمريكي وإجمالي التمويلات 9.8 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018. ويعتزم البنك الذي تشترك في ملكيته مجموعة البركة المصرفية والبنك المغربي للتجارة الخارجية في افريقيا، توسيع حضوره في مختلف أنحاء المغرب خلال الأعوام القليلة المقبلة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

المملكة العربية السعودية

إتقان كابيتال

2007
سنة التأسيس

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ عبد اللّه فريد شاكر
المنصب	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان	ذا هيد كوارترز بيزنس بارك، البرج الغربي - الدور الخامس عشر، طريق الكورنيش، ص.ب. 8021، جدة 21482، المملكة العربية السعودية
هاتف	+966 12 510 6030
فاكس	+966 12 510 6033
الموقع الإلكتروني	itqancapital.com

يشهد الاقتصاد السعودي إصلاحات مهمّة انطلقت الكثير منها خلال العام 2018، إذ بلغ معدّل نموّ الناتج المحلي الإجمالي 2.2% مقارنةً بنسبة قدرها 0.9% في 2017. وتقلّص العجز المالي إلى 5% بينما ظلت نسبة البطالة دون تغيير عند حوالي 13%. وما تزال البطالة تشكل التحدّي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه البلاد.

إتقان كابيتال شركة خدمات مصرفية استثمارية تابعة لمجموعة البركة المصرفية. وتتركز أنشطة الشركة في إدارة الأصول وخدمات الحفظ.

وقد شهد العام 2018 تنفيذ شركة إتقان لاستراتيجية إعادة الهيكلة التي اعتمدها مجلس إدارتها، وقد حققت نموًّا كبيرًا في الأصول تحت الإدارة مع زيادة أصول الأسهم بنسبة 110% والعقارات بنسبة 210%.

كما تضاعفت الأصول المُحتفظ بها لدى الشركة. وفي الوقت نفسه، تمت السيطرة بإحكام على المصروفات.

وبلغ إجمالي أصول شركة إتقان 22.6 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018، وبلغ إجمالي الخسائر التشغيلية 1.8 مليون دولار أمريكي، في حين وصل صافي الخسائر إلى 5.3 مليون دولار أمريكي للعام 2018.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

اندونيسيا

مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

2008
سنة التأسيس

اسم رئيس الوحدة	الأستاذة/ نور البرية جعفر
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	مبنى رافيندو، الطابق 10، جالان كيبون سيريه رقم 75، جاكرتا بوسات 10340، اندونيسيا
هاتف	+62 21 316 1345
فاكس	+62 21 316 1074
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

ازدهر اقتصاد اندونيسيا في العام 2018 مدعومًا بالاستثمارات القوية والطلب الاستهلاكي، فشهد نموًّا بنسبة تزيد على 5% مع حدوث اعتدال في نسبة التضخم لتبلغ حوالي 3%. ولكنّ الحسابات الخارجية للبلاد واجهت بعض الضغوط خلال العام وانخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة 8% تقريباً مقابل الدولار الأمريكي. وجدير بالذكر أنّ التقدّم الاقتصادي المستمر يرجع إلى الاستقرار السياسي الذي تحظى به البلاد.

وتتنامى الخدمات المصرفية الإسلامية بوتيرة سريعة في اندونيسيا، إذ شكّلت حوالي 6% من إجمالي الأصول المصرفية في العام 2018. وتمثّل الوحدات الاسلامية التابعة للبنوك التقليدية الكبرى في اندونيسيا، أكبر البنوك الإسلاميّة هناك.

وقد واصل المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية التسويق لخدمات التمويل التجاري التي تقدّمها المجموعة، فضلًا عن استكشاف فرص جديدة للمزيد من التوسع في جنوب شرق آسيا، وذلك مع مداومة توطيد علاقات وثيقة مع البنك المركزي والسلطات الأخرى هناك.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

تقـــرير
الرئـــيس التنفيذي (تتمـة)

ليبيا
مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

2011
سنة التأسيس

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1, الطابق 14، مكتب رقم 144, ص.ب. 93271, طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

شكّل إنتاج النفط النشاط الاقتصادي الرئيسي في ليبيا في العام 2018، وقد بلغ معدل صادرات النفط خلال العام إلى 1.2 مليون برميل في المتوسط يوميًا.

ومع ذلك، ظلّ القطاع المصرفي يواجه تحدّيات كبرى على العديد من الجبهات كما عانى من نقص في السيولة. وفي الوقت الحالي يجري إنشاء العديد من البنوك الإسلامية وطرح منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية.

وواصل المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية جهوده في توطيد وتسويق منتجات الخزينة والتمويل التجاري لمصرف ليبيا المركزي وشركات الاستثمار التابعة للحكومة والبنوك التجارية، إلى جانب تقديم الدعم من أجل تأسيس الصيرفة الإسلامية في البلاد.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

نعتبر إرساء ثقافة الابتكار
عنصراً حيوياً في مسيرة
المؤسّسة الإبداعية

إثراء تجربة العملاء:

كراج البركة و "insha"

في عالم اليوم، وفي بيئة تتّسم بتزايد التنافسية بشكل مضطرد، تجتهد الشركات والبنوك لتعلم كيفية الابتكار والنمو. ومن هنا تتعاون مسرّعة كراج البركة *(Albaraka Garaj Acceleration Center)*، التي أطلقها بنك البركة التركي للمشاركات، مع الشّركات الناشئة لتجربة نماذج الابتكار الفعّالة. ولقد ساعد الكراج المجموعة على إرساء ثقافة الابتكار التي تمثل عنصراً حيوياً في مسيرة المؤسسة الإبداعية. كما توفّر المسرّعة مجموعة من الفرص لرواد الأعمال الذين يعملون في التطبيقات التكنولوجية من أجل تقديم حلول مبتكرة للقطاع المصرفي والمالي *(Fintech)*، وفي الوقت نفسه، ينمّي الكراج ثقافة ريادة الأعمال والتكنولوجيا داخل المؤسسة.

كيف يحدث هذا؟ بما أنّ الشركات الناشئة التي اخترناها هي في مجال التمويل والتكنولوجيا، فنحن قادرون على نقل معارفهم مباشرة إلى البنك. ونظراً لأننّا نعمل مباشرة مع رواد الأعمال، فإنّ تبنّي المشروعات الداخلية يتمّ بصورة أسهل وأكثر كفاءة. وفي الوقت نفسه، فإنّ ذلك يساهم في التطوير الذاتي للموظفين.

الارتقاء إلى نموذج عمل فريد!

أُطلق "**insha**" في ألمانيا بواسطة بنك البركة التركي للمشاركات كأوّل خدمة مصرفية رقمية بحتة بدون فوائد في **أوروبا**، كما إنّها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم مباشرةً إلى المتعاملين عبر القنوات الرقميّة وبدون حاجة إلى فروع.

ولقد حصل "**insha**" على الموافقات والتراخيص اللازمة من "Bundesbank" في ألمانيا، وهو عبارة عن منصّة مصرفية سوف تقدّم الخدمات المصرفية التشاركيّة في القارة الأوروبية مع هيكل نموذجي يستخدم البنية التحتية للنظم المصرفية المفتوحة لبنك "SolarisBank AG". ومن خلال استخدام الترخيص المصرفي والبنية التحتية لبنك "SolarisBank AG"، يحصل بنك البركة التركي للمشاركات على فرصة استخدام علامته التجارية الخاصة في أوروبا.

وفي المرحلة الأولى من "**insha**"، يتم توفير الخدمات المصرفية الأساسية من خلال هذه المنصة، مثل فتح الحسابات، وإدارة الحسابات، والمدفوعات، وتحويل الأموال.

ويتمّ توفير الدعم لتقديم هذه الخدمات باللغات التركية والألمانية والإنجليزية من خلال مركز اتصال يمكن الوصول إليه بالضغط على زر واحد. وتقدّم المنصة خدمات تحويل الأموال من ألمانيا إلى تركيا على مدار الساعة. وفي المرحلة التالية، سيتمّ تقديم المنتجات الرئيسية للمصرفيّة التشاركيّة ومنتجات التأمين والمنتجات المصرفية الاستثمارية من خلال المنصّة.

إن "**insha**" لا يوفر فقط الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت، بل يوفّر أيضًا خدمات رقمية إضافية مجانية مثل التذكير بالصلاة، ومواقع المساجد وتطبيق احتساب الزّكاة وغيرها.

وإذ يوفّر "**insha**" الخدمات للعملاء في ألمانيا في المرحلة الأولى، فسوف نبدأ تشغيله قريبًا للعملاء في فرنسا وإيطاليا والنمسا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا، ومن ثمّ في جميع أنحاء القارة الأوروبيّة.

حوكمة الشركات

لقد تأسّست مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتجمع ما كان في ذلك الوقت 10 بنوك مستقلّة تشترك في الملكية والرؤيا الأخلاقية الواحدة، ولكنّها فيما عدا ذلك مختلفة في معظم الجوانب الأخرى. وكان الهدف جمعها تحت إدارة مجموعة واحدة ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين وباستمرار على المدى الطويل. ومنذ البداية اعتبرت مجموعة البركة بأنّ اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة هو شرط أساسي لضمان إدارة فعالة للمجموعة. إنّ تبنّي والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتّع بأخلاقيّات قويّة. وقد كان ذلك ضروريًا لبناء بنية حوكمية شاملة يتمّ بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف، والأدوار، والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إنّ مجلس الإدارة ("المجلس") هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولًا أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذيّة ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخصّ الأعمال المهمّة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكّد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجيّة طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضًا، ضمن أمور أخرى، مسؤولًا عمّا يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذيّة بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيّات؛
- مساءلة الإدارة التنفيذيّة عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانيّة التقديريّة وبمؤشرات الأداء الرئيسيّة؛
- التحقّق من وضع إطار عام وفعّال وشفّاف لحوكمة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكّد من أنّ عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أنّ عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعّال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذيّة بأهميّة قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعّالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجيّة التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أيّ معاملات جوهريّة خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذيّة؛
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبّر بدقّة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكّد من مراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعيّة والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- التأكّد من أنّ لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتمّ الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات؛
- التأكّد من أنّ بيئة المراقبة والإنضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- القيام بأيّ مهام أو وظائف يكون مطلوبًا من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤوليّة العامّة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكّن الإدارة التنفيذيّة من تحقيق أهداف

مجموعة البركة المصرفية. ويتحقق المجلس من أنّ الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكليّة المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرّة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتمّ مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبّق على جميع عمليات البنك. وقد صمّم هذا النظام لتأمين فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنّب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من تطبيق حوكمة شركات فعّالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة مكتوبة للامتثال تحكم عملية امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة، ولا سيّما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. ولقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويتمّ أداء هذه المسؤولية عن طريق دائرة الامتثال المناط بها تولّي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذيّة والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهيّة المتعلقة بالامتثال على الموظفين في المجموعة وضمان وجود منهجية فعالة للامتثال والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات سياسة (اعرف عميلك) ومكافحة غسل الأموال. وتقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الامتثال فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلّبات جديدة يجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخّص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014، أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلّبات التي تتعلّق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقيّة (أنظر أدناه)، وقد تمّ اعتماد هذه المتطلّبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصّلة للتأكّد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتمّ التعرف عليه. وتتمّ إحاطة كلّ من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة علمًا بشكل تام بأيّ قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتمّ اتخاذها لمعالجته. وبناءً على هذا الإجراء، فقد تقدمت مجموعة البركة المصرفية سابقًا بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنّه ليس عضوًا مستقلًا في مجلس الإدارة حسب التعريف المنصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي.

كما تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقّق من أنّ مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلًا جيّداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الذين تكون لديهم مسؤولية إضافيّة في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

ويعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختصّ بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهريّة المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذيّة. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس كلّما أمكن، وفي كل الأحوال يجب ألّا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكّد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسيّة خطيّة قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتمّ تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليّاتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحقّ لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فرديّة الاتصال بالإدارة التنفيذيّة والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكّد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجّع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذيّة في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبًا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الإدارة التنفيذيّة بأمر ما يتمّ تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكوّن مجلس الإدارة ممّا لا يقلّ عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوًا. ويشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدّة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتمّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

ولا يوجد حدّ أقصى للسنّ التي يجب عندها على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لإحدى أحداث أو ظروف محددة

حوكمة الشركات (تتمة)

أو أكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أنّ التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية؛
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه / تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتمّ إبلاغ المجلس به خطيًا؛
- عند استقالة العضو رسميًا من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق في أجل معقول، أو
- تقلّد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محلّ أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثمّ إلى لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عمليّة الترشيح، يجب أن يكون كلّ ترشّح كهذا متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلّبات (صالح ومناسب) لمصرف البحرين المركزي. ويتمّ بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عمليّة التصويت. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقًا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذيّة. ويتمّ مراجعة هذه الخطة بصورة سنويّة وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطّي يوضّح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والامتثالات لذلك العضو وغير ذلك من شروط تعيينه ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حاليًا من ثلاثة عشر عضوًا ممّن يتمتعون بخلفيّات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليّات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عمليّة اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي للمجموعة، فإنّ جميع أعضاء مجلس الإدارة هم إمّا أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلّون تمامًا عن الإدارة التنفيذيّة، كما أنّ كلا منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذيّة. ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة محدّدة بشكل واضح. ويتمّ تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتمّ بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليّتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتمّ مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

وتتمّ مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

وقد اعتمد مجلس الإدارة مدوّنة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبّق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والمسؤولين الموظّفين والوكلاء والمستشارين وأيّ شخص آخر يمثّل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتماشيًا مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أكثر من ثلث الأعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد المصرف المركزي.

وفي 20 مارس 2017 انتخبت الجمعية العمومية العادية أعضاء مجلس الإدارة التالين لمدّة ثلاث سنوات:

أعضاء غير تنفيذيين

1. **الشيخ صالح عبد اللّه كامل** - رئيس مجلس الإدارة
2. **الأستاذ عبد اللّه صالح كامل** - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. **الأستاذ عبد الإله صبّاحي**
4. **الأستاذ محي الدين صالح كامل**
5. **الدكتور خالد عبد اللّه عتيق**

أعضاء مستقلون

1. **الأستاذ عبد اللّه عمّار السعودي** - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. **الأستاذ صالح محمد اليوسف**
3. **الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي**
4. **الأستاذ جمال بن غليطة**
5. **الدكتور باسم عوض اللّه**
6. **الأستاذ سعود صالح الصالح**
7. **الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل**

عضو تنفيذي

1. **الأستاذ عدنان أحمد يوسف** - الرئيس التنفيذي

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللّجان التابعة له يتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكلّ من هذه اللّجان. إنّ لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة

يرأس اللّجنة التنفيذيّة الأستاذ عبد اللّه صالح كامل (عضو غير تنفيذي)، وتضمّ في عضويتها الرئيس التنفيذي للمجموعة الأستاذ عدنان أحمد يوسف (عضو تنفيذي) والأستاذ عبد الإله صبّاحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقلّ). وتضم اللّجنة التنفيذيّة ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللّجنة التنفيذيّة بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق بالاستراتيجيّات العامة وخطّة العمل للمجموعة، و فيما يتعلق بأيّ تغيير جوهري عليها، أو أيّ تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة وفقًا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. ويرأس اللّجنة الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل) والأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل). وتجتمع اللّجنة مرّتين في السنة على الأقلّ وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللّجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذيّة والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقًا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللّجنة أيضًا بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو مذكور أدناه.

وتقوم اللّجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. وعندما تتمّ مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللّجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللّجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنّها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي (عضو مستقل)، وتضمّ في عضويّتها الدكتور باسم عوض اللّه (عضو مستقلّ) والأستاذ محي الدين صالح كامل (عضو غير تنفيذي).كما تمّ بتاريخ 20 مارس 2018، تعيين الدكتور أحمد محي الدين عضوا في اللّجنة ممثّلا للهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويحكم عمل اللّجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللّجنة واعتمده مجلس الإدارة. وتجتمع اللّجنة رسميًا أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوةً على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسؤولية تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرّة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللّجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختصّ اللّجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللّجنة بالنظر في خطط التدقيق السنويّة و الموافقة عليها وتأمين التنسيق بين المدقّقين الخارجيّين والداخليين ومراقبة استقلاليّة ومؤهّلات وفاعليّة وأداء المدقّقين الخارجيّين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدقّقين الخارجيّين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللّجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصّصات وأيّ تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تقصّي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللّجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبّقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكّد اللّجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلّة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تمّ ذكره أعلاه، وأيضًا من قبل المدقّقين الخارجيّين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتمّ إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجّهة للإدارة وأي مسائل مهمّة يثيرها المدقّقون الخارجيّون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتّشون التابعون لأيّ سلطات اختصاص في أي مكان تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللّجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

تقوم اللّجنة أيضًا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقدم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناءً على النتائج التي تتوّصل إليها.

حوكمة الشركات (تتمة)

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبّروا بسرية تامة عن أيّ مخاوف فيما يتعلّق بأيّ مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرةً لأيّ عضو في اللّجنة أو لمسؤول أو موظف محدّد يقوم بدوره بإبلاغ اللّجنة بالأمر.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر

يرأس الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، وتضمّ اللّجنة في عضويّتها الأستاذ جمال بن غليطة (عضو مستقل) والدكتور خالد عتيق (عضو غير تنفيذي). وتجتمع اللّجنة رسميًا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع أكثر من ذلك بطلب من رئيس اللّجنة ويجوز أن تدعو اللّجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيّين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناءً على توصيات اللّجنة. وتكون اللّجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرّض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذيّة لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذيّة لكافة الخطوات اللّازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إنّ هدف اللّجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعّاليّين للمخاطر بالإضافة إلى التحقّق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخليّة والمتطلّبات الخارجية. وتقوم اللّجنة بمراجعة الأمور التي يتمّ تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/ أو أيّ من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

يرأس الدكتور باسم عوض اللّه (عضو مستقل) لجنة مجلس الإدارة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، وتضم اللّجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبد الإله صبّاحي (عضو غير تنفيذي) والأستاذ صالح محمد اليوسف (عضو مستقل).

واللّجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيّات من قبل الإدارة التنفيذيّة التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجًا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدّم خدمات مصرفيّة ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيّاً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللّجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفّذ اللّجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذيّة.

ويتمّ تعميم جميع محاضر اجتماعات اللّجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة.

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2018

اسم المجلس/ اللّجنة	عدد الاجتماعات في 2018	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	6	20/02/2018 20/03/2018 07/05/2018 06/08/2018 07/11/2018 25/12/2018	الشيخ صالح عبد اللّه كامل	6
			الأستاذ عبد اللّه عمار السعودي	5
			الأستاذ عبد اللّه صالح كامل	6
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	6
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	6
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	6
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	6
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	6
			الأستاذ جمال بن غليطة	5
			الدكتور باسم عوض اللّه	6
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	6
			الأستاذ سعود صالح الصالح	3
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	6
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	4	28/01/2018 23/04/2018 30/09/2018 06/12/2018	الأستاذ عبد اللّه صالح كامل	3
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	4
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	4
			الأستاذ عدنان أحمد يوسف	4
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة	5	11/02/2018 06/05/2018 06/08/2018 06/11/2018 25/12/2018	الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	5
			الدكتور باسم عوض اللّه	5
			الأستاذ محي الدين صالح كامل	4
			الدكتور أحمد محي الدين أحمد*	3
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	4	01/02/2018 05/05/2018 18/10/2018 30/12/2018	الأستاذ سعود صالح الصالح	2
			الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي	4
			الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	19/03/2018 07/05/2018 26/09/2018 18/11/2018	الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل	4
			الأستاذ جمال بن غليطة	2
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	4
لجنة مجلس الإدارة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة	3	20/02/2018 07/05/2018 07/11/2018	الدكتور باسم عوض اللّه	3
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	3
			الأستاذ صالح محمد اليوسف	3

* تم في 20 مارس 2018 تعيين الدكتور أحمد محي الدين أحمد كعضو في لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة ممثلاً للهيئة الموحّدة للرقابة الشرعيّة وفقاً لمتطلّبات مصرف البحرين المركزي.

حوكمة الشركات (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبد اللّه كامل

رئيس مجلس الإدارة

هو رئيس مجموعة دلة البركة، وهي واحدة من أكبر مجموعات الأعمال في المملكة العربية السعودية. أسّس المجموعة قبل أكثر من 50 عاماً، وكان قد أنشأ شركة البركة للاستثمار والتنمية، وهي شركة قابضة للعديد من المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية والشركات العاملة وفقاً للتعاليم الإسلامية في مختلف أنشطة الأعمال حول العالم.

ويعتبر الشيخ صالح عبد اللّه كامل أحد الشخصيات الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي ويعتبر من أعلى المراجع في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وبالإظافة إلى كونه رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات في مجموعة دلة البركة، فهو عضو في مجالس العديد من الجمعيات والؤسّسات الاجتماعية الخيرية والثقافية مثل مؤسّسة الفكر العربي ومؤسّسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وصندوق التضامن الإسلامي والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

والشيخ صالح عبد اللّه كامل هو رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمجلس العام للبنوك والمؤسّسات المالية الإسلامية وغرفة تجارة وصناعة جدة. وهو عضو في الفريق الاستشاري للرئيس في البنك الإسلامي للتنمية. وتقديراً لجهوده الشخصية والإسهامات الكبيرة لمجموعة دلّة البركة في تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل والرفاهية، حصل الشيخ صالح عبد اللّه كامل على العديد من الميداليات والألقاب والجوائز بما في ذلك وسام الاستقلال الأردني، ووسام الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، والوسام العلوي، المغرب، والجائزة الملكية للتمويل الإسلامي، ماليزيا، وجائزة المصرفي الإسلامي من البنك الإسلامي للتنمية.

الأستاذ/ عبد اللّه عمّار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه عمّار السعودي هو رئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات بطرابلس، ليبيا والرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبداللّه السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين، وعضو مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني بيروت. كما أنّه مؤسّس المؤسّسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980 حتى 1994. كما أسّس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة)، وبنك المؤسسة العربيّة المصرفية الإسلامي في البحرين. كما قام أيضاً بتأسيس المصرف العربي اللّيبي الخارجي، طرابلس وشغل فيه منصب الرئيس التنفيذي من 1972 - 1980. وعمل الأستاذ عبدالله أيضاً في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاما شغل خلالها مناصب مختلفة. الأستاذ عبداللّه السعودي مصرفي بارز ومرموق على المستوى الدولي، ويملك خبرة تزيد على خمسة عقود في هذا المجال. وقد تمّ تكريمه بالعديد من الميداليات العالمية خلال مسيرته المهنية، من أبرزها حصوله على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في عام 1980 في حفل تكريم أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن، وجائزة "أفضل شخصيّة مصرفيّة" عام 1990 من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية، وجائزة "الشخصية المصرفيّة العربيّة" في العام 1993 من اتحاد المصارف العربية، بالإضافة للعديد من الأوسمة والميداليات الذهبية، من أبرزها وسام من ملك إسبانيا والميدالية الذهبية من الرئيس الإيطالي في العام 1977، والميدالية الكبرى من رئيس الجمهورية التونسيّة عام 1993. كما مُنح جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية في عام 2012. والأستاذ عبد اللّه السعودي شخصية ليبية مصرفية وحاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة.

الأستاذ/ عبد اللّه صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه صالح كامل هو الرئيس التنفيذي لمجموعة دلّة البركة، المملكة العربية السعودية. كما أنّه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسّسة عكاظ للصحافة والنشر، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبداللّه الاقتصادية (إعمار). وقد شغل الأستاذ عبداللّه كامل في السابق عدداً من المناصب التنفيذيّة في مجموعة دلّة وصولاً إلى منصب نائب الرئيس لقطاع الأعمال حتى عام1999، عندما شغل منصبه الحالي. يملك الأستاذ عبداللّه كامل خبرة تمتد لأكثر من 29 عاماً في مختلف المجالات. كما أنّه شخصية نشطة جدّاً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويّته في العديد من المنظّمات والاتحادات الدولية والمحلّية، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو الغرفة لدورتين)، ومنظّمة الرؤساء العرب، وجمعية أصدقاء السعودية، ومجلس أمناء صندوق المئوية، ومنتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال. الأستاذ عبداللّه كامل، رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ صالح محمد اليوسف هو رجل أعمال كويتي مرموق، يحمل درجة بكالوريوس تجارة - تخصّص محاسبة وتدقيق من جامعة الكويت ولديه خبرة مصرفية طويلة لأكثر من 38 سنة، حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988 - 2005م، وقبل ذلك كان الأستاذ صالح اليوسف قد شغل عدة مناصب تنفيذية في بنك الكويت الصناعي، وبنك الكويت المركزي لفترة 11 سنة كمسئول عن الرقابة المصرفيّة وكمدير إدارة التفتيش الميداني، كما تولّى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسّسة العربية الإسلامي - البحرين ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسّسة العربية - فرانكفورت، كما كان عضوا في مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية 1986 - الكويت، وكذلك مجالس إدارات عدد من المؤسّسات المالية منها عضو مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، المؤسسة العربية المصرفية - البحرين، البنك الأهلي المتحد – لندن. وشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة - الكويت حتى سبتمبر 2010م، وعضو مجلس إدارة في مؤسّسة الخليج للإستثمار - الكويت حتى أبريل 2010م، وعضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة - الكويت حتى أبريل 2005م، وعضو مجلس الأمناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية حتى 2005 وعضو

في لجنة الاستثمار الأجنبي- الكويت حتى يوليو 2011. وعضو مفّوض بمجلس المفوّضين في هيئة أسواق المال - الكويت حتى فبراير 2012م .حاليا هو عضو مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية - البحرين وعضو مجلس إدارة بنك البركة لبنان، وعضو مجلس إدارة بنك البركة تونس.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يمتلك خبرة مصرفية عالمية لفترة تزيد عن ثلاثة عقود. وقاد الأستاذ عدنان مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوّعا على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة مصر وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة لبنان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارت كل من بنك البركة تونس وشركة اتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حاليا مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأسّ مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومقره في لبنان لدورتين متتاليتين، (2007-2013). وفي عام 2011، حصل الاستاذ عدنان على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحريّة الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية. وتقديرا لجهوده في تطوير نموذج أعمال فريد من نوعه يتكامل مع الأهداف النبيلة للمصرفية الإسلامية، مُنِح الأستاذ عدنان الوسام الرئاسي السوداني للتميّز في المسئولية الاجتماعية في عام 2015.

كما حاز الأستاذ عدنان على لقب شخصيّة التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة"التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي"لاريبا" تقديرًا لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. وفي عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

وفي 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميّز في مجال المسئولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. وفي 2016، مُنِح الأستاذ عدنان لقب (مفوّض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030). كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديرا لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسئولية الاجتماعية محلياً ودوليا، وكذلك تقديرا للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسئولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمّان الدولي للمسئولية الاجتماعية 2016. كما حصل على لقب السفير الأممي للمسئولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية في عام 2016.

وعمل الأستاذ عدنان سابقا لدى المؤسسة العربية المصرفية لأكثر من 20 عاما في مختلف المناصب القيادية كان آخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة. والأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديرا لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحته جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله صبّاحي هو نائب رئيس مجموعة دلة البركة، ورئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار في تونس. كما أنّه عضو مجلس إدارة شركة دلة البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، وعدد من الشركات العالمية الأخرى. ويتمتع الأستاذ عبدالإله صبّاحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 38 عاماً، قضى ال 27 سنة الأخيرة منها مع مجموعة دلّة البركة في المملكة العربية السعودية. والأستاذ صبّاحي مصرفي سعودي معروف حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي هو عضو مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية. وقد شغل في السابق منصب عضو مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، ومنصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي في دبي، ونائب المدير العام لصندوق أبوظبي للإنماء. وتمتد خبرة الأستاذ إبراهيم الشامسي لأكثر من 45 عاماً في قطاع الخدمات المالية وفي خدمة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. والأستاذ إبراهيم الشامسي مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ جمال بن غليطة

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ جمال بن غليطة حاليا منصب مستشار رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، بعد أن كان رئيسا تنفيذيا لهذا البنك منذ العام 2011. وقد شغل سابقا عضوية مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي وفي نفس الوقت منصب نائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام للأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، وهو الشركة الأم لمصرف الإمارات الإسلامي. وحقق لمصرف الإمارات الإسلامي نموا غير مسبوقا مكنه من الحصول على العديد من الجوائز، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما رأس الأستاذ بن غليطة مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في كل من مجموعة البركة المصرفية وشركة تنفيذ المحدودة. ويحمل الأستاذ بن غليطة

حوكمة الشركات (تتمة)

الجنسية الإماراتية ولديه خبرة مصرفية تمتد إلى ما يزيد عن 28 عاماً، شغل خلالها مناصب رئيسيّة في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. له العديد من الإسهامات الهامة تتضمن التخطيط لإطلاق " الإمارات الإسلامي"، وتأسيس وحدات أعمال جديدة ضمن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة وشركة إدارة الأصول وشركة الإمارات المالية. علاوة على ذلك، كان له دوراً بارزاً في مسيرة النمو التي شهدتها إدارة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف بن فاضل هو عضو مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، ومصرف عجمان. شغل في السابق منصب مدير عام شركة الإمارات المالية، وقبلها شغل منصب مدير تنفيذي للاستثمار في بنك دبي الإسلامي، إلى جانب العديد من المناصب التنفيذيّة العليا في بنك أم القيوين الوطني. كما شغل الأستاذ يوسف بن فاضل في السابق منصب عضو مجلس إدارة في العديد من المؤسسات المالية من بينها شركة الاتحاد للتأمين في الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وشركة دبي الإسلامية للتأمين. ويملك الأستاذ بن فاضل خبرة لأكثر من 32 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية، وهو مصرفي إماراتي مرموق حاصل على بكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، سبوكين، ولاية واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ باسم ابراهيم عوض اللّه

عضو مجلس الإدارة

الدكتور باسم عوض اللّه هو الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والإستراتيجية الواقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة ، ونائب رئيس مجلس الإدارة في البنك العربي في الأردن، وعضو مجلس الإدارة في البنك العربي الوطني، في المملكة العربية السعودية وعضو مجلس الإدارة في مجموعة البركة المصرفية، في مملكة البحرين. وقد شغل في السابق العديد من المناصب الرسمية في الأردن منها السكرتير الاقتصادي لرئيس الوزراء (1992 - 1996)، المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء (1996 - 1999)، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999 - 2001)، وزير التخطيط والتعاون الدولي (أكتوبر 2001 - فبراير 2005)، وزير المالية (2005) مدير مكتب جلالة الملك عبداللّه الثاني بن الحسين (أبريل 2006 - نوفمبر 2007)، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي (نوفمبر 2007 - اكتوبر 2008). وعمل الدكتور باسم عوض اللّه أيضاً كأمين عام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة بين 2010 وحتى 2013. كما تمّ منحه مقعد الملك عبداللّه بن عبد العزيز للزمالة الزائرة في مركز أكسفورد للدراسات الاسلامية في جامعة أكسفورد وذلك في عام 2012. كما أنّه عضو في المجلس الاستشاري لمركز الشرق الأوسط في كلّية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، ونائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة القدس، فلسطين. وحصل الدكتور عوض اللّه على وسام الحسين للعطاء المميز، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشميّة وكذلك عدد من الأوسمة من مختلف الدول. الدكتور باسم عوض اللّه لديه خبرة متنوعة ولمدة 32 عاماً وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن/كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية، وعلى درجة البكالوريوس في الاقتصاد الدولي والتجارة والتمويل من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ محي الدين كامل هو الرئيس التنفيذي للاستثمارات المباشرة في شركة دلّة البركة القابضة. وقد شغل سابقاً منصب رئيس مجالس إدارات كل من شركة دلّة للإنتاج الإعلامي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة، وعضو مجلس الإدارة في كل من شركة دلّة للاستثمار العقاري، مصر؛ شركة ألماظة للتطو يرالعقاري، مصر؛ شركة جبل عمر للتنمية، شركة الخزامى للإدارة، المجموعة السعودية للبحوث والتسويق، شركة دلّة الصحية، مؤسّسة عكاظ للصحافة والنشر. شركة VFS Tasheel العالمية، وعضو لجنة الإدارة في شركة دلّة البركة القابضة. وقد عمل الأستاذ محي الدين كامل سابقاً كعضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جدة، وهو نشط في مجالي العمل العام والمجتمعي في المملكة العربية السعودية. وهو رجل أعمال سعودي معروف يتمتع بخبرة متنوعة مدتها 16عاماً، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود صالح الصالح هو رئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية ورئيس مجلس إدارة شركة مجمّعات الخليج للمجمّعات السكنية، وكلاهما في المملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي وعضو مجلس إدارة إعمار المدينة الاقتصادية. شغل في السابق عدداً من المناصب العليا منها رئيس مجلس إدارة شركة ساب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، والمؤسّسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق التعليم العالي، والمؤسّسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية، وشركة أورجس السعودية للتأجير التمويلي، ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية، وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري، وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف). يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد على 32 عاماً، بما في ذلك 25 عاماً عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. و تدرّج في العديد من المناصب الإدارية وصولا إلى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عيّن أميناً عاماً للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية بدرجة وزير. الأستاذ سعود الصالح سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتلاند ستيت، أوراجون في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية والعديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق

عضو مجلس الإدارة

يتولى الدكتور خالد عبد اللّه عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في بنك الأسرة في مملكة البحرين. ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 37 سنة في الخدمات المصرفية، الشئون المالية، التدقيق والمحاسبة. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفيّة لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكّد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسّست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، الدكتور خالد هو حاليا عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي - البحرين. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسّسات، بما في ذلك نائباً للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذا مساعدا في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

يتمّ انتخاب الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناءً على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضّح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحقّ الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

ومن الجدير بالذكر أنّه قد تمّ فصل التدقيق الشرعي الدّاخلي عن التدقيق الدّاخلي وأصبح إدارة مستقلة تتبع الهيئة الشرعية وظيفيًا والرئيس التنفيذي إداريًا. كذلك تمّ استحداث وظيفة "المراقب الشرعي"، والذي يتبع الهيئة الشرعية وظيفيًا والرئيس التنفيذي إداريًا. ويعمل كلٌّ من المراقب الشرعي ورئيس التدقيق الشرعي الدّاخلي وفقًا لميثاق يحدّد المهام الفنية لكم منهما بما يتفق مع تعليمات المصرف المركزي.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة المصرفية اهتماما بالغا بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة لها. وتقوم سياسة الامتثال في مجموعة البركة المصرفية على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنصّ عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعمّمة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحلّية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقلّ عن 6 مرات في السنة. ويتمّ دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتمّ دفع أيّ مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة الماجستير في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية .كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، كما شغل الشيخ سابقاً منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبد الله المنيع لا زال يشترك في عضوية العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبداللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبداللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة الماجستير في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. كما عمل الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود رئيسًا لقسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وأستاذًا في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو أيضا يتمتع بعضوية العديد من هيئات الرقابة الشرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

حوكمة الشركات (تتمة)

الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
عضو

الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان حاصل على درجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في الفقه المقارن من المعهد العالي للقضاء في المملكة العربية السعودية. وهو أستاذ الفقه المقارن في المعهد العالي للقضاء وعضو مجلس إدارة لجنة حقوق الإنسان ويعمل كمستشار للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية. وهو أيضًا عضو في جمعية الفقه السعودي وعضو في الجمعية القضائية السعودية.

الدكتور أحمد محي الدين أحمد
عضو

الدكتور أحمد محي الدين أحمد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية، ودرجة الماجستير في فقه المعاملات من جامعة أم القرى أيضا وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان .وقد شغل الدكتور أحمد محي الدين أحمد سابقا رئيس قسم البحوث والتطوير في مجموعة البركة المصرفية ويشغل الدكتور أحمد حاليا عضوية هيئة الرقابة الشرعية في ABE والهيئة الشرعية في RHB بماليزيا. كما يتمتع بعضوية مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وقد شغل الدكتور منصب الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

الدكتور التيجاني الطيب محمد
سكرتير الهيئة الشرعية الموحدة

يحمل الدكتور التيجاني الطيب محمد شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة الخرطوم في السودان. كما يشغل أيضاً منصب المراقب الشرعي لمجموعة البركة المصرفية.

جدول اجتماعات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2018. وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كلّ عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
الشيخ الدكتور عبدالستار أبوغدة	رئيس الهيئة حتى 9 يوليو 2018*	2
الشيخ عبدالله المنيع	رئيس الهيئة ابتداءً من 11 يوليو 2018 ونائب رئيس الهيئة حتى 10 يوليو 2018**	6
الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة ابتداءً من 11 يوليو 2018***	6
الشيخ الدكتور عبدالعزيز الفوزان	عضو	2
الشيخ الدكتور أحمد محي الدين أحمد	عضو	6

*استقال من منصبه كرئيس للهيئة بتاريخ 9 يوليو 2018
**اعتُمد تعيينهُ في منصب الرئيس بتاريخ 11 يوليو 2018
***اعتُمد تعيينهُ نائبا لرئيس الهيئة في 11 يوليو 2018

الإدارة التنفيذيّة

لقد فوّض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذيّة لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذيّة تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقّق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلّق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذيّة بتعميم القرارات الاستراتيجيّة والقرارات المركزية الأخرى التي يتمّ اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتمّ التأكّد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحّدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2018، كان فريق الإدارة التنفيذيّة يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والشئون القانونية، والصيرفة التجارية، وتقنية المعلومات، والتدقيق، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، والامتثال، والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتدقيق الشرعي الداخلي، والرقابة الشرعية. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كلّ عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذيّة تحدد الحقوق والمسؤوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو. علاوةً على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذيّة مسؤوليّتها في الإدارة من خلال عدد من اللّجان تكون لها مسؤوليات محدّدة، ومن ضمن هذه اللّجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذيّة

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذيّة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجيّة للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والشئون القانونية، والصيرفة التجارية والائتمان وإدارة والمخاطر، وتقنية المعلومات، والخزينة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية، والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، علاوةً على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثّل مسؤوليّة لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللّجنة بمراجعة السيولة والتدفّقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككلّ وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضمّ في عضويّتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، والائتمان وإدارة والمخاطر، والخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية، والمالية.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخوّلة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والتسهيلات الائتمانية المتعثرة، ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعيّن في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذيّة.

لجنة الإدارة للمخاطر

يتمثّل دور لجنة الإدارة للمخاطر في مساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في إدارة مراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة وآليات التحكم في المخاطر داخل مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشئون الإدارية، والائتمان وإدارة المخاطر، إلى جانب مدير نظام إدارة المخاطر بالمجموعة.

لجنة الامتثال

يتبلور دور لجنة الامتثال حول ضمان إدارة المجموعة لجميع مخاطر الامتثال بشكل ملائم ومستمر وفقًا لمبادئ سياسة عدم التهاون مطلقاً مع أي شكل من أشكال عدم الامتثال، وبما يتفق مع أفضل الممارسات الدولية، فضلًا عن ضمان التزام المجموعة بقوانين وأحكام مصرف البحرين المركزي وأي متطلبات تنظيمية أخرى معمول بها. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية للّجنة في تحديد مستوى تقبّل مخاطر الامتثال والإشراف على جميع المسائل المتعلقة بالامتثال ووضع الاستراتيجيّة والسياسات والتوجيهات الخاصة بذلك لجميع وحدات مجموعة البركة المصرفية، وذلك فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب والعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ الموحّد والامتثال الرقابي. ويرأس لجنة الامتثال الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات التخطيط الاستراتيجي، والائتمان وإدارة المخاطر، والمالية، وامتثال المجموعة، علاوةً على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

اللّجنة التوجيهية لتقنية المعلومات

يتمثل دور اللّجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد عملية إدارة المعلومات والعمليات. ويرأس اللّجنة نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء إدارات العمليات والشئون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والائتمان وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات، والمالية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. ويرأس اللّجنة رئيس إدارة العمليات والشئون الإدارية، وتضم اللّجنة في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات التخطيط الاستراتيجي، وتقنية المعلومات.

حوكمة الشركات (تتمة)

لجنة المطّلعين الداخليّين بالمركز الرئيسي

تمّ تشكيل لجنة المطّلعين الداخليّين وفقًا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المطّلعين الداخليين مسؤولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطّلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطّلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطّلعين الداخليين. يرأس اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات العمليات والشئون الإدارية، والشئون القانونية، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، علاوةً على رئيس التدقيق الداخلي كعضو مراقب.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذيّة بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذيّة

االأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يمتلك خبرة مصرفية عالمية لفترة تزيد عن ثلاثة عقود. وقاد الأستاذ عدنان مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من أكبر المجموعات المصرفية الإسلامية والأكثر تنوّعا على مستوى العالم. ويرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة السودان وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة مصر وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان وبنك البركة لبنان وبنك البركة سورية ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارت كل من بنك البركة تونس وشركة اتقان كبيتل في المملكة العربية السعودية.

ويرأس الأستاذ عدنان حاليا مجلس إدارة جمعية مصارف البحرين. كما ترأس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ومقره في لبنان لدورتين متتاليتين، (2007-2013).

في عام 2011، حصل الاستاذ عدنان على وسام (الجدارة من الدرجة الأولى)، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين. وفي 2017، استلم الأستاذ عدنان جائزة الحرية الفخرية، وهي أعلى تكريم من مدينة لندن، نظير مساهماته المتميزة في الخدمات المصرفية العالمية. وتقديرا لجهوده في تطوير نموذج أعمال فريد من نوعه يتكامل مع الأهداف النبيلة للمصرفية الإسلامية، منح الأستاذ عدنان الوسام الرئاسي السوداني للتميز في المسئولية الاجتماعية في عام 2015.

كما حاز الأستاذ عدنان على لقب شخصية التمويل الإسلامي لعام 2017 وذلك ضمن حفل توزيع جوائز التمويل الإسلامي العالمية. كما حصل على جائزة" التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي" لاريبا" تقديرًا لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم. في عامي 2004 و 2009 حصل الأستاذ عدنان على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية.

في 2017، فاز الأستاذ عدنان بجائزة المال والأعمال الإسلامية الثانية عشر نظير إسهامه المتميز في مجال المسئولية الاجتماعية في الصيرفة الإسلامية. في 2016، منح الأستاذ عدنان لقب (مفوض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030). كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديرا لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسئولية الاجتماعية وطنيا ودوليا، وكذلك تقديرا للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسئولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمان الدولي للمسئولية الاجتماعية 2016. كما حصل على لقب السفير الأممي للمسئولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية في عام 2016.

وعمل الأستاذ عدنان سابقا لدى المؤسسة العربية المصرفية لأكثر من 20 عاما في مختلف المناصب القيادية كأن أخرها عضوية مجلس إدارة المؤسسة. الأستاذ عدنان حائز على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل بالمملكة المتحدة. وتقديرا لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحته جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال.

الأستاذ/ حمد عبد اللّه العقاب

نائب الرئيس التنفيذي

يملك الأستاذ حمد العقاب خبرة مصرفية تربو على 25 عاماً في الشئون المالية والتدقيق. ويشغل منصب رئيس مجلس المعايير المحاسبية التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات، والبنك الإسلامي الأردني، وبنك البركة الجزائر. علاوة على ذلك، فإنه عضو في لجنة التدقيق في البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر، وعضو لجنة المسئولية الاجتماعية والاستدامة ولجنة الائتمان في البنك الإسلامي الأردني وعضو في اللّجنة التنفيذيّة وعضو مراقب في لجنة التدقيق لبنك البركة التركي للمشاركات. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في فبراير 2005، عمل الأستاذ حمد العقاب كمدير أول في دائرة التدقيق الداخلي بمصرف الشامل. وقبل ذلك كان عضواً في فريق التدقيق في مجموعة آرثر أندرسون. وإبتداءاً من ابريل 2018 تقلد الأستاذ حمد العقاب منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة. كان قبل ذلك يترأس الإدارة المالية للمجموعة. الأستاذ حمد العقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري عالمي معتمد.

الأستاذ/ ك. كريشنامورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الإستراتيجي

يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 42 عامًا من الخبرة في إعداد التقارير المالية والإدارية، وتمويل المؤسسات وهيكلة التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الإستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية عام 2004، ترأس قطاع الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو- كندا التي انتقل إليها بعد عمله لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج. وقبل ذلك، عمل لمدّة 13 سنة في المؤسسة العربية المصرفية في مجالات الصيرفة الاستثمارية والخزينة وعمل الأستاذ كريشنا مورثي في سنواته الأولى كمتخصص في الشئون المالية في كل من الهند والبحرين. الأستاذ كريشنامورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة، وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة بكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشئون الإدارية

يملك الأستاذ عبد الرحمن شهاب خبرة مصرفية تفوق 40 عاماً عمل خلالها في عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات المالية الدولية التقليدية والإسلامية. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة الجزائر، وبنك البركة (باكستان) المحدود. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 كان يشغل منصب مساعد الرئيس التنفيذي للعمليات والشئون الإدارية في بنك البحرين الإسلامي الذي انضم إليه في 2002 بعد مسيرة مهنية ناجحة من 1985 إلى 2002 في مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، وقبلها كان يعمل في بنك البحرين والشرق الأوسط، وفي فروع البحرين لكل من أمريكان إكسبريس بنك، وبنك أوف أمريكا، وبنك تشيس مانهاتن. حيث بدأ حياته المهنية في حبيب بنك المحدود عام 1973. الأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، بالمملكة المتحدة.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى - رئيس الشئون القانونية

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرات مهنية لأكثر من 34 عاماً من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية ومؤسسات مالية. كما أنه سكرتير لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية، وبعض لجان مجلس الإدارة. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في منصب نائب رئيس أول - رئيس الشئون القانونية والامتثال، ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى. وقبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل مديراً للشؤون القانونية في بنك البركة الإسلامي (البحرين)، وقبل ذلك عمل في سلطنة عُمان منذ عام 2001 حتى 2004 في شركة محاماة دولية، وفي سلطنة عمان تمّ اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، وقبلها عمل لأكثر من 20 عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان. الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم، السودان.

الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق

نائب رئيس أعلى - رئيس الخدمات المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 27 عاماً في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تسهيلات الشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 إلى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ أحمد البلوشي

نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات

يمتلك الأستاذ أحمد البلوشي أكثر من 18 عامًا من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات اكتسبها أثناء عمله في القطاع الحكومي والقطاع الخاص بما في ذلك القطاع المصرفي. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك البحرين الإسلامي ثم انتقل إلى مؤسسات حكومية وخاصة أخرى قبل الانضمام إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2008. الأستاذ أحمد البلوشي هو أيضا رئيس لجنة الرقمية والأمن السيبراني في جمعية مصارف البحرين، وهو عضو في المجلس الاستشاري لخليج البحرين للتكنولوجيا المالية. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر وحاصل على درجة البكالوريوس في تكنولوجيا المعلومات من جامعة كانبيرا في أستراليا. كما أنه يحمل عددا من المؤهلات المهنية الإضافية في قطاع تكنولوجيا المعلومات مثل شهادة تدقيق نظم المعلومات (CISA)، وشهادة إدارة أمن المعلومات (CISM) وغيرها.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى - رئيس الإئتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه أكثر من 26 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات / الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة. ولسنين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع سيتي جروب في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك أ بي إن أمرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة

حوكمة الشركات (تتمة)

الائتمان. وفي مجال الإئتمان وإدارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة دي أي بي كابيتل (شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي) ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبوظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وكان آخر دور له لدى بنك أبوظبي الوطني هو رئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية. كما أنه عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وقد عمل في ثلاث خطوط دفاع - أي أخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر. وتؤهله خبرته العمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية مع البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد العلوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 20 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة، وهو أيضاً سكرتير اللّجنة. كما أنّه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للبنوك التابعة للمجموعة. وتشتمل مسئولية التدقيق أيضاً على مراجعة أنظمة الرقابة على تقنية المعلومات والمخاطر والأنظمة الرقابية والحوكمة والامتثال. وقد عمل سابقا مديرا في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وإرينست ويونغ. الأستاذ محمد العلوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو جمعية المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 20 عامًا من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له رئيس قسم الخزينة وتوظيف الاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عامًا بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه وأيضاً إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين في شركة سيرة. وقبل عمله في مصرف (سيرة)، تشمل خبرته المصرفية أكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في مختلف وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وسوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد CFA وحائز على منصب محلل مالي معتمد (CFA). وهو يحمل أيضًا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إلينوي وعضوٌ في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال التنفيذيّة مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى من جامعة البحرين.

الأستاذ/ ياسر إسماعيل مظفر

نائب رئيس أعلى - رئيس المالية

يتمتع الأستاذ ياسر مظفر بأكثر من 19 عامًا من الخبرة الواسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية. وكان آخر منصب يشغله هو مساعد المدير العام - المدير المالي في المصرف الخليجي التجاري لأكثر من 12 عامًا قام خلالها بتأسيس وتطوير وإدارة دائرة الرقابة المالية والرقابة الداخلية في البنك. وقبل العمل في المصرف الخليجي التجاري، عمل في بيت التمويل الكويتي - البحرين في إدارة الرقابة المالية. الأستاذ مظفر هو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) وهو يحمل لقب المحاسب القانوني المعتمد (CPA) من ولاية ميتشيغان ، الولايات المتحدة الأمريكية. الأستاذ ياسر هو خريج ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين وحائز على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الأستاذ/ قطب يوسف علي

رئيس الامتثال للمجموعة

الأستاذ قطب يوسف علي هو مهني متخصص مع أكثر من 39 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المالية والمصرفية. انضم الأستاذ يوسف علي إلى مجموعة البركة المصرفية في يناير عام 2012. قبل ذلك، عمل الأستاذ يوسف علي مع المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)، البحرين لمدة 18 سنة في مختلف المناصب، ومنها رئيس الامتثال للمجموعة، حيث كان مسئولا عن الإشراف على وتنسيق مهام وأنشطة الامتثال، بما في ذلك الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال والعقوبات الدولية عبر شبكة وحدات المؤسسة في جميع أنحاء العالم. وقبل هذا التعيين في عام 2009، شغل الأستاذ قطب يوسف علي عددا من المناصب العليا في قسم العالم العربي والمصرفية العالمية في المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب). قبل ذلك عمل في بنك تابع للمؤسسة حيث شغل عددا من المناصب العليا ومنها رئيس التدقيق الداخلي والمالية. وبدأ الأستاذ يوسف علي حياته المهنية مع شركة بيت مارويك ميتشل وشركاه (الآن KPMG)، لندن. الأستاذ يوسف علي هو زميل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز، المملكة المتحدة.

الدكتور/ علي عدنان إبراهيم

نائب رئيس أول - رئيس المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الدكتور علي عدنان إبراهيم لديه خبرة أكثر من 22 سنة وهو رئيس دائرة المسؤولية الاجتماعية في المجموعة، ومتخصص في الإستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامة الشركات، وتأثير الاستثمار، والتمويل الإسلامي الأصغر وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات الدمج والاستحواذ، والهيكلة الشرعية. وقام بوضع استراتيجيّات وعمليات لضمان أن أعمال البركة تساهم في مجتمعاتها. سابقا، كان الدكتور إبراهيم مستشاراً قانونياً في بيكر آند ماكينزي. وبصفته حاصل على منحة دراسية من برنامج فولبرايت، حصل الدكتور إبراهيم على الدكتوراه في التشريع المالي من جامعة جورج تاون (بامتياز). وقد شارك أيضا في برامج القيادة مثل (القيادة العالمية والسياسة العامة في القرن الـ21) في جامعة هارفارد و(القيادة التحويلية) في جامعة أكسفورد. وقد شغل

مرتين منصب رئيس مشارك للجنة التمويل الإسلامي في رابطة المحامين الأمريكية. ونشر الدكتور إبراهيم عدة بحوث دولية حول الإستراتيجيات القائمة على السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية والشمول المالي، والتمويل الإسلامي وتنظيمه، والتمويل الأصغر الإسلامي، وحوكمة الشركات المقارن وأسواق رأس المال في البلدان النامية. ويشغل الدكتور علي منصب رئيس لجنة التنمية المستدامة لجمعية مصارف البحرين، وكذلك قائد عالمي في المنتدى الاقتصادي العالمي.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود أكثر من عشر سنوات من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2007 وكان مسئولاً عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق البنوك التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد كمساعد في البحث والتدريس في جامعة البحرين وعمل أيضًا كمحامي في شركة محلية حيث تمّ اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الدكتور التيجاني الطيب محمد

المراقب الشرعي

يحمل الدكتور التيجاني الطيب محمد شهادة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة الخرطوم في السودان. كما يشغل أيضاً منصب سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعيّة لمجموعة البركة المصرفية.

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتدعم وظيفة الامتثال في المجموعة الوحدات التابعة للمجموعة، وتقوم كذلك بتحديث السياسات وصياغة إطار العمل حينما يكون ذلك ضروريًا. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي تنطوي على مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

يقوم مسؤول الامتثال في المجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة للتنفيذ في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الاستراتيجيّة المبادئ والممارسات التالية والتي هي متأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة؛
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

وتواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها المصرفية تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تمّ الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تمّ إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفقًا لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:

- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال؛
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات؛
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والإبلاغ عن مخاطر الامتثال؛
- مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور التنظيمية.

يرجع مسؤول الامتثال بالمجموعة في المسؤولية إلى لجنة التدقيق والحوكمة، ويضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابةً عن مجلس الإدارة. كما يحق لمسؤول الامتثال التواصل مع مجلس الإدارة متى رأى ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فأنّ لمسؤول الامتثال بالمجموعة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يرى ذلك ضروريًا.

وتوجد وظائف امتثال في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تدعم مسؤول الامتثال بالمجموعة. وعلى مستوى المجموعة يكون مسؤول الامتثال بالمجموعة مسؤولا عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- العقوبات الدولية؛
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (أو فاتكا ومعايير الإبلاغ الموحّد).

حوكمة الشركات (تتمة)

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

على مستوى المجموعة، يمثل وضع مجموعة البركة المصرفية لسياسات المجموعة لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتمّ تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتمّ تطوير وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدوّنة سلوك صارمة يتعين دائمًا على جميع الموظفين الامتثال بها. إنّ الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتمّ تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجّساتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتمّ التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني بالعمليات المالية، والتي يتمّ تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتمّ التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتمّ تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة عينت مجموعة البركة المصرفية مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيّات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر، وتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة وإلى المجلس حول الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحدّيات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إنّ مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميًا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة المصرفية استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبقّتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تُطبَّق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودًا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعيار الإبلاغ الموحّد

سعيًا إلى تعزيز الشفافية الضريبية في جميع أنحاء العالم، سنّت الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشريعًا واسع النطاق للامتثال الضريبي والإبلاغ، وبموجب هذا التشريع ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية تحديد المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأشخاص الخاضعين للضرائب وإبلاغها للسلطات الضريبية في أوطانهم.

وقد طُرحت متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) منذ بضعة أعوام من أجل منع التهرب الضريبي للمواطنين والمقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية. واستجابةً لذلك، وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة فاتكا خاصة بها لتطبيقها على صعيد المجموعة بأكملها. وعقب ذلك نفذت جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية الإجراءات والعمليات والأنظمة المناسبة لتطبيق قانون فاتكا في كل موقع وفقًا للمتطلبات التنظيمية المحلية. كذلك وظفت مجموعة البركة المصرفية استثمارات ضخمة لتحسين الأنظمة وتدريب موظفيها لضمان تطبيق المتطلبات بشكل صحيح وملائم. وهكذا فقد تمّ حاليًا تطبيق قانون فاتكا بشكل كامل في جميع أنحاء المجموعة، وعليه تقوم مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة بإبلاغ السلطات بالمعلومات المطلوبة وفقًا للتواريخ المحددة.

وعقب طرح قانون فاتكا وتطبيقه بنجاح، أعلنت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاشتراطات المماثلة الخاصة بها في صورة معيار الإبلاغ الموحّد، والذي نشرته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2014. وينص هذا المعيار على التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية الخاصة بالأصول المالية للمواطنين والمقيمين الخاضعين للضرائب في بلد ما والذين لديهم أصول في بلدان أخرى مشاركة في برنامج معيار الإبلاغ الموحّد. وقد وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة خاصة بها لمعيار الإبلاغ الموحّد لتطبيقها على صعيد المجموعة بأكملها.

وفي ضوء إطار فاتكا الذي تمّ وضعه وتطبيقه في وقت سابق، فقد تمّ تنفيذ معيار الإبلاغ الموحّد بسهولة وسلاسة في جميع أنحاء المجموعة. ونتيجة لذلك، فإن جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية على أتمّ الاستعداد حاليًا لتبادل المعلومات المتعلقة بالمقيمين الخاضعين للضرائب في جميع الدول المشاركة في هذا المعيار. كما يتمّ الإبلاغ عن الأشخاص ذوي الصلة وفقًا للتواريخ المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق دائمًا على إطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواءً كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة المصرفية أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة المصرفية أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة المصرفية أو تؤدي إلى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة المصرفية أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على، الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتمّ نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتمّ طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقًا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذيّة للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات عامة عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

وفي حال كان مطلوبًا من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتمّ نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواءً باللغة العربية أو الإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة المصرفية إجراءات فعّالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تمّ إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرّسة خصّيصًا لذلك. يتمّ تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذيّة ومجلس الإدارة. ووفقًا لمتطلبات الافصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد أدنى قدره 8% على أساس

حوكمة الشركات (تتمة)

البنك الواحد بمفرده و 12.5% (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5%) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014، أصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيّز التنفيذ وأصبح نافذًا ابتداءً من الأول من يناير 2015. ويتضمّن إطار بازل 3 تنقيحًا جوهريًا لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد أدنى لنسبة رأس المال للأسهم العادية فئة 1 (CET 1 Capital Ratio). وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الاحتفاظ بواقي لرأس المال، كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال للأسهم العادية فئة 1 أن يتمّ خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال للأسهم العادية فئة 1، بحيث يتمّ خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية بداية من 1 يناير 2019، وتشمل التعديلات التنظيمية الاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة المتعامل، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجّلة. إنّ الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

ووفقًا لسياسة الامتثال للمجموعة، التي اعتمدها مجلس إدارة المجموعة في نوفمبر 2009، فقد قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول الامتثال للمجموعة، حيث يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذيّة في ضمان امتثال المجموعة بسياسة الامتثال للمجموعة، وخاصة ضمان أن تتمّ جميع أنشطة المجموعة وفقًا لجميع القوانين والتنظيمات المعمول بها طبقًا لأفضل الممارسات.

مراقبة الأداء المالي

تطبق المجموعة عدة إجراءات تساعد على رصد ومراقبة نشاطاتها على مستوى العالم. كما تمّ وضع إجراءات متكاملة وذات فاعلية عالية لتوحيد البيانات المالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ويتمّ توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تُسمّى المعاملات التي تتمّ مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة "معاملات الأطراف ذات الصلة"، (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوةً على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتمّ التصويت عليه. ويبين الايضاح رقم '25' في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2018.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إنّ دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدِد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدوّنة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنصّ هذه السياسة على أن تعيين أيّ شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو هيئة الرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أيّ قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة المكافآت والإفصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

إستراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوىً تنافسياً من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. و تقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تمّ تصميم إستراتيجيتنا هذه لتؤمن تقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا أمر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة

الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

1. أجر ثابت،
2. منافع،
3. مكافأة أداء سنوية، و
4. خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها إستراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة "لجنة المزايا" بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفاً يأخذ مخاطر كبيرة و / أو شخصاً معتمداً في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذاً لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من مكافآت لموظفينا وبين استر اتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضاً في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنّه إجمالاً لا يتمّ الحكم على الأداء فقط بناءاً على ما تمّ تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضاً والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة المزايا تعتقد أنّ هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة المزايا

تتحمّل لجنة المزايا مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن اللّجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنّها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة المزايا بضمان أن تتمّ مكافأة جميع الموظفين بإنصاف ومسئولية. وتتمّ مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطّة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة المزايا، كما ينصّ نظامها، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود.
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصّصة فيما يتعلق بكلّ ولكلّ شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة، فضلاً عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتمّ توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافأة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتمّ تعديل المكافأة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحقّقون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنّهم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءاً كبيراً من مجموع مكافآتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتمّ توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأنّ للممارسات التي يتمّ بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم اللّجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت على أساس حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكّد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيّات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافأة والمسئولية لتقويض آثار مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافآتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة المزايا خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 51 ألف دولار أمريكي. للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنه المزايا يرجى الرجوع إلى أعلاه.

الاستشاريون الخارجيون

استخدمت المجموعة مستشارين خارجيين لإجراء تحديثات بسيطة على عملية المكافآت خلال العام من أجل إعداد تقارير مناسبة للجنة المزايا.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تمّ اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتمّ تحديد مكافأة مجلس إدارة المجموعة وفقاً لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيّين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الإستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تمّ تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلّة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكلّ موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافآة المتغيرة، تهدف لجنة المزايا إلى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصولاً إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتمّ تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة المزايا بتقييم الممارسات التي يتمّ بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدلّل اللّجنة على أنّ قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وآفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. إنّ هدف المجموعة هو دفع مكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفقاً للسلطة التقديرية للجنة المزايا.

إنّ تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقّق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبياً. علاوةً على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

مكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى مكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهّلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. وتضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة. ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها.

يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دوراً كبيراً في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركّز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلاً عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختصّ بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتمّ تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتمّ وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمّن هذه الأهداف أهدافاً مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلاً عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن أخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتمّ معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دوراً في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تمّ تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوفّر توليفة مكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة المزايا في المجموعة بالنظر في ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتمّ بموجبها دفع مكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدّ إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتمّ تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدّي إلى أن يتمّ تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقاً لاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة

بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمّية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتّخذة،

(ب) تكلفة وكمّية مخاطر السيولة التي يتمّ تحملها أثناء مزاولة الأعمال، و

(ج) الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تمّ إدراجها في الأرباح الحالية.

تظلّ لجة المزايا على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم اللّاحق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة.

وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني أنه لم يتمّ تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيراً، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيراً، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة المزايا، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تمّ تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال اتّضح أنّ عوامل الأداء التي تمّ على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاماً معينة تمكّن المجموعة من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف إلّا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسباً، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظراً لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتمّ منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتمّ منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. ويتمّ الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتمّ الإفراج عن أيّة أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

حوكمة الشركات (تتمة)

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجور بأكثر من 100 ألف دينار بحريني لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	%40	حالًا	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	%0	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	%60	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة المزايا، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل.

تفاصيل الأجور المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2018	2017
بدل حضور	389	246
المكافأة	1,500	1,500
أخرى	167	100

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2019.

(ب) الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2018	2017
بدل حضور	85	85
المكافأة	125	115
أخرى	38	49

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية.

(ج) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين الآخذين للمخاطر والخاضعين لهذه السياسة 8,197 ألف دولار أمريكي (2017:6,551 ألف دولار أمريكي) ويبلغ عدد هؤلاء 20 (2017:13).

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2018 بلغت 7,258 ألف دولار أمريكي (2017: 6,485 ألف دولار أمريكي).

(د) المنح المؤجلة

يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذيّة في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافأة مؤجلة ومتغيرة وذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبقاً بحسب أداء كل منهم. يتمّ استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاث سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة 4,356 ألف دولار أمريكي (2017:3,891 ألف دولار أمريكي).

(هـ) تعويض إنهاء الخدمة – لا يوجد (2017-2018)

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2018

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع
الاشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	4	2,218	1,727	3,945	2,347	3,523	0	0	0	5,870	9,815
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام	9	1,629	769	2,398	332	499	0	0	0	831	3,229
الموظفين، عدى عن الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 2)	7	1,377	477	1,854	223	334	0	0	0	577	2,411
المجموع	20	5,224	2,973	8,197	2,902	4,356	0	0	0	7,258	15,455

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2017

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع
الاشخاص الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	2	1,830	769	2,599	2,082	3,125	0	0	0	5,207	7,806
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام	7	2,107	732	2,839	393	589	0	0	0	982	3,821
الموظفين، عدى عن الأشخاص المعتمدين (العاملين في وظائف تحت البند 2)	4	917	196	1,113	119	177	0	0	0	296	1,409
المجموع	13	4,854	1,697	6,551	2,594	3,891	0	0	0	6,485	13,036

2) المكافآت المؤجلة

2018

	نقدا (ألف دولار أمريكي)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)		
الرصيد الافتتاحي	0	25,831	11,762	0	11,762
المكافأة خلال السنة	0	14,520	4,356	0	4,356
الصادر خلال السنة	0	(3,566)	(2,906)	0	(2,906)
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	0	0	0	0	0
الرصيد الختامي	0	36,785	13,212	0	13,212

2017

	نقدا (ألف دولار أمريكي)	الأسهم		أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
		العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)		
الرصيد الافتتاحي	0	15,556	7,871	0	7,871
المكافأة خلال السنة	0	10,275	3,891	0	3,891
المدفوع / الصادر خلال السنة	0	0	0	0	0
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	0	0	0	0	0
الرصيد الختامي	0	25,831	11,762	0	11,762

حوكمة الشركات (تتمة)

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميًا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتّبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسّسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

تشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لإستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّل وتنويع المخاطر واستراتيجيّات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلّقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة واللجان التنفيذيّة الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة أو من يفوّضهم من لجان الإدارة. كما يتمّ بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

إن وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤولة عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 3، وحيثما يكون لازمًا، متطلّبات بازل 2، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما أنّها مسؤولة عن استحداث نظم وبرمجيات فعّالة لقياس وإدارة المخاطر، ومتابعة امتثال المجموعة لهذه المعايير مع تزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تهدف إدارة المخاطر بالمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. تحقيق إدارة موحّدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدّل بالمخاطر على رأس المال؛

ب. خلق ثقافة احترافية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع نهج منضبط بقبول معدّلات مخاطر مقبولة قائمة على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛

ج. تأهيل الموظفين مهنيّاً وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛

د. الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكّن من الامتثال بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛ في جميع أنحاء المجموعة؛

هـ. الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي الإسناد في المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تنفيذ تلك المعاملات؛

و. الامتثال الدقيق بجميع المتطلّبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات التنظيمية؛ والحفاظ على سياسات واضحة وموثّقة بشكل جيّد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحّدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات والأحكام المحلية لكّل وحدة.

وتتمّ إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها، وتتّبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

كما ويتمّ تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية احتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلّبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي. علاوةً على ذلك فإنّ أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكّن من انتهاج نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في الآتي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسّن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصّصات للمجموعة لمواجهة التحدّيات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل بها المجموعة.
- تأكّد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطّي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية؛ وعلاوةً على ذلك، يستمر توسيع نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تمّ وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل

هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وستتمّ مناقشة كلّ من هذه المخاطر تباعًا فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إنّ ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل مثل السّلَم أو الاستصناع أو المضاربة أو المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءًا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقًا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددة يُعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

إجراءات للحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي تتحقق من خلال (أ) بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النيّة / القدرة على السداد، (ب) الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وأسعارها، (ج) والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريًا.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة التعرضات الائتمانية لعملاء البنك وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على طلبات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة وكذلك تعريف أقصى حجم من التسهيلات المجازة للعميل الواحد على أساس كل حالة على حدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة.

إنّ لدى مجموعة البركة المصرفية وكلّ وحدة تابعة إطارًا عامًا لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيّدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إنّ إدارة السيولة تقتضي أيضًا مراعاة تأثير التدفّق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضًا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوةً على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضًا مطلوبًا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي – وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%. وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضًا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجةً للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيّات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفقاً لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوةً على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيّات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدّل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أنّ المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبقًا لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنّها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدّي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إنّ المجموعة معرّضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أنّ قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيّرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 مذكورة في الايضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين

حوكمة الشركات (تتمة)

أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتمّ إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتمّ إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعّال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتمّ إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فعّالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضًا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقًا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتمّ القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيًا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكّد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

استمرت المجموعة في تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات منذ عام 2017. فلقد تمّ تحليل وقياس حجم المخاطر التي يمكن التعرض إليها في مجال أمن المعلومات وتمّ تحديد إجراءات التحكم والضبط تمهيداً لتنفيذ الحلول المعلوماتية.

إنّ المجموعة تمتلك إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. إنّ لجنة إدارة مخاطر أمن المعلومات بالمركز الرئيسي تنعقد بصفة دورية وتمّ إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتمّ تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية

يتمّ تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغيّر المشهد كثيرًا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإنّ مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهودًا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضًا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تمّ ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنصّ على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكّد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكّم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تمّ الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أنّ المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتمّ إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليّتها المحدّدة سلفًا لتقبّل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمثّلة في تعظيم العائد للمساهمين. وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللّازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فإنّ الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أمورًا حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعًا على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 16.95% في 31 ديسمبر 2018 وهي نسبة أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5% تتضمن المعدل الواقي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5%.

وتخضع كل وحّدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكّد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللّجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في تنظيم ودعم استراتيجيّات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة للمجموعة، والتأكّد من تماشيها مع الأهداف الاستراتيجيّة العامة لها وكذلك مع الاستراتيجيّة الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت استراتيجيّات تقنيات المعلومات للمجموعة القصيرة، المتوسطة والبعيدة المدى راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من الحلول المصرفية الرئيسية التي تمّ اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى جميع وحدات المجموعة. وتقوم اللّجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بصورة مستمرة بمراقبة استراتيجية تقنية المعلومات للمجموعة وتحديثها على أساس دوري لضمان أن تظل داعمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة للمجموعة.

ويقيس برنامج توحيد البيانات المالية وإعداد التقارير، القائم على الإنترنت، أداء المجموعة مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية استنادًا إلى الأهداف الاستراتيجيّة للمجموعة. ويستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر. كما يقوم هذا البرنامج بالحصول على البيانات من كل وحدة بعملتها المحلية وإعداد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية الموحدة بالدولار الأمريكي. وبالتالي يمكن جمع ومعالجة وإعداد تقارير وتحليل البيانات المتحصل عليها من مختلف الوحدات المصرفية.

وقد نفّذت جميع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة الأنظمة المصرفية الأساسية المختارة من القائمة المعتمدة من قبل المكتب الرئيسي، وذلك تلبيةً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي لزيادة الأتمتة. وتطرح جميع الوحدات التابعة للمجموعة حاليًا حلولًا جديدة في عدة مجالات، مثل الخدمات المصرفية الرقمية والامتثال وإدارة المخاطر والأمن الإلكتروني، بالإضافة إلى استكشاف تقنيات جديدة متعلقة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة الروبوتية للعمليات.

وتمثل الخدمات المصرفية الرقمية والتحوّل الرقمي والتكنولوجيا المالية مجالات بالغة الأهمية، حيث تعكف المجموعة على وضع استراتيجيّات لهذه المجالات تضمن لها الاستفادة من الفرص والتغلّب على التحدّيات المتعلقة بالاضطرابات والتعطل.

كل وحدة مصرفية لديها مركز للتعافي من الكوارث، يتمّ اختباره ومراجعته مرة واحدة على الأقل في السنة. وقد انتهت المجموعة من وضع التوجيهات المتعلقة بتخطيط استمرارية الأعمال لضمان تبنّي جميع الوحدات التابعة لأفضل الممارسات.

كذلك تمّ تشكيل لجنة للأمن السيبراني على مستوى المجموعة، وصدرت التعليمات لجميع الوحدات التابعة للتأكيد على أهمية الأمن السيبراني كمسألة مدرجة على جدول أعمال مجالس إدارتها.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

كمصرف إسلامي، تمارس المجموعة أعمالها بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. وخلقُ التأثير الايجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها.

إنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ينسجم مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للمجموعة ورؤيتها.

الإسلام والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

إنّ فلسفتنا هي أن اللّه سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستخلافهم في الأرض، وبالتالي فإنّ البشر ليسوا ملّاكًا للثروة وإنّما أمناء عليها. وحيث أنّ غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، فنحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين، ومعنى ذلك أنّ الثروة التي أسبغها اللّه علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كجزء في مجموعة مصرفية مؤسّسة وفقاً للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأنّ علينا مسؤولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءًا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإنّنا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواءً كانت المادية أو البشرية).

إنّ لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدّمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثّل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكّننا من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي منفعة للمجتمع.

إنّنا نعتبر أنّ دور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجموعتنا أساسي في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

1. لا يجوز الاستثمار إلّا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إنّ هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأيّ شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية و استغلال الأطفال والنساء والأقلّيات، وكافّة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيًا.
2. تتجنّب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلًا من ذلك تقوم الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحقّقها استثماراتهم. أمّا التمويل فإنّه يُقدمّ للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعًا في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال، حيث يتمّ بموجبها الاشتراك في تحمّل المخاطر وجني العوائد: إنّ العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلًا وليس على أساس أسعار فائدة محدّدة مسبقًا.
3. يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام 2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسّسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. وقد أعيدت تسمية هذا البرنامج بـ "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة" عام 2017.

ويشمل برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة الأنشطة التالية:

1. القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية؛
2. الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسّسات التي تتّصف بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة؛
3. الإشراف على ومتابعة التطوّر في برنامج البركة للتمويل الأصغر؛
4. دعم الاقتصاديات المحلّية؛
5. دعم المشاريع الصحية والتعليمية؛
6. تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية؛
7. تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعلّقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي؛
8. الاستثمار في الموارد البشرية؛
9. رعاية وتشجيع المواهب المَحلّية؛
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبنّي استراتيجيّات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال التخفيف من الكربون و الحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الحوكمة

تقوم لجنة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في مجلس الإدارة بالإشراف على برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية والاستدامة وعلى ادارة المسئولية الاجتماعية والاستدامه، والتي تقع أيضًا تحت الإشراف الإداري للرئيس التنفيذي. ويتضمّن دورها ما يلي:

1. المحافظة على استمرارية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة وتحديثه وفقًا لأحدث الأبحاث والاستراتيجيّات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة ككلّ.
3. ضمان بقاء برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
5. جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤدّي إلى تحسين كفاءة وفاعلية برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة في ما يتعلق ببرنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة لتحقيق أهداف اللّجنة وتوجيه أعمالها بما يتّفق مع موجبات تشكيل اللّجنة.
8. التنسيق مع برامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المحلية والدولية.

وقد تمّ نشر تقرير مفصل عن الأنشطة والتقدم المحرز في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للمجموعة على الموقع الإلكتروني للمجموعة. علاوةً على ذلك، يوجد تقرير يغطي أنشطة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة خلال العام الماضي على الموقع الإلكتروني للمجموعة. كما ستقوم كافة وحدات المجموعة بإعداد تقارير سنوية خاصة بها، وسيتمّ توفيرها على مواقعها الإلكترونية.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة على الركائز التالية:

1. برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الاسكان منخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
3. برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
4. برنامج أوقات البركة، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

إنّ هدف المجموعة هو جعل كافة أعمالها مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. وبقدر ما يمكن، نحن نقوم بقياس تقدّمنا. ولكنّنا في بعض المجالات ما زلنا نطور الأدوات السليمة للقيام بذلك. وبناءً على أدوات القياس المستخدمة حاليًا، ساهم برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بمبلغ 4,775 مليون دولار أمريكي للمجتمعات في صورة تمويلات وتبرعات خلال العام 2017.

أولويات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للبركة للأعوام 2016-2020

قررت المجموعة في عام 2016 نقل برنامج المسؤولية الاجتماعية والاستدامة إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعت المجموعة أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإنّنا وبحلول العام 2020 نهدف إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.

ويتمّ ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، تركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: القضاء على الفقر (الهدف 1)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، وطاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والابتكار الصناعي والبنيه التحتيه والهياكل الأساسية (الهدف 9).

وبصورة إجمالية، تعهّدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 635 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016-2020. وهي تخطّط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، والتمويل والتبرّع للمؤسسات الصحيّة، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية.

وخلال العام 2018، أجرت المجموعة تقييمًا شاملًا للأثر الناجم عن التقدّم المحرز عام 2017 فيما يتعلق بأهداف 2016-2020. ويبيّن هذا التقييم أنّ المجموعة تجاوزت معظم الأهداف الموضوعة للعام 2017 (هناك تأخّر في إيراد المعلومات نتيجة الوقت الذي استغرق في جمع المعلومات النوعية). واستطاعت المجموعة عام 2017 تحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 7,446 وظيفة لعام 2017 بنسبة 73%.
- قدمت 100,449,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو ما يمثل 264% فوق الهدف الموضوع لعام 2017.
- قدمت 146,719,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو ما يمثل 169% من الهدف الموضوع لعام 2017.

إجراءات الموافقة على التمويل والمسؤولية الاجتماعية والاستدامة

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن يظلّ نموذج أعمالنا برمّته مسؤولًا اجتماعيا ومستدامًا. حيث قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإنّنا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمجموعة فحسب، ولكننا سنعطي أيضا أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

المستقبل

وقعت مجموعة البركة المصرفية في عام 2016 على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يرسم مسار المستقبل بما يتماشى مع أهداف المجموعة للأعوام 2016-2020. وبالنظر إلى كون نموذج أعمالنا فريد في تصميمه لكي يقدّم قيمة اقتصادية مضافة للمجتمعات التي نعمل فيها، فإنّ مساهمتنا (وبالتالي القيمة الاقتصادية التي نضيفها للمجتمع) سوف تزداد مع نمو المجموعة. ونحن نأمل أن يشجّع النموذج الذي نتبناه على شيوع نماذج مماثلة في الصناعة المصرفية الإسلامية.

تقـرير الهـيئة الشـــرعية

عن العام المالي المنتهى في٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

3 جمادي الآخرة 1440 هـ

8 فبراير 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم-2018- 6 - (ستة) اجتماعات درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31/12/2018م، حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة.

ثانياً:

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2018م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان.كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر2018م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

- وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها السابع عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت 20 مارس 2018 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 3,961,337 دولار أمريكي زكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2017 وقد تم دفع مبلغ من المال وقدره 3,875,853.31 دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة .أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 85,483.69 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2019 بمشيئة الله تعالى. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة ما تم توزيعه من المبلغ الزكوي للتأكد من كيفية توزيعه وأنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المذكورة في الآية الكريمة.
- إن زكاة المجموعة بعد استبعاد زكاة الوحدات التي تخرج زكاتها مباشرة هي 26 سنتا لكل (100) سهم. والمجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.
- بما أن جدول أعمال الجمعية العمومية يتضمن على بند تفويض المجموعة بإخراج الزكاة عن الجزء الغير موزع نقداً، فإن على المساهمين إخراج مبلغ وقدره 0.773 دولار لكل ألف سهم بمجموع 960,870 دولار أمريكي وذلك عن الأرباح النقدية الموزعة على أن تخرج المجموعة المبلغ المتبقي وقدره 2,235,005 دولار أمريكي.

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبدالله المنيع
رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس الهيئة

الشيخ د. عبدالعزيز الفوزان
عضو الهيئة
(لم يحضر الاجتماع لظرف خاص)

الشيخ د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة

تـقرير الهـيئة الشـــرعية
عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2018 (تتمـة)

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,545,545
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة	(176,867)
رأس المال الدائم فئة 1	(400,000)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**968,678**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(252,851)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(8,748)
إجارة منتهية بالتمليك	(283,284)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(19,773)
عقارات و معدات	(225,372)
أصول غير ملموسة	(50,365)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(21,239)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(11,208)
الأصول الضريبية المؤجلة	(18,990)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	10,075
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	246
المطلوبات الضريبية المؤجلة	3,462
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	33,386
مجموع الوعاء الزكوي	**124,017**
نسبة الزكاة	2.5770%
مجموع الزكاة المستحقة	**3,196**
عدد الأسهم بالآلاف	1,233,676
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.26**

تقرير مدققي **الحسابات** المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2018، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسئولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن: البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات و الإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم : 115

20 فبراير 2019

المنامة، مملكة البحرين

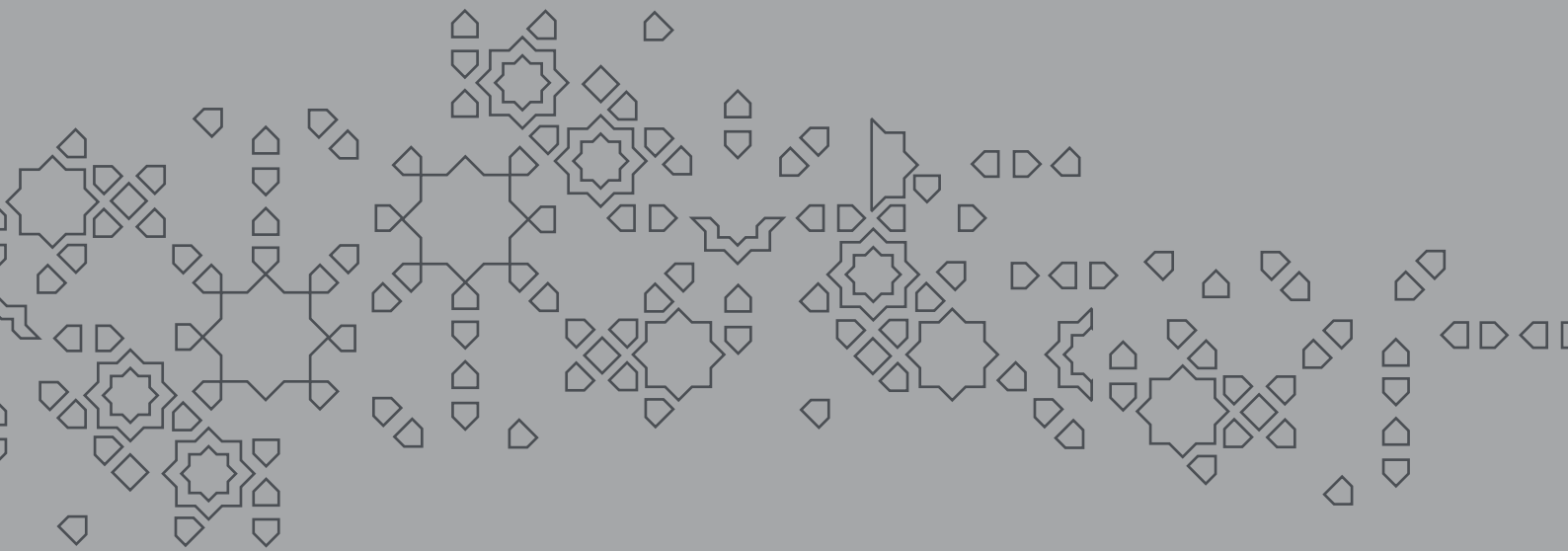

القائمة الموحدة

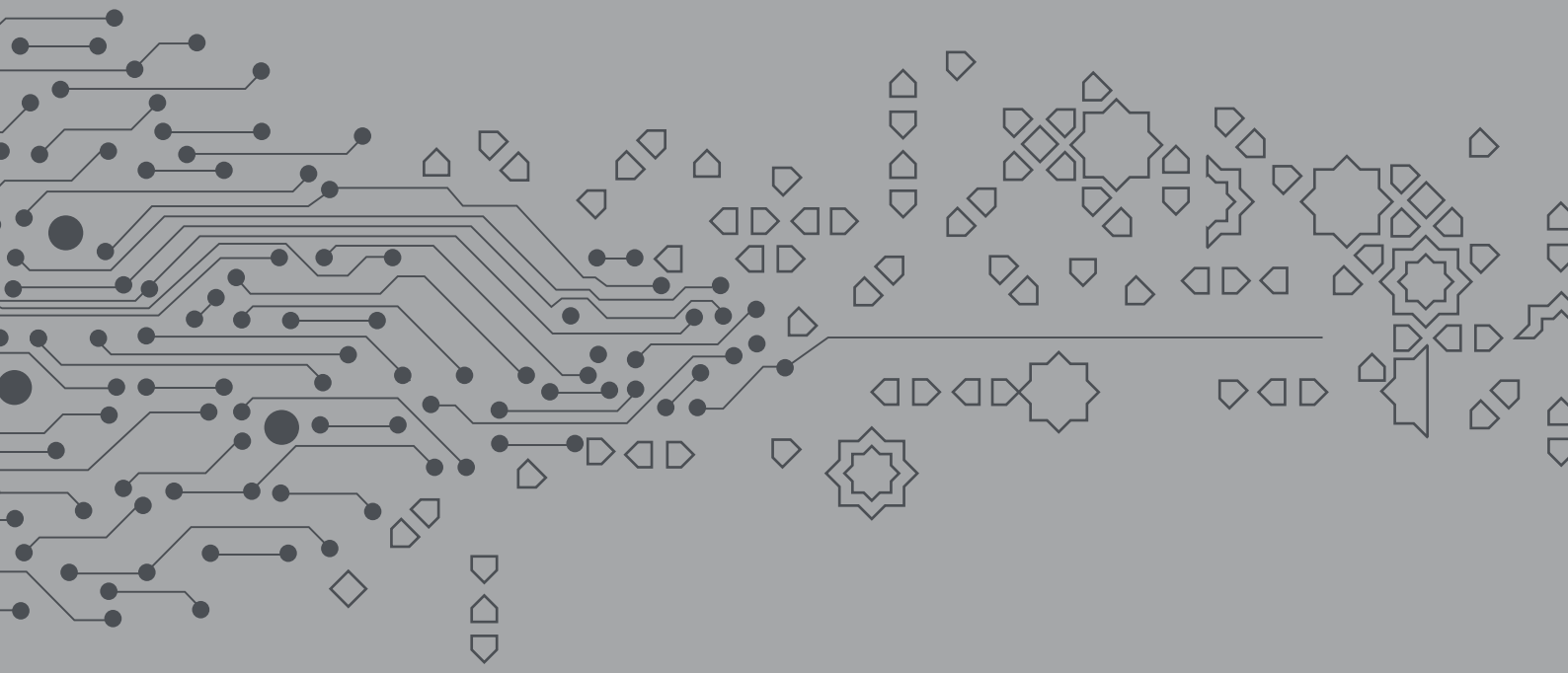

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**5,008,009**	5,430,085
ذمم مدينة	4	**10,303,868**	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**2,718,906**	2,377,654
إجارة منتهية بالتمليك	6	**3,067,008**	2,888,334
إستثمارات	7	**1,770,833**	1,856,018
عقارات ومعدات	8	**406,564**	430,192
موجودات أخرى	9	**556,050**	469,878
مجموع الموجودات		**23,831,238**	25,453,211
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**5,325,924**	5,465,433
مبالغ مستحقة لبنوك		**1,178,758**	1,322,470
تمويلات طويلة الأجل	10	**976,891**	1,236,555
مطلوبات أخرى	11	**971,310**	1,035,983
مجموع المطلوبات		**8,452,883**	9,060,441
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**12**	**13,122,368**	13,882,109
حقوق الملاك			
رأس المال	13	**1,242,879**	1,206,679
أسهم خزينة	13	**(9,203)**	(9,550)
علاوة إصدار أسهم		**18,829**	18,644
رأس المال الدائم فئة 1	14	**400,000**	400,000
احتياطيات		**165,551**	199,282
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**31,929**	40,443
تحويل عملات أجنبية	13	**(861,313)**	(706,242)
أرباح مبقاة		**519,587**	530,615
تخصيصات مقترحة		**37,286**	60,334
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك		**1,545,545**	1,740,205
حقوق غير مسيطرة		**710,442**	770,456
مجموع حقوق الملاك		**2,255,987**	2,510,661
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		**23,831,238**	25,453,211

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة	15	**1,327,244**	1,258,663
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		**(1,159,241)**	(1,084,420)
حصة المجموعة كمضارب	16	**372,914**	377,735
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		**(786,327)**	(706,685)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)		**540,917**	551,978
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية		**8,366**	8,157
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	15	**242,967**	330,278
دخل رسوم وعمولات أخرى	17	**158,578**	157,894
دخل تشغيلي آخر	18	**120,098**	35,383
		1,070,926	1,083,690
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الاجل	19	**(83,107)**	(85,000)
مجموع الدخل التشغيلي		**987,819**	998,690
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		**306,350**	315,047
استهلاك وإطفاء	20	**42,064**	47,398
مصروفات تشغيلية أخرى	21	**192,043**	205,872
مجموع المصروفات التشغيلية		**540,457**	568,317
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية والاضمحلال والضرائب		**447,362**	430,373
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال	22	**(159,774)**	(131,807)
صافي الدخل قبل الضرائب		**287,588**	298,566
الضرائب		**(70,860)**	(91,647)
صافي الدخل للسنة		**216,728**	206,919
العائد إلى:			
حقوق مساهمي الشركة الأم		**129,084**	129,029
حقوق غير مسيطرة		**87,644**	77,890
		216,728	206,919
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية	23	**7,93**	9.19

صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	إيضاحات	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		287,588	298,566
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	20	42,064	47,398
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	15.4	190,817	266,108
(مكسب) خسارة غير محققة من أدوات أسهم حقوق الملكية والدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(5,619)	1,163
مكسب من بيع عقارات ومعدات	18	(8,850)	(11,192)
مكسب من بيع إستثمارات عقارية	15.3	(1,248)	(104)
(مكسب) خسارة من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	15.3	(457)	21
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(3,466)	(820)
دخل من شركات زميلة	15.3	(3,667)	(1,537)
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال	22	159,774	131,807
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		656,936	731,410
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إحتياطيات لدى بنوك مركزية		478,668	(347,443)
ذمم مدينة		1,594,175	(703,668)
التمويل بالمضاربة والمشاركة		(347,145)	(798,128)
إجارة منتهية بالتمليك		(105,888)	(291,788)
موجودات أخرى		(110,942)	(16,194)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		(139,511)	481,670
مبالغ مستحقة لبنوك		(143,711)	404,075
مطلوبات أخرى		(74,955)	192,248
حقوق حاملي حسابات الإستثمار		(758,803)	609,334
ضرائب مدفوعة		(97,999)	(96,516)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		950,785	165,000
الأنشطة الإستثمارية			
صافي شراء إستثمارات		(265,789)	(267,314)
صافي شراء عقارات ومعدات		(9,552)	(39,195)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		3,207	659
(شراء) استبعاد إستثمار في شركة زميلة		(1,231)	858
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية		(273,365)	(304,992)
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		(259,663)	(144,702)
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم		(24,134)	(11,396)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		532	108
إصدار رأس المال فئة 1		-	400,000
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1		(31,500)	(15,750)
تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		1,990	-
دفع مصروفات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		(426)	-
دفع مصروفات متعلقة برأس المال فئة 1		-	(2,780)
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		4,936	(20,012)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية		(308,265)	205,468
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(312,543)	(56,252)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		56,612	9,224
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,861,182	2,851,958
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	24	2,917,794	2,861,182

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك												
					احتياطيات		التغيرات المتراكمة في القيم العادلة						
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	للاستثمارات ألف دولار أمريكي	عقارات ومعدات ألف دولار أمريكي	إحتياطي تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2018	1,206,679	(9,550)	18,644	400,000	152,643	46,639	4,143	36,300	(706,242)	530,615	60,334	1,740,205	770,456	2,510,661
تعديل التحول نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30 كما في 1 يناير 2018 (إيضاح 2.1)	-	-	-	-	-	(46,639)	-	-	-	(56,021)	-	(102,660)	(49,177)	(151,837)
رصيد معاد عرضه كما في 1 يناير 2018	**1,206,679**	**(9,550)**	**18,644**	**400,000**	**152,643**	**-**	**4,143**	**36,300**	**(706,242)**	**474,594**	**60,334**	**1,637,545**	**721,279**	**2,358,824**
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(24,134)	(24,134)	-	(24,134)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	36,200	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(36,200)	-	-	-
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	347	185	-	-	-	-	-	-	-	-	532	-	532
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للإستثمارات	-	-	-	-	-	-	596	-	-	-	-	596	260	856
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	(9,110)	-	-	-	(9,110)	(5,541)	(14,651)
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	(155,071)	-	-	(155,071)	(98,137)	(253,208)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	129,084	-	129,084	87,644	216,728
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 13)	-	-	-	-	12,908	-	-	-	-	(12,908)	-	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(37.286)	37,286	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(30,862)	(30,862)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,961)	-	(3,961)	-	(3,961)
مصروفات متعلقة برأس المال الدائم فئة 1 الصادرة من قبل الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(426)	-	(426)	(326)	(752)
مصروفات متعلقة برأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	-	(31,500)	-	(31,500)
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,990		1,990	(4,740)	(2,750)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40,865	40,865
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**1,242,879**	**(9,203)**	**18,829**	**400,000**	**165,551**	**-**	**4,739**	**27,190**	**(861,313)**	**519,587**	**37,286**	**1,545,545**	**710,442**	**2,255,987**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك												
							التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		احتياطيات				
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	للإستثمارات ألف دولار أمريكي	عقارات ومعدات ألف دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2017	1,149,218	(9,588)	18,574	-	139,740	42,231	4,971	36,300	(666,719)	497,374	68,857	1,280,958	727,623	(2,008,581)
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,396)	(11,396)	-	(11,396)
أسهم منحة صادرة (إيضاح 13)	57,461	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(57,461)	-	-	-
الحركة في أسهم الخزينة	-	38	70	-	-	-	-	-	-	-	-	108	-	108
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للإستثمارات	-	-	-	-	-	-	(828)	-	-	-	-	(828)	(851)	(1,679)
صافي التغير في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	-	4,408	-		-	-		4,408	2,533	6,941
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	(39,523)	-	-	(39,523)	(16,728)	(56,251)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	129,029	-	129,029	77,890	206,919
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 13)	-	-	-	-	12,903	-	-	-	-	(12,903)	-	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	-	-		-	-	-	-	-	-	(24,134)	24,134	-	-	-
أسهم منحة موصى بتوزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(36,200)	36,200	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,941)	(31,941)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,021)	-	(4,021)	-	(4,021)
رأس المال الدائم فئة 1 (إيضاح 14)	-	-	-	400,000	-	-	-	-	-	-	-	400,000	-	400,000
مصروفات متعلقة برأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(2,780)	-	(2,780)	-	(2,780)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(15,750)	-	(15,750)	-	(15,750)
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11,930	11,930
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	**1,206,679**	**(9,550)**	**18,644**	**400,000**	**152,643**	**46,639**	**4,143**	**36,300**	**(706,242)**	**530,615**	**60,334**	**1,740,205**	**770,456**	**2,510,661**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	إستثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2018	33,196	177,793	292,657	48,411	112,345	190,788	48,190	903,380
الودائع	165,784	335,471	256,093	529	59,876	13,421	-	831,174
السحوبات	(168,533)	(216,196)	(219,844)	(937)	(21,762)	(54,390)	(48,190)	(729,852)
دخل بعد حسم المصروفات	-	34,160	7,787	465	8,782	2,883	20	54,097
حصة المضارب	-	(6,657)	(1,405)	-	(107)	(177)	(20)	(8,366)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(29,570)	-	-	-	(26,825)	-	(56,395)
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**30,447**	**295,001**	**335,288**	**48,468**	**159,134**	**125,700**	**-**	**994,038**
الرصيد في 1 يناير 2017	73,558	223,323	286,201	38,150	82,962	157,672	10,177	872,043
الودائع	209,723	235,941	193,416	10,624	48,757	78,964	63,233	840,658
السحوبات	(250,085)	(299,601)	(193,622)	(450)	(22,081)	(39,760)	(26,495)	(832,094)
دخل بعد حسم المصروفات	-	30,793	6,662	366	3,321	1,558	(233)	42,467
حصة المضارب	-	(6,790)	-	(279)	(614)	(370)	(104)	(8,157)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(5,873)	-	-	-	(7,276)	1,612	(11,537)
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	33,196	177,793	292,657	48,411	112,345	190,788	48,190	903,380

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2018

1. أنشطة ومعلومات البنك

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على أصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 فبراير 2019.

2. السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الإستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة . تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية و عملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادىء و قواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئه المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الإستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

	نسبة الملكية لسنة 2018	نسبة الملكية لسنة 2017	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2018
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	**%55.90**	%55.90	1991	الجزائر	**31**
بنك البركة الإسلامي- البحرين	**%91.12**	%91.12	1984	البحرين	**200**
بنك البركة تونس	**%78.40**	%78.40	1983	تونس	**37**
بنك البركة مصر	**%73.68**	%73.68	1980	مصر	**32**
بنك البركة لبنان	**%98.98**	%98.94	1991	لبنان	**6**
البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	1978	الأردن	**105**
بنك البركة التركي للمشاركة	**%56.64**	%56.64	1985	تركيا	**230**
بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1989	جنوب أفريقيا	**11**
بنك البركة السودان	**%75.73**	%75.73	1984	السودان	**28**
بنك البركة سورية *	**%23.00**	%23.00	2009	سورية	**13**
بنك التمويل والانماء*	**%49.00**	%49.00	2017	المغرب	**4**

* قامت المجموعة بتوحيد بنك التمويل والإنماء (حصة ملكية بنسبة 49%) وبنك البركة سورية (حصة ملكية بنسبة 23%) وشركه البركة صكوك المحدودة ذات أغراض خاصة (حصة ملكية بنسبة 0%) نتيجة لسيطرة المجموعة وذلك من خلال قدراتها على إدارة سياساتها المالية والتشغيلية.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2018	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2017	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	**%53.88**	%53.88	2010	باكستان
إتقان كابيتال	بنك البركة الإسلامي	**%75.69**	%75.69	2007	السعوديه
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	**%62.31**	%65.61	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	**%62.97**	%66.01	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	**%66.01**	%66.01	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	**%64.51**	%64.51	1991	جنوب أفريقيا

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2018:

السياسات المحاسبية الهامة

2.1 معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معيار المحاسبة المالي رقم 28 المتعلق بالمرابحة وبيوع الدفع المؤجل الأخرى

يحدد هذا المعيار مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية ومتطلبات المرابحة ومعاملات بيوع الدفع المؤجل والعناصر المختلفة لتلك المعاملات. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم 2 المطبق مسبقاً والمتعلق "بالمرابحة والمرابحة بأمر الشراء" ومعيار المحاسبة المالي رقم 20 المتعلق "ببيوع الدفع المؤجل". سيصبح هذا المعيار الزامياً في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم 31 المتعلق بالوكالة بالإستثمار (الوكالة بالإستثمار)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية الخاصة بوكالات الإستثمار (الوكالة بالإستثمار) للمعاملات والأدوات المالية، من جانب كل من رب المال والوكيل. سيصبح هذا المعيار الزامياً في أو بعد 1 يناير 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء"

قامت المجموعة بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء" اعتباراً من 1 يناير 2018 هو إلزامي للتطبيق المبدئي في 1 يناير 2020. تمثل المتطلبات في معيار المحاسبة المالي رقم 30 تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 11 المتعلق "بالمخصصات والاحتياطيات".

كما هو مسموح به بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة. تم إثبات تأثير التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 في الأرباح المبقاة والحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يلغي المعيار استخدام نهج نموذج خسارة الاضمحلال المتكبدة القائم في معيار المحاسبة المالي رقم 11.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.1 معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 بأثر رجعي، باستثناء ذلك لم يتم إعادة عرض أرقام المقارنة للفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 في حقوق الملاك كما في 1 يناير 2018. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة 2017 لا تعكس المتطلبات الخاصة بمعيار المحاسبة المالي رقم 30. ولذلك، فإنه لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة 2018 بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30.

تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30

فيما يلي تأثير التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30:

	الرصيد في 31 ديسمبر 2017 ألف دولار أمريكي	تعديلات التحول ألف دولار أمريكي	الرصيد المعاد عرضه في 1 يناير 2018 ألف دولار أمريكي
أرباح مبقاة	530,615	(56,021)	**474,594**
حقوق غير مسيطرة	770,456	(49,177)	**721,279**
إحتياطيات أخرى	46,639	(46,639)	**-**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	13,882,109	(56,174)	**13,825,935**
نقد وأرصدة لدى بنوك	5,430,085	(109)	**5,429,976**
ذمم مدينة	12,001,050	(187,037)	**11,814,013**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,377,654	(4,957)	**2,372,697**
استثمارات – أدوات الدّين المدرجة بالتكلفة المطفأة	2,250,552	(4,706)	**2,245,846**
إجارة منتهية بالتمليك	1,856,018	(19,119)	**1,836,899**
موجودات أخرى	469,878	18,997	**488,875**
مطلوبات أخرى	1,035,983	11,080	**1,047,063**

تم تقديم ملخص التغيرات الرئيسية للسياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 في إيضاح 2.2 أدناه:

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ) العقود المالية

تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات – أدوات الدّين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

ب) تقييم الاضمحلال (سياسة مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)

اضمحلال الموجودات المالية

يستبدل معيار المحاسبة المالي رقم 30 نموذج "الخسارة المتكبدة" في معيار المحاسبة المالي رقم 11 بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض الارتباطات التمويلية وعقود الضمانات المالية ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على العقود المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقدير المرجح للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة إئتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب. تقييم الاضمحلال (سياسة مطبّقة اعتباراً من ١ يناير)

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة باضمحلال قيمة الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حاله عدم وجود روهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة في السابق وفقا لسياسة المجموعة أو المتطلبات المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر، أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (سياسة مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018) (تتمة)

إضافة معلومات النظرة المستقبلية (تتمة)

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية

قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية

لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية، وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية– تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فتره 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 – 5 السنوات السابقة كنسبه من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبه كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50% بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل

يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة علي أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة علي أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الاثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجيه قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محفظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (سياسة مطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018) (تتمة)

الموجودات المالية المعاد تفاوضها

سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، قبل إعادة الهيكلة، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

التحول الخلفي

معيار المحاسبة المالي رقم 30 النموذج المرحلي هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من "طريقتين". ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:

- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد؛

شطب

يتم شطب سندات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة المرحلية الموحدة للمركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة المرحلية الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

هـ. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

و. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم تسجيل الإستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الإستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلا ل قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الإستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الإستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الإستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الإستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ز. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ح. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والإضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية، ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 – 50 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

ط. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ي. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ك. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ل. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

م. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ن. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

س. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ع. حقوق حاملي حسابات الإستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ف. إحتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ص. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الإستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ق. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ر. حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ش. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ت. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الإستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ث. عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار

حسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

خ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2018

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ذ. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ض. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

غ. الزكاة

وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

أ أ. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

ب ب. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الإستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ج ج. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

د د العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركة التابعه

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

هـ هـ. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملاك أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية

قامت ادارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

و و. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

ز ز. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛

(2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3 نقد وأرصدة لدى بنوك

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية *	**3,408,489**	4,102,938
أرصدة لدى بنوك أخرى	**878,930**	602,517
نقد ونقد قيد التحصيل	**720,655**	724,630
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(65)**	-
	5,008,009	5,430,085

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 2,090,280 ألف دولار أمريكي (2017: 2,568,903 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

4 ذمم مدينة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)	**10,441,374**	11,996,930
ذمم إجارة مدينة (4.2)	**87,084**	81,970
ذمم سلم مدينة (4.3)	**215,681**	193,910
ذمم إستصناع مدينة (4.4)	**126,232**	118,116
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**(566,503)**	(389,876)
	10,303,868	12,001,050

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات دولية	56,072	570,237	623,309	85,430	395,079	480,509
مرابحات أخرى	1,896,579	9,315,374	11,211,953	2,385,059	10,853,317	13,238,376
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,952,651	9,882,611	11,835,262	2,470,489	11,248,396	13,718,885
أرباح مؤجلة	(299,791)	(1,094,097)	(1,393,888)	(392,657)	(1,329,298)	(1,721,955)
	1,652,860	8,788,514	10,441,374	2,077,832	9,919,098	11,996,930
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	(159,738)	(361,881)	(521,619)	(100,883)	(268,378)	(369,261)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,493,122	8,426,633	9,919,755	1,976,949	9,650,720	11,627,669

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	654,917	587,323

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	5,877	81,207	87,084	-	81,970	81,970
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	(116)	(33,101)	(33,217)	-	(13,350)	(13,350)
صافي ذمم الإجارة المدينة	5,761	48,106	53,867	-	68,620	68,620

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	75,759	56,190

4.3 ذمم سلم مدينة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	-	215,681	215,681	-	193,910	193,910
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	-	(7,724)	(7,724)	-	(5,875)	(5,875)
صافي ذمم السلم المدينة	-	207,957	207,957	-	188,035	188,035

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	14,473	17,564

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	1,580	124,652	126,232	-	118,116	118,116
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	-	(3,943)	(3,943)	-	(1,390)	(1,390)
صافي ذمم الإستصناع المدينة	1,580	120,709	122,289	-	116,726	116,726

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	6,588	6,917

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للذمم المدينة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,299,334	77,745	-	2,377,079	2,635,565
مرضي (5-7)	5,672,979	2,068,576	-	7,741,555	9,087,367
التعثر في السداد (8-10)	-	-	751,737	751,737	667,994
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(29,750)	(124,404)	(412,349)	(566,503)	(389,876)
	7,942,563	2,021,917	339,388	10,303,868	12,001,050

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30	32,409	83,877	460,627	576,913	375,243
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:					
- محول إلى المرحلة 1	2,468	(1,768)	(700)	-	-
- محول إلى المرحلة 2	(3,462)	3,687	(225)	-	-
- محول إلى المرحلة 3	(1,835)	(8,746)	10,581	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	8,816	38,817	115,337	162,970	155,874
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(59,960)	(59,960)	(59,810)
مخصص من احتياطي مخاطر الإستثمار	1,603	5,958	14,458	22,019	5,452
مبالغ مشطوبة	-	-	(59,740)	(59,740)	(119,333)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(10,249)	2,579	(68,029)	(75,699)	2,450
	29,750	124,404	412,349	566,503	389,876

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (5.1)	1,711,827	1,413,536
التمويل بالمشاركة (5.2)	1,026,987	986,185
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(19,908)	(22,067)
	2,718,906	2,377,654

5.1 التمويل بالمضاربة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	526,261	1,185,566	1,711,827	549,551	863,985	1,413,536
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	-	(7,204)	(7,204)	-	(12,938)	(12,938)
صافي التمويل بالمضاربة	526,261	1,178,362	1,704,623	549,551	851,047	1,400,598

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	-	10,285

5.2 التمويل بالمشاركة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	468,081	558,906	1,026,987	280,969	705,216	986,185
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 22)	(776)	(11,928)	(12,704)	(235)	(8,894)	(9,129)
صافي التمويل بالمشاركة	467,305	546,978	1,014,283	280,734	696,322	977,056

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	12,974	22,152

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للتمويل بالمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	1,759,973	78,181	-	1,838,154	1,760,099
مرضي (5-7)	721,077	166,609	-	887,686	607,185
التعثر في السداد (8-10)	-	-	12,974	12,974	32,437
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(2,957)	(8,138)	(8,813)	(19,908)	(22,067)
	2,478,093	236,652	4,161	2,718,906	2,377,654

5. التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.2 التمويل بالمشاركة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30	2,140	1,533	23,351	27,024	18,549
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:					
- محول إلى المرحلة 1	31	(31)	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	(33)	33	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	185	(49)	(136)	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	714	3,737	2,115	6,566	3,563
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(672)	(672)	(694)
مخصص (من) إلى احتياطي مخاطر الإستثمار	(146)	46	-	(100)	52
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(20,902)	(20,902)	-
تحويل عملات أجنبية / أخرى	66	2,869	5,057	7,992	597
	2,957	8,138	8,813	19,908	22,067

6. إستثمارات

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (6.1)	215,160	271,096
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق (6.2)	100,651	103,818
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (6.3)	2,482,498	2,250,552
	2,798,309	2,625,466
إستثمارات عقارية (6.4)	215,530	211,157
إستثمارات في شركات زميلة (6.5)	53,169	51,711
	3,067,008	2,888,334

6. إستثمارات (تتمة)

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	1,840	786	2,626	6,797	515	7,312
سندات أسهم حقوق الملكية	211,544	608	212,152	262,880	775	263,655
	213,384	1,394	214,778	269,677	1,290	270,967
إستثمارات غير مسعرة						
أدوات دّين	-	-	-	7	-	7
سندات أسهم حقوق الملكية	382	-	382	122	-	122
	382	-	382	129	-	129
	213,766	1,394	215,160	269,806	1,290	271,096

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	14,085	31,301	45,386	13,129	32,932	46,061
صناديق مدارة	9,554	4,660	14,214	7,274	4,636	11,910
	23,639	35,961	59,600	20,403	37,568	57,971
إستثمارات غير مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	24,449	17,816	42,265	28,743	8,389	37,132
صناديق مدارة	-	5,194	5,194	932	12,492	13,424
	24,449	23,010	47,459	29,675	20,881	50,556
مخصص الخسائر الإئتمانية (إيضاح 22)	(4,628)	(1,780)	(6,408)	(2,461)	(2,248)	(4,709)
	43,460	57,191	100,651	47,617	56,201	103,818

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	642,498	804,619	1,447,117	581,817	711,564	1,293,381
إستثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	181,553	865,430	1,046,983	120,838	843,320	964,158
محسوم منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(919)	(10,683)	(11,602)	(2,500)	(4,487)	(6,987)
	823,132	1,659,366	2,482,498	700,155	1,550,397	2,250,552

6. إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,085,704	-	-	2,085,704	1,813,971
مرضي (5-7)	354,481	46,483	-	400,964	436,201
التعثر في السداد (8-10)	-	-	7,432	7,432	7,367
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	(2,334)	(2,246)	(7,022)	(11,602)	(6,987)
	2,437,851	44,237	410	2,482,498	2,250,552

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30	4,706	-	6,987	11,693	4,262
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:					
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	(93)	93	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2,172)	134	-	(2,038)	418
مخصص إلى (من) احتياطي مخاطر الإستثمار	(79)	2,019	2,564	4,504	2,565
مخصص إلى (من) احتياطي معادلة الأرباح	-	-	-	-	-
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	-	-	(278)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(2,500)	(2,500)	-
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(28)	-	(29)	(57)	20
	2,334	2,246	7,022	11,602	6,987

6. إستثمارات (تتمة)

6.4 استثمارات عقارية

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	3,258	127,288	130,546	1,311	128,936	130,247
مباني	7,760	77,224	84,984	7,376	73,534	80,910
	11,018	204,512	215,530	8,687	202,470	211,157

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للإستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	211,157	191,565
إقتناءات	22,477	24,698
صافي مكسب من تعديلات القيمة العادلة	(1,583)	5,503
إستبعادات	(1,676)	(4,016)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي	(14,845)	(6,593)
	4,373	19,592
الرصيد في نهاية السنة	215,530	211,157

6.5 إستثمار في شركات زميلة

تشتمل الإستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2018			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	11,784	11,784	9,698
شركات زميلة غير مسعرة	38,650	2,735	41,385	
	38,650	14,519	53,169	

	2017			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	11,824	11,824	11,410
شركات زميلة غير مسعرة	39,887	-	39,887	
	39,887	11,824	51,711	

7. إجارة منتهية بالتمليك

	2018			2017		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	**37,525**	**1,878,304**	**1,915,829**	142,061	1,786,674	1,928,735
الإستهلاك المتراكم	**(12,761)**	**(390,922)**	**(403,683)**	(26,822)	(365,554)	(392,376)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**(179)**	**(11,879)**	**(12,058)**	-	-	-
صافي القيمة الدفترية	**24,585**	**1,475,503**	**1,500,088**	115,239	1,421,120	1,536,359
معدات						
التكلفة	**99,758**	**274,422**	**374,180**	134,129	296,447	430,576
الإستهلاك المتراكم	**(29,245)**	**(80,134)**	**(109,379)**	(38,696)	(93,756)	(132,452)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**(230)**	**(6,186)**	**(6,416)**	-	-	-
صافي القيمة الدفترية	**70,283**	**188,102**	**258,385**	95,433	202,691	298,124
أخرى						
التكلفة	**-**	**20,946**	**20,946**	-	34,677	34,677
الإستهلاك المتراكم	**-**	**(8,474)**	**(8,474)**	-	(13,142)	(13,142)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**-**	**(112)**	**(112)**	-	-	-
صافي القيمة الدفترية	**-**	**12,360**	**12,360**	-	21,535	21,535
المجموع						
التكلفة	**137,283**	**2,173,672**	**2,310,955**	276,190	2,117,798	2,393,988
الإستهلاك المتراكم	**(42,006)**	**(479,530)**	**(521,536)**	(65,518)	(472,452)	(537,970)
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**(409)**	**(18,177)**	**(18,586)**	-	-	-
صافي القيمة الدفترية	**94,868**	**1,675,965**	**1,770,833**	210,672	1,645,346	1,856,018

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	**460,613**	**3,153**	**-**	**463,766**	818,077
مرضي (5-7)	**912,051**	**413,602**	**-**	**1,325,653**	1,037,941
التعثر في السداد (8-10)	**-**	**-**	**-**	**-**	-
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية	**(3,999)**	**(14,587)**	**-**	**(18,586)**	-
	1,368,665	**402,168**	**-**	**1,770,833**	1,856,018

7. إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2018				31 ديسمبر 2017
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30	8,470	10,649	-	19,119	-
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:					
- محول إلى المرحلة 1	-	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 2	-	-	-	-	-
- محول إلى المرحلة 3	-	-	-	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(3,420)	3,678	-	258	-
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(1,051)	260	-	(791)	-
	3,999	14,587	-	18,586	-

8. عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:						
في 1 يناير 2017	201,137	161,844	207,210	10,796	58,488	639,475
إضافات	19,120	26,471	28,846	1,414	30,154	106,005
إستبعادات	(14,047)	(1,193)	(2,151)	(744)	(23,778)	(41,913)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(2,461)	(8,617)	(5,138)	(670)	(2,794)	(19,680)
في 31 ديسمبر 2017	203,749	178,505	228,767	10,796	62,070	683,887
إضافات	41,690	14,962	17,651	6,122	14,336	94,761
إعادة تقييم	-	8,150	-	-	-	8,150
إستبعادات	(1,811)	(1,366)	(5,510)	(2,477)	(11,292)	(22,456)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(18,395)	(53,233)	(22,710)	(4,134)	(14,885)	(113,357)
في 31 ديسمبر 2018	**225,233**	**147,018**	**218,198**	**10,307**	**50,229**	**650,985**
الاستهلاك:						
في 1 يناير 2017	52,051	-	144,445	5,477	20,208	222,181
المخصص خلال السنة (إيضاح 20)	13,693	-	19,540	869	3,387	37,489
متعلق بإستبعادات	(1,021)	-	(1,959)	(242)	(278)	(3,500)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(1,733)	-	778	(358)	(1,161)	(2,474)
في 31 ديسمبر 2017	62,990	-	162,804	5,746	22,156	253,696
المخصص خلال السنة (إيضاح 20)	9,742	-	19,112	751	3,315	32,920
متعلق بإستبعادات	(4,515)	-	(5,089)	(564)	(2,436)	(12,604)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(6,700)	-	(15,901)	(1,293)	(5,697)	(29,591)
في 31 ديسمبر 2018	**61,517**	**-**	**160,926**	**4,640**	**17,338**	**244,421**
صافي القيم الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2018	163,716	147,018	57,272	5,667	32,891	406,564
في 31 ديسمبر 2017	139,538	179,727	65,963	5,050	39,914	430,191

9 موجودات أخرى

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**123,733**	149,661
الشهرة وموجودات غير ملموسة 9(أ)	**75,923**	86,837
رهونات قيد البيع	**229,580**	73,222
أموال صندوق القرض الحسن	**22,092**	20,254
ضرائب مؤجلة	**65,032**	35,808
مبالغ مدفوعة مقدماً	**37,082**	41,039
أخرى	**61,124**	78,252
	614,566	485,073
محسوماً منها: مخصص الخسائر الائتمانية*	**(58,516)**	(15,195)
	556,050	469,878

* يتعلق مبلغ وقدرة 45 مليون دولار أمريكي بالاضمحلال رهونات قيد البيع.

9. موجودات أخرى (تتمة)

9(أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2018			2017		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	61,339	25,498	86,837	70,166	21,569	91,735
إضافات	-	8,901	8,901		14,860	14,860
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح 20)	-	(9,144)	(9,144)	-	(9,909)	(9,909)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(8,014)	(2,657)	(10,671)	(8,827)	(1,022)	(9,849)
في 31 ديسمبر	53,325	22,598	75,923	61,339	25,498	86,837

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لأربع وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	9,689	13,531
بنك البركة مصر	818	824
البنك الإسلامي الأردني	26,646	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	16,172	20,338
	53,325	61,339

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10. تمويلات طويلة الأجل

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	557,964	622,006
تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركة تابعة	249,287	453,416
الوكالة	169,640	161,133
	976,891	1,236,555

11. مطلوبات أخرى

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	366,210	301,293
هوامش نقدية	268,216	393,240
شيكات إدارية	104,256	92,046
ضرائب حالية *	72,905	73,978
ضرائب مؤجلة *	6,414	3,256
مصروفات مستحقة	74,994	89,212
صندوق الصدقات	26,549	18,805
أخرى	29,371	55,422
مخصص الخسائر الائتمانية للتعرضات غير المملولة	22,395	8,731
	971,310	1,035,983

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الإستثمار *	13,004,814	13,680,020
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 12.1)	5,320	6,006
احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	104,005	187,149
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار - صافي (إيضاح 12.3)	8,229	8,934
	13,122,368	13,882,109

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة بإجمالي 27,478 ألف دولار أمريكي (2017: 24,478 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان المحدود. إن مدة هذه الصكوك هي سبع سنوات وتستحق في سنة 2012. يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة أشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي معدل الأرباح:

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	6,006	6,091
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	4,240	910
مبالغ مستخدمة خلال السنة	(4,792)	(976)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(134)	(19)
الرصيد في 31 ديسمبر	5,320	6,006

12. حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

12.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الإستثمار:

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**187,149**	176,583
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 22)	**(26,423)**	(8,069)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**(47,755)**	21,895
تحويلات صرف العملات الأجنبية	**(8,966)**	(3,260)
الرصيد في 31 ديسمبر	**104,005**	187,149

12.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	**8,934**	12,911
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	**2,404**	(3,480)
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	**(562)**	(48)
تأثير الضريبة المؤجلة	**(140)**	1,235
محول إلى حقوق المساهمين	**(2,407)**	(1,684)
الرصيد في 31 ديسمبر	**8,229**	8,934
العائدة إلى الإستثمارات العقارية	**9,194**	8,695
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	**(965)**	239
	8,229	8,934

13 حقوق الملاك

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 2,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (2017: 1,500,000,000)	**2,500,000**	1,500,000
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل	**2018 ألف دولار أمريكي**	2017 ألف دولار أمريكي
في بداية السنة		
1,206,679,374 (2017: 1,149,218,451) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,206,679**	1,149,218
الصادر خلال السنة		
36,200,381 أسهم منحة (2017: 57,460,923) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**36,200**	57,461
في نهاية السنة		
1,242,879,755 (2017: 1,206,679,374) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,242,879**	1,206,679

13. حقوق الملاك (تتمة)

أسهم خزينة

	عدد الأسهم بالآلاف	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	9,550	9,550	9,588
شراء أسهم خزينة	781	781	1,346
بيع أسهم خزينة	(1,128)	(1,128)	(1,384)
في 31 ديسمبر	9,203	9,203	9,550

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 2,761 ألف دولار أمريكي (2017: 3,581 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.7% (2017: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات أضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2018

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبداللّه كامل	سعودي	374,236,973	%30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	306,194,694	%24.64
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	%19.32
عبداللّه عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	%7.03

في 31 ديسمبر 2017

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	363,336,867	%30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	297,276,402	%24.64
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	233,177,723	%19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	84,770,095	%7.03

2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2018

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة من المجموع القائم
أقل من 1%	104,768,232	1,078	%8.43
من 1% لغاية أقل من 5%	130,193,605	5	%10.48
من 5% لغاية أقل من 10%	87,313,197	1	%7.03
من 10% لغاية أقل من 20%	240,173,054	1	%19.32
من 20% لغاية أقل من 50%	680,431,667	2	%54.75
	1,242,879,755	1,087	%100.00

في 31 ديسمبر 2017

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% النسبة م المجموع القائم
أقل من 1%	120,600,222	1,088	%9.99
من 1% لغاية أقل من 5%	107,518,065	4	%8.91
من 5% لغاية أقل من 10%	84,770,095	1	%7.03
من 10% لغاية أقل من 20%	233,177,723	1	%19.32
من 20% لغاية أقل من 50%	660,613,269	2	%54.75
	1,206,679,374	1,096	%100.00

13. حقوق الملاك (تتمة)

أ) علاوة إصدار أسهم / تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من حصة الشركة الأم في صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ وقدره 12,908 ألف دولار أمريكي (2017: 12,903 ألف دولار أمريكي) إلى الاحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق والإستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية

يتم استخدام تحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي احتياطي تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

الشركة التابعة	العملة	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	**56,455**	54,401
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	**24,111**	12,078
بنك البركة مصر	جنيه مصري	**138,794**	138,837
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	**468,562**	378,186
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	**19,174**	13,857
بنك البركة السودان	جنيه سوداني	**87,051**	49,719
بنك البركة تونس	دينار تونسي	**33,519**	25,859
بنك البركة سورية	ليرة سورية	**33,534**	33,454
بنك التمويل والانماء	درهم مغربي	**113**	(149)
		861,313	706,242

هـ) إحتياطيات أخرى

تتضمن الإحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2018 الإدارة التنفيذية للمجموعة بأن تدفع مبلغ زكاة وقدره 3,961 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة، للسنة المالية 2017. قامت المجموعة بدفع وتوزيع مبلغ قدره 3,876 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 85 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من سنة 2019.

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	**3,961**	4,021
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**2,746**	2,604
زكاة مدفوعة للمؤلفة قلوبهم	**80**	80
منح دراسية	**1,050**	1,004
مجموع الاستخدامات	**3,876**	3,688
الزكاة المتبقية للدفع	**85**	333

13. حقوق الملاك (تتمة)

ز) تخصيصات مقترحة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أرباح أسهم نقدية بواقع 3% (2017: 2%)	37,286	24,134
أسهم منحة	-	36,200
	37,286	60,334

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة أعلاه وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

أعلن البنك أرباح أسهم نقدية بواقع 0.03 دولار أمريكي للسهم المصدر (2017: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.02 دولار أمريكي للسهم المصدر و 30 سهم من أسهم المنحة لكل 100 سهم محتفظ به) وسيقدم هذا رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للموافقة علية وسيكون خاضع للحصول على موافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2017 في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 20 مارس 2018 بعد صدور تلك الموافقة.

ح) صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة. . خلال السنة يتعلق مبلغ وقدرة 41 مليون دولار أمريكي برأس المال الدائم فئة 1 الذي تم إصدارة عن طريق بنك البركة التركي للمشاركة.

14. رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2017، أتم البنك إصدار صكوك مرابحة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي؛ المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 7,875% سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك ضمن الحقوق في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنها حدث للتعثر في السداد.

15. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح15.1)	1,027,363	1,035,429
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 15.2)	235,922	210,776
إستثمارات (إيضاح 15.3)	249,362	234,610
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 15.4)	137,631	138,989
أخرى	790	652
	1,651,068	1,620,456
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة	1,327,244	1,258,663
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	323,824	361,793
	1,651,068	1,620,456
إجمالي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	323,824	361,793
الربح المدفوع على تمويلات الوكالة	(80,857)	(31,515)
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	242,967	330,278

15.1 ذمم مدينة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,004,541	1,025,789
ذمم سلم مدينة	15,603	6,598
ذمم إستصناع مدينة	7,219	3,042
	1,027,363	1,035,429

15. صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	163,814	87,773
التمويل بالمشاركة	72,108	123,003
	235,922	210,776

15.3 إستثمارات

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	5,500	7,061
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	224,576	224,776
(خسارة) مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	5,619	(1,163)
(خسارة) مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق	457	(21)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,466	820
دخل إيجار	4,829	1,496
دخل من شركات زميلة	3,667	1,537
مكسب من بيع إستثمار عقاري	1,248	104
	249,362	234,610

15.4 إجارة منتهية بالتمليك

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	328,448	405,097
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(190,817)	(266,108)
	137,631	138,989

16. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17. دخل رسوم وعمولات أخرى

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
رسوم وعمولات مصرفية	95,771	90,459
إعتمادات مستنديه	24,769	25,189
خطابات ضمان	31,639	34,209
خطابات قبول	6,399	8,037
	158,578	157,894

18. دخل تشغيلي آخر

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
مكسب تحويل العملات الأجنبية*	111,248	24,191
مكسب من بيع عقارات ومعدات	8,850	11,192
	120,098	35,383

يتعلق مبلغ وقدرة 67 مليون دولار أمريكي بمكسب إعادة تقييم تحويل العملات الأجنبية من الشركات التابعة.

19. ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	18,557	15,637
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	29,212	47,888
الوكالة	35,338	21,475
	83,107	85,000

20. استهلاك وإطفاء

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)	32,920	37,489
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))	9,144	9,909
	42,064	47,398

21. مصروفات تشغيلية أخرى

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	98,074	103,251
مصروفات مهنية وأعمال	32,526	34,179
مصروفات متعلقة بالممتلكات	61,443	68,442
	192,043	205,872

22. صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الإضمحلال

2018	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 31 ديسمبر	-	369,261	13,350	5,875	1,390	12,938	9,129	11,696	-	15,195	8,731	447,565
تعديل التحول نتيجة لاعتماد معيار المحاسبة المالي رقم 30 كما في 1 يناير 2018	109	180,238	4,578	1,118	1,103	(358)	5,315	4,706	19,119	7,613	11,080	234,621
رصيد معاد عرضه كما في 1 يناير 2018	109	549,499	17,928	6,993	2,493	12,580	14,444	16,402	19,119	22,808	19,811	682,186
المخصص خلال السنة	20	139,924	18,765	2,260	2,021	4,113	2,453	1,154	258	42,919	8,615	222,502
مبالغ تم استردادها خلال السنة	-	(55,122)	(3,311)	(718)	(809)	-	(672)	(193)	-	(540)	(1,870)	(63,235)
	20	84,802	15,454	1,542	1,212	4,113	1,781	961	258	42,379	6,745	159,267
	129	634,301	33,382	8,535	3,705	16,693	16,225	17,363	19,377	65,187	26,556	841,453
مبالغ تم شطبها خلال السنة	-	(59,740)	-	-	-	(20,902)	-	(3,308)	-	-	-	(67,118)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 12.2)	-	20,601	788	-	630	-	(100)	4,504	-	-	-	26,423
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى – صافي	(64)	(73,543)	(953)	(811)	(392)	11,413	(3,421)	(549)	(791)	(6,671)	(4,161)	(79,943)
المخصصات في 31 ديسمبر	65	521,619	33,217	7,724	3,943	7,204	12,704	18,010	18,586	58,516	22,395	703,983

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ 507 ألف دولار أمريكي (2017 : 159 ألف دولار امريكي) مقابل الإستثمارات والشهرة.

يتعلق مبلغ وقدره 6,408 ألف دولار أمريكي (2017 : 4,709 ألف دولار أمريكي) بمخصص لأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2018

22. صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الإضمحلال (تتمة)

2017	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصصات في 1 يناير	-	354,543	12,471	5,954	2,275	11,948	6,601	7,160	-	14,829	11,091	426,872
المخصص خلال السنة	-	150,521	3,798	1,355	200	103	3,460	2,317	-	1,677	1,666	165,097
مبالغ تم استردادها خلال السنة	-	(24,391)	(3,442)	(1,048)	(929)	-	(694)	(305)	-	(666)	(1,974)	(33,449)
	-	126,130	356	307	(729)	103	2,766	2,012	-	1,011	(308)	131,648
	-	480,673	12,827	6,261	1,546	12,051	9,367	9,172	-	15,840	10,783	558,520
مبالغ تم شطبها خلال السنة	-	(119,333)	-	-	-	-	-	-	-	-	(550)	(119,883)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر لإستثمار (إيضاح 12.2)	-	5,169	283	-	-	-	52	2,565	-	-	-	8,069
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى – صافي	-	2,752	240	(386)	(156)	887	(290)	(41)	-	(645)	(1,502)	859
المخصصات في 31 ديسمبر	-	369,261	13,350	5,875	1,390	12,938	9,129	11,696	-	15,195	8,731	447,565

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2018	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	48	226,610	-	-	650	7,204	3,944	13,629	-	12,114	18,235	297,633
شمال أفريقيا	17	28,211	15,543	4,411	480	-	156	956	17,819	2,177	1,745	71,218
أوروبا	-	243,098	-	-	-	-	-	93	477	41,567	2,186	287,421
أخرى	-	23,700	3,075	3,610	2,813	-	8,604	3,332	290	2,658	229	48,311
المجموع	65	521,619	33,217	7,724	3,943	7,204	12,704	18,010	18,586	58,516	22,395	703,983
2017												
الشرق الأوسط	-	157,954	2,996	-	-	12,938	535	8,940	-	6,362	7,520	197,245
شمال أفريقيا	-	18,576	6,359	1,868	52	-	12	1,292	-	1,327	1,211	30,697
أوروبا	-	162,720	-	-	-	-	-	-	-	2,271	-	164,991
أخرى	-	30,011	3,995	4,007	1,338	-	8,582	1,464	-	5,235	-	54,632
المجموع	-	369,261	13,350	5,875	1,390	12,938	9,129	11,696	-	15,195	8,731	447,565

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 589,1 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2018 (31 ديسمبر 2017: 639.2 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدودة بمجموع تعرض العميل.

23. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2017	2018	
129,029	**129,084**	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي
(15,750)	**(31,500)**	محسوم منها: الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1
113,279	**97,584**	صافي الدخل العائد إلى حقوق المساهمين
1,206,679	**1,242,880**	عدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)
(10,194)	**(12,009)**	تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)
36,200	**-**	تأثير أسهم المنحة خلال السنه (بالآلاف)*
1,232,685	**1,230,871**	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)
9.19	**7.93**	الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2018.(إيضاح 13).

24. النقد وما في حكمه

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	1,318,209	1,534,035
أرصدة لدى بنوك أخرى	878,930	602,517
نقد ونقد قيد التحصيل	720,655	724,630
	2,917,794	2,861,182

25. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	2,006	-	105	-	2,111	2,001
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	(2,444)	-	-	-	(2444)	2
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار	205	47	366	2	620	239
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	482	1	1	1	485	487

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	8,567	8,814
مكافآت طويلة الأجل	1,386	1,473

المكافآت قصيرة الأجل تشمل الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من التعويضات المدفوعة خلال السنة، والمكافآت طويلة الأجل تشمل التعويضات، ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الإستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
ذمم مدينة	2,378	-	346	-	2,724	2,615
استثمارات	22,586	-	-	213	22,799	37,848
إجارة منتهية بالتمليك	-	-	204	-	204	382
موجودات أخرى	1,361	-	253	91	1,705	587
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	9,259	15,426	1,351	323	26,359	10,352
مبالغ مستحقة لبنوك	338	14,801	-	-	15,139	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	13,878	5,626	6,520	70	26,094	20,537
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في ميزانية	16,624	23,369	8,233	-	48,226	33,426

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

25. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2017 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم	*2018 عدد الأسهم
صالح عبداللّه كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	660,613,269	-	680,431,667
عبداللّه عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	646,942	-	666,350
عبداللّه صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	328,736	-	338,598
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	687,356	-	707,976
عبدالإله صبّاحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	219,320	-	225,899
عدنان أحمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	352	-	362
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات والشئون الإدارية	بحريني	232,274	99,989	339,231

*يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بواقع 3 سهم لكل 100 سهم محتفظ به حسب قرار اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2018

26. ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	709,048	853,547
خطابات ضمان	2,151,650	2,343,883
خطابات قبول	76,287	76,755
ارتباطات غير مسحوبة	914,940	1,150,183
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	138,686	300,365
أخرى	125	277
	3,990,736	4,725,010

27. تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار:

القطاع	2018			2017		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	11,594,671	2,907,485	7,338,507	11,154,872	2,976,028	6,827,712
شمال أفريقيا	2,743,750	1,429,458	1,042,643	2,691,890	1,355,042	1,042,965
أوروبا	7,919,036	3,662,996	3,768,663	9,538,495	4,034,513	4,847,691
أخرى	1,573,781	452,944	972,555	2,067,954	694,858	1,163,741
	23,831,238	8,452,883	13,122,368	25,453,211	9,060,441	13,882,109

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2018			2017		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	414,924	198,191	114,643	370,546	175,270	101,964
شمال أفريقيا	132,279	68,822	37,792	103,291	41,437	22,265
أوروبا	347,782	155,280	48,415	407,474	185,536	60,534
أخرى	92,834	25,069	15,878	117,379	28,130	22,156
	987,819	447,362	216,728	998,690	430,373	206,919

28. إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات أحتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر العملات الأجنبية.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسة حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الإستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للبنك.

28. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2018:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	4,091,142	1,235	9,843	-	295,764	8,862	-	-	-	601,163	5,008,009
ذمم مدينة	1,532,439	1,078,468	1,249,383	1,948,416	2,284,913	1,708,543	324,011	174,975	2,720	-	10,303,868
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,520,508	5,640	14,169	32,532	626,550	418,211	69,711	31,585	-	-	2,718,906
استثمارات	200,079	275,719	363,245	188,801	618,943	618,191	282,479	31,098	-	488,453	3,067,008
إجارة منتهية بالتمليك	26,433	33,458	45,606	137,157	473,189	281,972	321,669	436,388	14,961	-	1,770,833
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	406,564	406,564
موجودات أخرى	84,852	30,722	40,560	47,408	20,491	45,775	19	1,462	-	284,761	556,050
مجموع الموجودات	7,455,453	1,425,242	1,722,806	2,354,314	4,319,850	3,081,554	997,889	675,508	17,681	1,780,941	23,831,238
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	5,325,924	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,325,924
مبالغ مستحقة لبنوك	452,127	224,418	293,082	78,059	38,000	-	-	93,072	-	-	1,178,758
تمويلات طويلة الأجل	-	-	3,435	366,744	65,071	348,279	193,362	-	-	-	976,891
مطلوبات أخرى	368,263	113,094	75,245	108,591	27,570	15,322	154	263,071	-	-	971,310
مجموع المطلوبات	6,146,314	337,512	371,762	553,394	130,641	363,601	193,516	356,143	-	-	8,452,883
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5,020,263	1,646,997	1,013,992	1,524,475	2,153,803	991,921	635,405	135,512	-	-	13,122,368
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	11,166,577	1,984,509	1,385,754	2,077,869	2,284,444	1,355,522	828,921	491,655	-	-	21,575,251
صافي فجوة السيولة	(3,711,124)	(558,267)	337,052	276,445	2,035,406	1,726,032	168,968	183,853	17,681	1,780,941	2,255,987
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(3,711,124)	(4,270,391)	(3,933,339)	(3,656,894)	(1,621,488)	104,544	273,512	457,365	475,046	2,255,987	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	208,997	170,738	353,194	116,353	39,539	104,992	166	59	-	-	994,038

28. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2017:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	4,526,154	11,283	26,786	1,500	260,469	9,199	-	-	-	594,694	5,430,085
ذمم مدينة	1,760,393	1,028,586	1,094,874	1,832,313	3,408,176	1,959,133	644,964	271,318	1,293	-	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,293,318	17,945	9,318	44,780	369,236	399,121	211,589	32,347	-	-	2,377,654
استثمارات	780,464	258,370	84,935	301,480	337,693	363,669	304,625	143,385	-	313,713	2,888,334
إجارة منتهية بالتمليك	24,629	30,722	63,549	113,525	471,467	359,037	399,815	307,508	85,766	-	1,856,018
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	430,192	430,192
موجودات أخرى	220,021	43,457	28,289	37,710	23,965	61,127	4.339	1,877	-	49,093	469,878
مجموع الموجودات	8,604,979	1,390,363	1,307,751	2,331,308	4,871,006	3,151,286	1,565,332	756,435	87,059	1,387,692	25,453,211
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	5,465,433	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,465,433
مبالغ مستحقة لبنوك	544,658	422,803	183,128	127,097	22,000	-	-	22,784	-	-	1,322,470
تمويل طويل الأجل	-	4,564	98	390,926	46,956	381,200	412,811	-	-	-	1,236,555
مطلوبات أخرى	771,932	106,551	82,139	36,533	15,321	11,941	206	11,360	-	-	1,035,983
مجموع المطلوبات	6,782,023	533,918	265,365	554,556	84,277	393,141	413,017	34,144	-	-	9,060,441
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	6,071,194	1,342,695	1,019,310	1,475,506	1,351,345	2,383,841	95,329	142,889	-	-	13,882,109
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	12,853,217	1,876,613	1,284,675	2,030,062	1,435,622	2,776,982	508,346	177,033	-	-	22,942,550
صافي فجوة السيولة	(4,248,238)	(486,250)	23,076	301,246	3,435,384	374,304	1,056,986	579,402	87,059	1,387,692	2,510,661
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(4,248,238)	(4,734,488)	(4,711,412)	(4,410,166)	(974,782)	(600,478)	456,508	1,035,910	1,122,969	2,510,661	
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	172,138	113,533	85,724	372,931	74,077	58,345	26,154	478	-	-	903,380

ب) مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

28. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**3,408,489**	4,102,938
أرصدة لدى بنوك أخرى	**878,930**	602,517
ذمم مدينة	**10,303,868**	12,001,050
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**2,718,906**	2,377,654
استثمارات	**3,067,008**	2,888,334
موجودات أخرى	**148,433**	232,972
المجموع	**20,525,634**	22,205,465
ارتباطات والتزامات محتملة	**3,990,736**	4,725,010
	24,516,370	26,930,475

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الإئتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2018			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**8,976,524**	**1,142,110**	**751,737**	**10,870,371**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**2,705,121**	**20,719**	**12,974**	**2,738,814**
موجودات أخرى	**199,836**	**41**	**7,072**	**206,949**
	11,881,480	**1,162,870**	**771,783**	**13,816,134**

	31 ديسمبر 2017			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	11,100,608	622,324	667,994	12,390,926
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,324,682	42,602	32,437	2,399,721
موجودات أخرى	235,009	3,070	10,088	248,167
	13,660,299	667,996	710,519	15,038,814

28. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2018			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	136,317	897,073	108,720	1,142,110
التمويل بالمضاربة والمشاركة	16,515	2,759	1,445	20,719
موجودات أخرى	-	29	12	41
	152,832	899,861	110,177	1,162,870

	31 ديسمبر 2017			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	327,326	172,809	122,189	622,324
التمويل بالمضاربة والمشاركة	33,334	6,886	2,382	42,602
موجودات أخرى	3,029	5	36	3,070
	363,689	179,700	124,607	667,996

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الإستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الإستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1) هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

2) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

3) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

4) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

5) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات إستثمار غير مدرجة بالميزانية.

6) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

28. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في االبنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن لدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فان المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الإئتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2018			2017		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	3,670,844	100,106	277,065	4,272,944	219,771	202,767
تعدين وتنقيب	122,771	4,647	21,572	182,855	6,902	27,252
زراعي	179,627	21,003	4,999	127,190	7,246	7,294
إنشائي وعقاري	2,796,364	21,853	25,271	3,259,085	21,663	36,223
مالي	4,493,331	2,081,910	1,690,425	3,646,634	2,703,293	1,759,254
تجاري	1,608,667	254,441	175,776	1,622,738	222,384	161,548
شخصي وتمويل إستهلاكي	2,834,613	3,933,665	8,954,660	2,926,192	4,025,988	9,716,539
حكومي	5,648,272	55,087	70,743	6,177,308	78,584	164,559
خدمات أخرى	2,476,749	1,980,171	1,901,857	3,238,265	1,774,610	1,806,673
	23,831,238	8,452,883	13,122,368	25,453,211	9,060,441	13,882,109

28. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الإستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 313,185 ألف دولار أمريكي (2017: 367,595 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الحقوق بإجمالي 100,651 ألف دولار أمريكي (2017: 103,818 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 212,534 ألف دولار أمريكي (2017: 263,777 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة للمجموعة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2018		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	(76,748)	255,772	179,024
دينار أردني	4,846	388,012	392,858
جنيه مصري	106	139,307	139,413
جنيه سوداني	1,494	21,578	23,072
دينار جزائري	-	109,654	109,654
ليرة لبنانية	1,242	17,567	18,809
جنيه إسترليني	(3,718)	-	(3,718)
دينار تونسي	7,674	41,891	49,565
يورو	71,575	-	71,575
راند جنوب أفريقي	(484)	32,025	31,541
روبية باكستانية	(701)	94,475	93,774
ليرة سورية	3,512	17,299	20,811
درهم المغربي	15	10,806	10,821
أخرى	8,462	-	8,462

28. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

العملة	2017		
	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	86,609	371,753	458,362
دينار أردني	28,456	376,638	405,094
جنيه مصري	1,211	108,894	110,105
جنيه سوداني	1,193	48,083	49,276
دينار جزائري	(186)	112,093	111,907
ليرة لبنانية	5,890	16,953	22,843
جنيه إسترليني	(4,110)	-	(4,110)
دينار تونسي	(855)	50,945	50,090
يورو	71,279	-	71,279
راند جنوب أفريقي	-	34,466	34,466
روبية باكستانية	4,919	84,475	89,394
ليرة سورية	3,146	14,720	17,866
درهم المغربي	-	13,904	13,904
أخرى	78,435	-	78,435

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك بإستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

في 31 ديسمبر 2018

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثيرصعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	41,561	(%15)	(5,421)	%5	2,187
	مجموع حقوق الملاك	196,164	(%15)	(25,587)	%5	10,324
جنيه مصري	صافي الدخل	67,481	(%20)	(11,247)	%5	3,552
	مجموع حقوق الملاك	189,067	(%20)	(31,511)	%5	9,951
ليرة تركية	صافي الدخل	48,415	(%20)	(8,069)	%5	2,548
	مجموع حقوق الملاك	487,378	(%20)	(81,230)	%5	25,651
جنيه سوداني	صافي الدخل	10,065	(%130)	(5,689)	%5	530
	مجموع حقوق الملاك	28,492	(%130)	(16,104)	%5	1,500
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	5,103	(%15)	(666)	%5	269
	مجموع حقوق الملاك	49,643	(%15)	(6,475)	%5	2,613
ليرة سورية	صافي الدخل	9,405	(%20)	(1,568)	%5	495
	مجموع حقوق الملاك	75,214	(%20)	(12,536)	%5	3,959
روبية باكستانية	صافي الدخل	709	(%10)	(64)	%5	37
	مجموع حقوق الملاك	70,142	(%10)	(6,377)	%5	3,692
دينار تونسي	صافي الدخل	2,015	(%10)	(183)	%5	106
	مجموع حقوق الملاك	53,434	(%10)	(4,858)	%5	2,812
درهم مغربي	صافي (الخسارة)	(5,784)	(%20)	964	%5	(304)
	مجموع حقوق الملاك	22,053	(%20)	(3,675)	%5	1,161

28. إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

في 31 ديسمبر 2017

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثيرصعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	27,450	(%15)	(3,580)	%5	1,445
	مجموع حقوق الملاك	200,526	(%15)	(26,156)	%5	10,554
جنيه مصري	صافي الدخل	36,068	(%20)	(6,011)	%5	1,898
	مجموع حقوق الملاك	147,789	(%20)	(24,632)	%5	7,778
ليرة تركية	صافي الدخل	60,534	(%20)	(10,089)	%5	3,186
	مجموع حقوق الملاك	656,290	(%20)	(109,382)	%5	34,542
جنيه سوداني	صافي الدخل	20,965	(%130)	(11,850)	%5	1,103
	مجموع حقوق الملاك	63,490	(%130)	(35,886)	%5	3,342
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,948	(%15)	(515)	%5	208
	مجموع حقوق الملاك	53,427	(%15)	(6,969)	%5	2,812
ليرة سورية	صافي الدخل	3,889	(%20)	(648)	%5	205
	مجموع حقوق الملاك	64,001	(%20)	(10,667)	%5	3,368
روبية باكستانية	صافي (الخسارة)	(2,757)	(%10)	(251)	%5	(145)
	مجموع حقوق الملاك	92,439	(%10)	(8,404)	%5	4,865
دينار تونسي	صافي (الخسارة)	(1,441)	(%10)	(131)	%5	(76)
	مجموع حقوق الملاك	64,981	(%10)	(5,907)	%5	3,420
درهم مغربي	صافي (الخسارة)	(3,744)	(%20)	(624)	%5	(197)
	مجموع حقوق الملاك	28,375	(%10)	(4,729)	%5	1,493

هـ) المخاطر التشغيلية

لمخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
في 31 ديسمبر 2018

28. إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية (تتمة)

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1 عمليات غير محددة: على سبيل المثال تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2 هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.

3 في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

ملائمة رأس المال

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة للمخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 كما تم اعتمده من قبل مصرف البحرين المركزي. إن نسبة ملائمة رأس المال للمجموعة كما في 13 ديسمبر 2018 هو 17.42% (2017: 17.27%) وإن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 12.5%.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

29. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل المبلغ المقدر للنقد أو النقد وما في حكمه الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو المبلغ النقدي أو النقد وما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاءأو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,697 ميلون دولار أمريكي (2017: 2,289 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 47,459 ألف دولار أمريكي (2017: 50,556 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الإستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

30 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 16 مليون دولار أمريكي (2017: 12 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

31 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقاً.

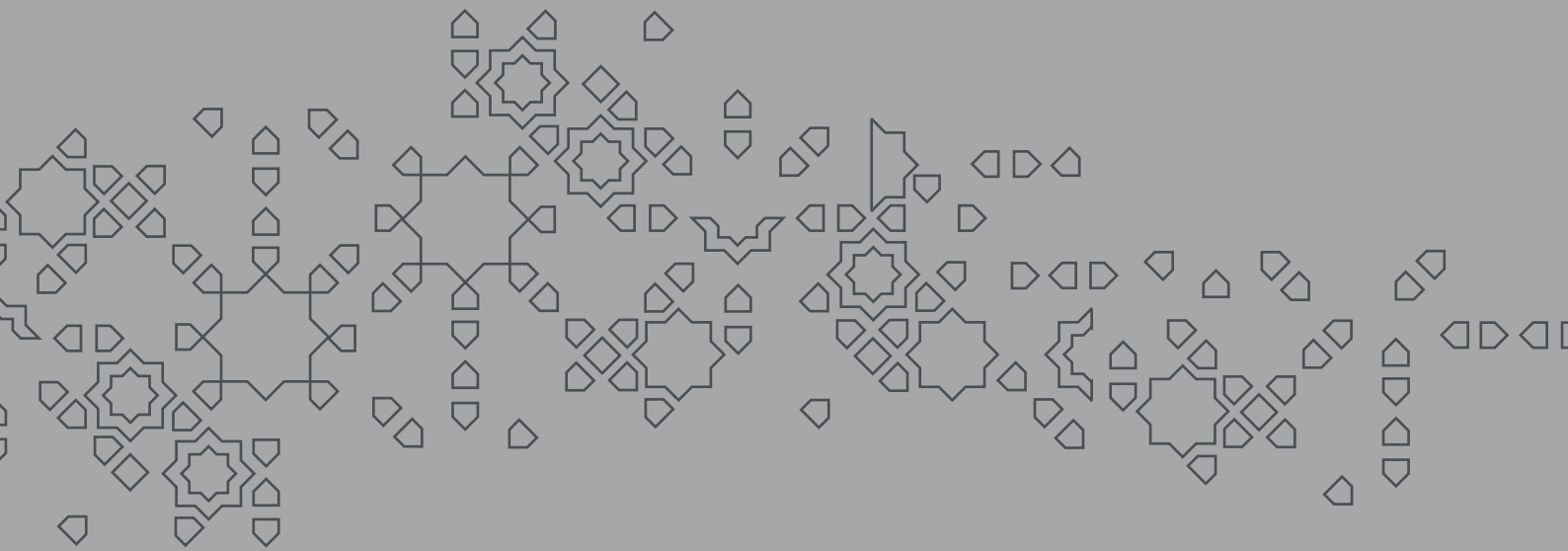

الإفصاحات العامة

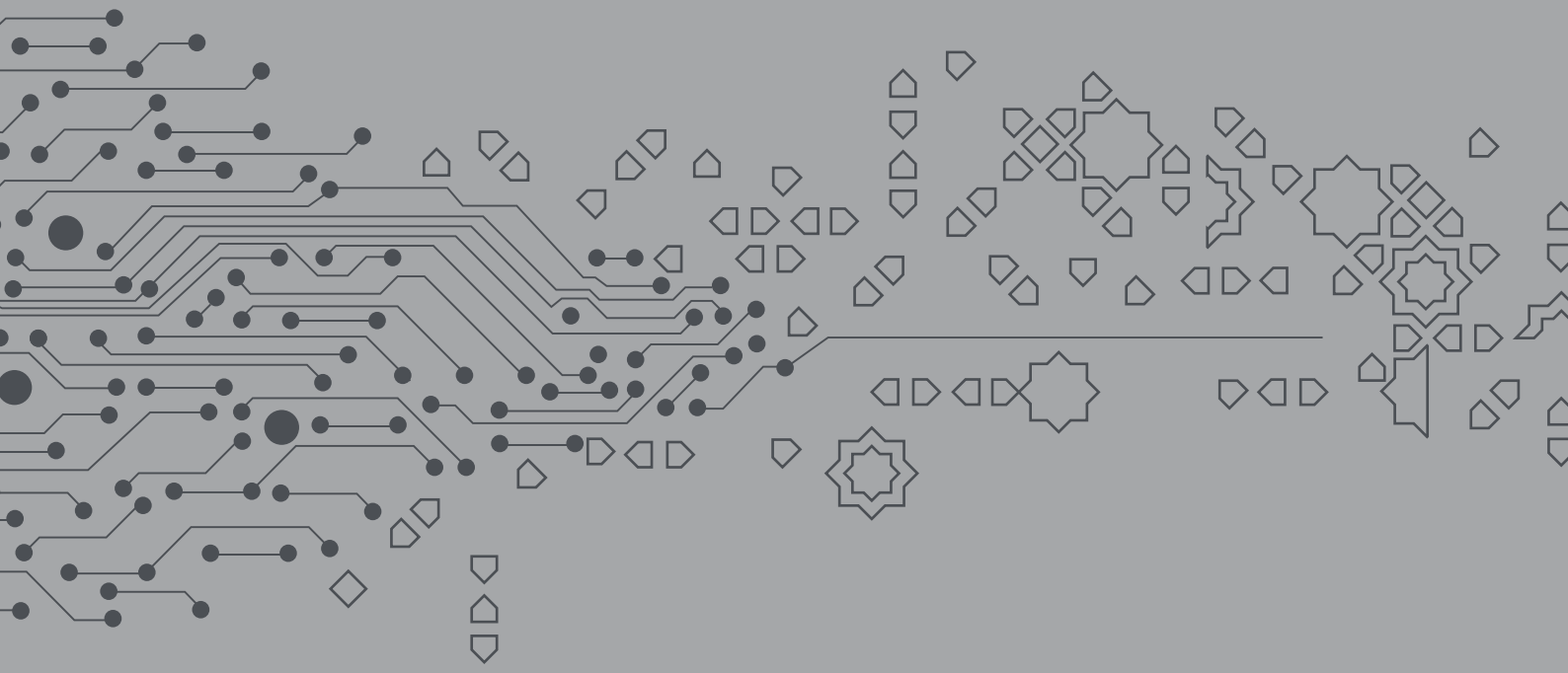

الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2018

(غير مدققة)

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2018

1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول – رقم 1 هيكلة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

	31 ديسمبر 2018		
	رأس المال الأسهم العادية فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال الإضافي فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
رأس المال فئة 1			
رأس المال الأسهم العادية فئة 1			
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	1,242,879	-	-
محسوم منها: أسهم الخزينة	9,203	-	-
احتياطي قانوني / إجباري	165,551	-	-
علاوة إصدار الأسهم	18,829	-	-
أرباح مبقاة	427,789	-	-
صافي الدخل الحالي	123,465	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع	271	-	-
مكاسب وخسائر ناتجة من تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم	(861,313)	-	-
جميع الاحتياطيات الأخرى	-	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية	5,619	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية	**1,113,887**	**-**	**-**
مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية لديها حقوق مثبتة في حقوق الملكية لرأس المال الأسهم العادية فئة 1	421,260	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	**1,535,147**	**-**	**-**
الحسومات			
الشهرة	53,325	-	-
الموجودات غير الملموسة الأخرى فيما عدا حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري	18,078	-	-
الموجودات الضريبية المؤجلة	20,038	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أعلاه	**1,443,706**	**-**	**-**
رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)			
أدوات صادرة من قبل الشركة الأم		400,000	-
أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى		32,398	66,362
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وآلات ومعدات		-	31,657
مخصص خسارة التمويل العام		-	116,232
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2		**432,398**	**214,251**
صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض		432,398	214,251
صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض	1,443,706	432,398	214,251
مجموع رأس المال فئة 1		**1,876,104**	
مجموع رأس المال			**2,090,355**

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام – 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2018	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الائتمان	9,298,528	1,162,316
مخاطر السوق	1,151,875	143,984
المخاطر التشغيلية	1,912,917	239,115
مجموع تعرضات المخاطر المرجحة	12,363,320	1,545,415
إحتياطي مخاطر الاستثمار (30% فقط)	31,202	3,900
إحتياطي معادلة الأرباح (30% فقط)	1,596	200
	12,330,522	1,541,315

الجدول – رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2018	
عقود التمويل الإسلامية	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	4,450,381	556,298
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,101,324	137,665
إجارة منتهية بالتمليك	878,981	109,873
	6,430,686	803,836

الجدول – رقم 4 نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2018
نسبة مجموع رأس المال	%16,95
نسبة رأس المال فئة 1	%15,22

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2018

1. هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 5 نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام – 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2018	
	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
بنك البركة الجزائري	%18.67	20.46
بنك البركة الإسلامي *	%5.62	%7.62
بنك البركة تونس	%16.78	%17.15
بنك البركة مصر	%20.18	%21.16
بنك البركة لبنان	%11.67	%12.52
البنك الإسلامي الأردني	%26.88	%27.89
بنك البركة التركي للمشاركات	%9.62	%11.62
بنك البركة المحدود	%22.99	%23.33
بنك البركة السودان	%9.18	%11.18
بنك البركة سوريا	%19.97	%20.88
بنك التمويل والانماء	%100.19	%100.26

*هذه النسب تمثل النسب الموحدة وإن بنك البركة باكستان لديه نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ 14.39% ونسبة مجموع رأس المال 20.98%.

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام – 1.3.6(ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. يجب تأكيد مثل هذه التوزيعات من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي عند زيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول – رقم 6 توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام – 1.3.10(ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في:

الجنسية/التأسيس	31 ديسمبر 2018 نسبة الملكية %
بحريني	28.42
سعودي	41.53
جزيرة كايمن	19.32
إمارتي	6.12
أخرى	4.61

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

2. إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2016 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

أ. إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛

ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية و الحيطة والانضباط و تقوم على سياسات و إجراءات عمل و سقوف حدود متكاملة على المستوى العام.

ج. موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الائتمان.

د. الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.

هـ. فصل منضبط للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسئولين عن تقييد تلك المعاملات.

و. الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.

ز. وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة ودليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة ويشمل أيضا المتطلبات المحلية لتلك الشركات.

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فان الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركيزات.

و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق،والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة على تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على الشركات التابعة للمجموعة إجراء تحليل منفصل لاستراتيجيتها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالياً، و لكل عملة جوهرية على حده.

الجدول – رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2018
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	%78
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	%27

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ. سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.

ب. يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.

ج. يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.

د. يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والأتعاب الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.

هـ. يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.

و. يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الإئتمان ومصدر السداد.

ز. يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.

ح. يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.

ط. يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الجدول – رقم 8 إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق. إلا أن، على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 45% ويمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار 55%.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2018				
	ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	إجمالي الممول ذاتياً والممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	2,324,186	2,661,201	7,979,682	8,298,973	10,303,868
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,435,343	1,376,380	1,283,563	1,289,923	2,718,906
استثمارات	1,582,425	1,561,338	1,484,583	1,342,188	3,067,008
إجارة منتهية بالتمليك	690,819	671,654	1,080,014	1,130,122	1,770,833
موجودات أخرى	59,785	105,161	88,648	107,430	148,433
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات واحتمالات	3,990,736	4,423,572	-	-	3,990,736
	10,083,294		11,916,490		21,999,784

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل فترة ربع سنوية.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 9 التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(ب))

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2018، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

	ممول ذاتياً					ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					ممول ذاتياً وممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار المجموع ألف دولار أمريكي
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	591,808	570,021	1,006,921	155,436	2,324,186	3,833,034	373,133	3,459,635	313,880	7,979,682	10,303,868
التمويل بالمضاربة والمشاركة	789,987	52,072	415,457	177,827	1,435,343	888,295	35,704	-	359,564	1,283,563	2,718,906
إستثمارات	786,364	71,839	579,385	144,837	1,582,425	1,416,547	37,124	-	30,912	1,484,583	3,067,008
إجارة منتهية بالتمليك	266,998	352,353	66,556	4,912	690,819	845,665	221,268	4,866	8,215	1,080,014	1,770,833
موجودات أخرى	43,823	7,984	-	7,978	59,785	66,472	3,002	-	19,174	88,648	148,433
	2,478,980	1,054,269	2,068,319	490,990	6,092,558	7,050,013	670,231	3,464,501	731,745	11,916,490	18,009,048

الجدول – رقم 10 التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2018:

	التعرضات الممولة										التعرضات الغير ممولة		التعرضات الممولة وغير ممولة	
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		إستثمارات		إجارة منتهية بالتمليك		موجودات أخرى		إرتباطات واحتمالات		المجموع	
	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	185,660	835,049	198,593	577,168	904,662	1,169,186	28,200	-	-	-	6,366	-	1,323,481	2,581,403
مطالبات على منظمات دولية	-	-	-	-	1,125	5,345	-	-	-	-	-	-	1,125	5,345
مطالبات على بنوك التنمية	1,565	8,392	-	-	-	-	421	637	-	-	-	-	1,986	9,029
مطالبات على البنوك	109,798	411,270	513,545	285,704	178,195	78,649	9,350	6,147	-	-	206,761	-	1,017,649	781,770
مطالبات على الشركات	1,101,007	3,849,630	456,922	262,339	154,312	6,606	295,017	345,306	-	-	2,806,748	-	4,814,006	4,463,881
مطالبات على الأفراد	601,492	2,172,107	-	83,106	-	-	19,506	9,110	-	-	781,052	-	1,402,050	2,264,323
رهن عقاري	201,414	490,069	-	-	-	-	338,325	699,002	-	-	126,387	-	666,126	1,189,071
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	123,250	213,165	753	6,908	408	-	-	19,812	-	-	8,694	-	133,105	239,885
استثمارات أسهم حقوق الملكية	-	-	-	-	70,807	56,493	-	-	-	-	-	-	70,807	56,493
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	-	-	-	-	216,102	1,870	-	-	-	-	-	-	216,102	1,870
تمويلات خاصة	-	-	265,530	68,338	-	-	-	-	-	-	54,728	-	320,258	68,338
موجودات أخرى	-	-	-	-	56,814	166,434	-	-	59,785	88,648	-	-	116,599	255,082
المجموع	2,324,186	7,979,682	1,435,343	1,283,563	1,582,425	1,484,583	690,819	1,080,014	59,785	88,648	3,990,736	-	10,083,294	11,916,490

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام – 1.3.23(و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15%.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها (الإفصاح العام – 1.3.22(أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعد استحقاقها، وليس فقط الأقساط/والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول – رقم 11 نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ح) و1.3.24 (ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2018:

		التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة					
	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	906,616	905,558	1,058	-	-	-	-
بنوك	1,691,291	1,691,171	-	120	106	-	14
شركات استثمارية	16,425	1,007	-	15,418	-	12,269	3,149
شركات	7,907,941	6,245,836	1,083,995	578,110	237,857	224,124	116,129
أفراد	3,293,861	3,037,909	77,817	178,135	41,110	68,896	68,129
	13,816,134	11,881,481	1,162,870	771,783	279,073	305,289	187,421

الجدول – رقم 12 خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 3) حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ح) و1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي مجموع خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 3) المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2018:

	خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 3)					
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	5,548	-	-	-	(169)	5,379
شركات استثمارية	8,191	8,300	(2,960)	-	(697)	12,834
شركات	372,357	113,365	(55,333)	(79,832)	(49,754)	300,803
أفراد	114,710	7,316	(3,258)	(811)	6,195	124,152
	500,806	128,981	(61,551)	(80,643)	(44,425)	443,168

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 13 الحركة في خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 1 و 2) (الإفصاح العام – 1.3.23(ح) و1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 1 و 2) خلال نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	145,056
التكاليف خلال السنة	92,345
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	5,334
الرصيد في نهاية السنة	242,735

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتعثر في السداد مقارنه ببداية التمويل.

الجدول – رقم 14 عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة وخسائر الائتمان المقدرة حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام – 1.3.23(ط) و1.3.24 (ج))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2018		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 3) ألف دولار أمريكي	خسائر الائتمان المقدرة (المرحلة 1و2) ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	296,157	189,400	93,956
شمال أفريقيا	114,629	41,408	28,837
أوروبا	1,417,123	173,170	114,158
أخرى	106,744	39,190	5,784
	1,934,653	443,168	242,735

الجدول – رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام – 1.3.23(ط))

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	393,499

لا يوجد هناك تأثير جوهري من عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضه على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى انه ليس لها خطورة جوهرية. تم إعادة تفاوض هذه التسهيلات بصورة أساسية للدخول في عقود جديدة لفترة مختلفة أو الربح أو تحسين الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام – 1.3.23(ك) و(ط) والإفصاح العام 1.3.25-(ب) و(ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية على عملائها للتعثر في السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات المؤهلة لتحليل مخاطر إئتمانها.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 16 إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.26 (ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المضمونة من قبل الرهن بعد تطبيق فرق ضمان القرض كما في:

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	17,860,615
مكافآت المقاصة	-
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	17,860,615
الرهن المحتفظ به:	
نقدي	1,087,917
أخرى	2,784,415
عقارات	4,781,161
	8,653,493

الانتفاع من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة ومحدود على مجموع التعرض للعميل.

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر العزل التجارية ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول – رقم 17 متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام – 1.3.27 (ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2018	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي
التعرض المرجح للمخاطر	-	1,151,875
متطلبات رأس المال (12.5%)	-	143,984
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,440,575
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,151,875

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئيا» بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فانه يجب ألا تتجاوز 25% من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15% أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول – رقم 18 استثمارات في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31 (ب) و(ج) و(و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2018:

	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظة بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	2,482,498	2,332,827	1,447,117	1,035,381	46,488
استثمارات أسهم حقوق الملكية	350,867	343,795	271,948	78,919	43,858
صناديق مدارة	18,113	17,626	14,214	3,899	2,264
	2,851,478	2,694,248	1,733,279	1,118,199	92,610

الجدول – رقم 19 مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31 (د) و(هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير	3,924
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	271

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول – رقم 20 التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام – 1.3.30 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

	إجمالي الدخل		
	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	987,819	998,690	1,074,158

	2018 ألف دولار أمريكي
مؤشرات المخاطر التشغيلية	
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	1,020,222
المضاعف	12.5
	12,752,779
الجزء المؤهل لغرض الحساب	15%
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	1,912,917

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2018

2. إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3. حوكمة الشركات

ميثاق الشرف وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب مصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

3. حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1,500
الإدارة التنفيذية	
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	6,638
الأتعاب	326
المكافآت	1,244
المزايا العينية	1,745
	9,953
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	258
	11,711

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

غرامة مالية

خلال السنة تم دفع غرامة مالية قدرها 2,122 دولار أمريكي (أي ما يعادل 800 دينار بحريني) لمصرف البحرين المركزي نتيجة للتأخير في تقديم تقرير حوكمة الشركات (ملحق BR-6 - إجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة) المتعلق بالعام 2017 ولمدة يوم عمل واحد.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة واللوائح والتشريعات للشركة التابعة. يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

تخضع لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدّقق للسنة المالية 2018. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2018 بتاريخ 20 مارس 2018 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

بالنسبة لسنة 2018، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 418,101 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 94,297 دولار أمريكي، وبلغت أتعاب الخدمات الأخرى غير المتعلقة بخدمات التدقيق 29,576 دولار أمريكي.

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الإستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30% من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي.

تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم استثمار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيطة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسئولياتها. تم تخويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمرابحة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنويع وتركز المحافظ ضمن الحدود المناسبة للمخاطر والمؤشرات المفصلة في مخاطر الائتمان للمجموعة ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. إن الأهداف الاستراتيجية لاستثمارات الأموال هي:

ب) العوائد المستهدفة؛

ج) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة العامة للعمل؛

د) محفظة متنوعة.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2018

يتم استثمار الإموال في التمويل التجاري أو التمويل الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات سياسة الأعمال والمخاطر للمجموعة بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الآجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ البداية بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستويات الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار «حصة المضارب». تشتمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعينة، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم «حصة المضارب» للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

الجدول – رقم 21 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	363,938
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	12,640,876
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	150
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	5,170
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	2,945
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	101,060
تغيرات القيمة العادلة المتراكمة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	8,229
	13,122,368

الجدول – رقم 22 العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (د))

	31 ديسمبر 2018 %
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	8.6
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	5.8

الجدول – رقم 23 النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (ز))

	31 ديسمبر 2018 %
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	3
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	97

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 24 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33 (ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2018 %
ذمم مدينة	77
التمويل بالمضاربة والمشاركة	12
إجارة منتهية بالتمليك	10

الجدول – رقم 25 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2018 %
حكومات	10
بنوك	10
شركات	50
أفراد	30

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام – 1.3.33 (ص) و(ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في آخر ستة أشهر للسنة المنتهية:

	31 ديسمبر 2018		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى البنوك	1,226,310	(57,495)	1,168,815
ذمم مدينة	8,548,670	(568,988)	7,979,682
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,323,884	(40,321)	1,283,563
استثمارات	1,290,557	194,026	1,484,583
إجارة منتهية بالتمليك	1,146,148	(66,134)	1,080,014
موجودات أخرى	124,914	797	125,711
	13,660,483	(538,115)	13,122,368

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 27 معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (ت)

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2018		
نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	570,069	171,021	21,378
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	6,085	1,826	228
مطالبات على بنوك التنمية الدولية	4,515	1,355	169
مطالبات على البنوك	439,738	131,921	16,490
مطالبات على الشركات	4,096,493	1,228,948	153,619
مطالبات على شركات استثمارية	1,622,273	486,682	60,835
محفظة التجزئة الرقابية	1,115,067	334,520	41,815
رهن عقاري	266,035	79,811	9,976
تسهيلات فات موعد إستحقاقها	57,676	17,303	2,163
أوراق مالية إستثمارية	359,020	107,706	13,463
إمتلاك عقارات	370,593	111,178	13,897
موجودات أخرى	8,907,564	2,672,271	334,033

4. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 28. المعلومات التاريخية على مدى الخمس السنوات الماضية المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.41 (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و (و) و (ز))

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
الربح المتاح للمساهمين قبل التخفيض	168,003	174,243	222,550	196,848	147,945
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل التخفيض	1,159,241	1,084,420	1,114,019	1,026,367	1,018,827
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل التخفيض	1,327,244	1,258,663	1,223,215	1,166,772	1,031,031
نسبة الربح المتاح للمساهمين	1%	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	8%	7%	6%	7%	6%
الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض	168,003	222,550	196,848	147,945	118,939
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد التخفيض	1,242,385	1,117,965	1,029,375	1,017,908	909,410
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد التخفيض	1,327,244	1,340,515	1,226,223	1,165,853	1,028,349
نسبة الربح المتاح للمساهمين	1%	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق لحاملي حسابات الاستثمار	8%	7%	7%	6%	7%
إحتياطي معادلة الأرباح					
الرصيد في 1 يناير	6,006	6,091	10,037	13,045	12,126
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	4,240	910	297	49	2,377
مبالغ مستخدمة خلال السنة	(4,792)	(976)	(3,580)	(1,229)	-
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(134)	(19)	(663)	(1,828)	(1,458)
الرصيد في 31 ديسمبر	5,320	6,006	6,091	10,037	13,045
إحتياطي مخاطر الإستثمار					
الرصيد في 1 يناير	187,149	176,583	179,238	198,559	110,424
مبالغ محولة إلى المخصصات	(26,423)	(8,069)	7,324	(9,549)	(5,288)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	(47,755)	21,895	1,057	10,711	102,728
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(8,966)	(3,260)	(11,036)	(20,483)	(9,305)
الرصيد في 31 ديسمبر	104,005	187,149	176,583	179,238	198,559

تختلف معدلات السوق الأساسية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار للمجموعة على مستوى الشركات التابعة بناءً على بيئة السوق المحلية.

5. إفصاحات حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهمات التي يتعهد بها.

إن نطاق وتدابير المخاطر التي تواجه حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية هي مشابهة لتلك المخاطر والتدابير المتعلقة بنوع الاستثمار ذات الصلة كما هو مفصح عنه من قبل المجموعة.

الجدول – رقم 29 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33 (ح)

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2018 %
ذمم مدينة	37
التمويل بالمضاربة والمشاركة	43
إجارة منتهية بالتمليك	20

الجدول – رقم 30 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33 (ط)

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2018 %
حكومات	19
شركات استثمار	5
بنك	29
شركات	18
أفراد	29

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح العام – 1.3.35 (ب))

	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات	54,097	42,467	43,826	30,426	28,201

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2018

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية 31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي	التقرير الرقابي الربع سنوي الموحد 31 ديسمبر 2018 ألف دولار أمريكي	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	5,008,009	5,008,074	
محفظة المتاجرة	215,160	215,160	
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	9,919,755	10,069,559	
إجارة منتهية بالتمليك	1,770,831	1,789,416	
ذمم إجارة مدينة	53,867	54,632	
التمويل بالمضاربة	1,704,623	1,711,827	
التمويل بالمشاركة	1,014,283	1,018,176	
ذمم سلم مدينة	207,957	210,206	
ذمم استصناع مدينة	122,289	123,627	
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	2,482,498	2,487,077	
استثمارات متاحة للبيع	100,651	100,651	
استثمارات عقارية	215,530	215,530	
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	480,129	469,074	
ضرائب حالية ومؤجلة	-	20,038	ز
استثمارات في شركات زميلة	53,169	53,169	
شهرة	53,325	53,325	هـ
موجودات غير ملموسة أخرى	22,598	22,598	و
عقارات ومعدات	406,564	406,564	
مجموع الموجودات	**23,831,238**	**24,028,703**	
مطلوبات			
مبالغ مستحقة لبنوك	1,178,758	1,178,758	
حسابات العملاء	5,325,924	5,325,924	
مبالغ مستحقة الدفع وأرباح مؤجلة ومطلوبات أخرى	891,991	882,024	
ضرائب حالية ومؤجلة	79,319	79,319	
تمويلات طويلة الأجل	976,891	976,891	
مجموع المطلوبات	**8,452,883**	**8,442,916**	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**13,122,368**	**13,122,368**	
حقوق الملاك			
رأس المال	1,233,675	1,233,675	أ
علاوة إصدار الأسهم	18,829	18,829	ج1
أرباح مبقاة	556,873	556,873	ب
احتياطيات	(663,832)	(695,489)	ج2
رأس المال الدائم فئة ١	400,000	399,993	ك
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	31,657	ي1
مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة ١ و ٢	-	116,232	ي2
مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة ١ و ٢	-	207,439	
حقوق غير مسيطرة	710,442	710,442	
حقوق غير مسيطرة - شريحة الأسهم الأولى	-	421,259	د
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الأولى الإضافية	-	32,398	ح
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الثانية	-	66,362	ط
		190,423	
مجموع حقوق الملاك	**2,255,987**	**2,463,419**	
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك	**23,831,238**	**24,028,703**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2018

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

		مكونات رأس المال التنظيمي	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة 2015	مرجع
	حقوق ملكية رأس المال الاساسي فئة 1			
1	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	1,233,675		أ
2	الأرباح المبقاة	556,873		ب
3	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	(676,660)		ج١ + ج٢
5	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة ١)	421,259	710,442	د
6	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**1,535,147**		
	رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية			
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	53,325		هـ
9	الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	18,078	22,598	و
10	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناجمة عن الفروق المؤقتة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	20,038		ز
28	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**91,441**		
29	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**1,443,706**		
	رأس المال الإضافي فئة 1: الأدوات			
34	رأس المال الدائم فئة ١	399,993		ك
34	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١)	32,398		ح
36	**رأس المال الإضافي فئة 1: التعديلات التنظيمية**	**432,391**		
	رأس المال الإضافي فئة 1: التعديلات التنظيمية			
44	**رأس المال الإضافي فئة 1**	**432,391**		
45	**رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)**	**1,876,097**		
	رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات			
48	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة ٢)	66,362		ط
50	المخصصات	147,889		ي١ + ي٢
51	**رأس المال فئة 2:التعديلات التنظيمية**	**214,251**		
	رأس المال فئة 2:التعديلات التنظيمية			
58	**رأس المال فئة 2**	**214,251**		
59	**رأس المال فئة 2 (رأس المال فئة 2 = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)**	**2,090,348**		
60	**مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر**	**12,330,523**		
	نسب رأس المال:			
61	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%11.71		
62	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%15.22		
63	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%16.95		
	الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)			
69	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	%9.00		
70	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي	%10.50		
71	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	%12.50		
	المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)			
73	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للقطاعات المالية	10,188		
	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2			
76	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	207,439		ي٢
77	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	116,232		

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2018

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

المميزات الرئيسية لأدوات رأس المال الرقابي

1	الصادر	مجموعة البركة المصرفية	شركة صكوك البركة المحدودة	بنك البركة (باكستان) المحدود
2	الرمز	BARKA - Bahrain Bourse & Nasdaq Dubai	سوق الأسهم الايرلندي	لا ينطبق
3	القوانين الحاكمة للأداة المالية	قوانين وتشريعات مملكة البحرين	القانون الإنجليزي	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية
	المعالجة الرقابية			
4	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
5	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2
6	مؤهلة للمركز الرئيسي / المجموعة / المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة
7	نوع الأداة المالية	أسهم رأس مال	صكوك المضاربة	صكوك مضاربة
8	المبلغ المسجل في رأس المال الرقابي	1,234	400	17
9	القيمة الاسمية	1	1,000 دولار أمريكي	لا ينطبق
10	التصنيف المحاسبي	حقوق الملاك	حقوق الملاك	مطلوبات - بالقيمة المطفأة
11	تاريخ الإصدار	تواريخ مختلفة	31 مايو 2017	2014
12	دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق	لا يوجد	لا يوجد	2021
14	استدعاء الإصدار من المصدر خاضعا لموافقة الجهات الرقابية	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
15	تاريخ الاستدعاء الاختياري، تواريخ الاستدعاء الاضطرارية ومبلغ التعويض	لا ينطبق	31 مايو 2022	لا ينطبق
16	مواعيد استدعاء لاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	كل تاريخ توزيع دوري بعد ذلك	لا ينطبق
	قسائم / أرباح			
17	أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	لا ينطبق	عائمة	عائمة
18	نسبة القسائم وأي مؤشرات متعلقة	لا ينطبق	7.875%، لخمس سنوات بالدولار الأمريكي، متوسط معدل المبادلة	KIBOR
19	وجود معوقات لدفع الأرباح	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق
20	تقديرية تماما، تقديرية جزئيا أو إلزامية	لا ينطبق	تقديرية تماما	لا ينطبق
21	وجود ترتيب أو محفزات أخرى للتسديد	لا ينطبق	لا يوجد	لا ينطبق
22	متراكمة أو غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة
23	متحولة أو غير متحولة	لا ينطبق	غير متحولة	لا ينطبق
24	إذا كانت قابلة للتحول، شرط التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
25	إذا كانت قابلة للتحول، كليا أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
26	إذا كانت قابلة للتحول، معدل التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
27	إذا كانت قابلة للتحول، تحول إلزامي أو تحول طوعي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
28	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد نوع الأداة القابلة للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
29	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد مصدر الصك القابل للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا	نعم	لا
31	إذا كان قابل للشطب، شرط الشطب	لا ينطبق	يتم سحب الصكوك كليا أو جزئياً إذا (1) أن يقوم المشرع بإلزام المصدر بشطب أو إلغاء هذه الأدوات لعدم قابلية الاستمرار أو (2) أن يتطلب ضخ فوري لرأس مال طارئ والذي بدونه يصبح الصك غير قادر على الاستمرار على النحو المفصل في نشرة الإصدار	لا ينطبق
32	إذا كان قابل للشطب، كلي أو جزئي	لا ينطبق	كلي	لا ينطبق
33	إذا كان قابل للشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	دائم	لا ينطبق
34	إذا كان الشطب مؤقت، وصف آلية إعادة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
35	التسلسل الهرمي للتصفية	متاح لكل المودعين والدائنين	قبل المساهمين العاديين فقط	متاح للمطلوبات
36	الميزات الغير متوافقة للانتقال	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
37	إذا كانت الإجابة نعم، تحديد مميزات عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الإدارة التنفيذية للمجموعة

مكتب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

مكتب نائب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ حمد عبد اللّه العقاب
نائب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول

التخطيط الإستراتيجي
الأستاذ/ ك. كريشنامورثي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الإستراتيجي
الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أول - التخطيط الإستراتيجي

العمليات والشئون الإدارية
الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشئون الإدارية
الأستاذ/ أحمد البلوشي
نائب رئيس أعلى - رئيس تقنية المعلومات
الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
الأستاذة/ أوشا راميش
نائب رئيس - إدارة العلاقات المؤسسية والهوية

الشئون القانونية
الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد
نائب رئيس أعلى - رئيس الشئون القانونية
الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أول

الخدمات المصرفية التجارية
الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الائتمان وإدارة المخاطر
الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الإئتمان والمخاطر
الأستاذ/ عمرو إيهاب طنطاوي
نائب رئيس أول
الدكتورة/ هالة رضوان
نائب رئيس أول

التدقيق الداخلي
الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي
الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي
الأستاذ/ إبراهيم عبدالعزيز الزياني
نائب رئيس أول - مدقق تقنية المعلومات

الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس - المؤسسات المالية

المالية
الأستاذ/ ياسر اسماعيل مظفر
نائب رئيس أعلى - رئيس المالية
الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول
الأستاذ/ محمود طاهر طاهري
نائب رئيس أول

الامتثال
الأستاذ/ قطب يوسف علي
رئيس الامتثال للمجموعة
الأستاذة/ هند حاتم
مسؤولة الإبلاغ عن غسل الأموال بالمجموعة (MLRO)

المسئولية الاجتماعية والاستدامة
الدكتور/ علي عدنان إبراهيم
نائب رئيس أول - رئيس المسئولية الاجتماعية والإستدامة

التدقيق الشرعي الداخلي
الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الهيئة الشرعية الموحدة
الدكتور/ التجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الشرعية الموحدة

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات
سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768
أسطنبول، تركيا

هاتف: 01 01 666 216 90+
فاكس: 00 16 666 216 90+
albaraka.com.tr

فرع العراق
شارع 60 م- رقم 610، إسكان/ أربيل/العراق
هاتف: 91/92/93 98 370 750 964+
albarakaturk.iq

البنك الإسلامي الأردني
ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن

هاتف: 7377 567 9626+
فاكس: 6326 566 9626+
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر
29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات
المدينة - القطاع الأول - التجمع
الخامس - القاهرة الجديدة، ص . ب . 84
القاهرة، مصر

هاتف: 03500 281 202+, 03600 281 202+
فاكس: 03503 281 202+, 03501 281 202+
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)
حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف: 73 12 38 23 213+
فاكس: 77 / 76 12 38 23 213+
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب (م) البحرين
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 300 535 17 973+
فاكس: 993 533 17 973+
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود
بيت البركة
162 ، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف: 34307000 21 92+
فاكس: 34530981 21 92+
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس
88 شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

هاتف: 500 186 71 216+
فاكس: 235 780 71 216+
albarakabank.com.tn

بنك البركة سورية ش.م.م
شارع عبدالرحمن شهبندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف: 20 78 443 11 963+
فاكس: 10 78 443 11 963+
albarakasyria.com

بنك البركة السودان
برج البركة
ص.ب. 3583
شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف: 000 112 187 249+
فاكس: 585 788 183 249+
albaraka.com.sd

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا
2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000
جنوب أفريقيا

هاتف: 9000 364 2731+
فاكس: 9001 364 2731+
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل
شارع جوستنيان
مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان

هاتف: 65 - 48061 96117+
فاكس: 700 :Ext 65 - 48061 96117+
al-baraka.com

إتقان كابيتال - المملكة العربية السعودية
ذا هيد كوارترز بيزنس بارك،
البرج الغربي - الدور الخامس عشر،
طريق الكورنيش
ص.ب. 8021، جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف: 6030 510 12 966+
فاكس: 6033 510 12 966+
itqancapital.com

بنك التمويل والإنماء - المغرب
157 شارع حسن الثاني
الدار البيضاء 20000
المغرب

هاتف: 51 51 51 20 5 212+
btibank.ma

مجموعة البركة المصرفية اندونيسيا (مكتب تمثيلي)
مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
اندونيسيا

هاتف: 1345 316 21 62+
فاكس: 1074 316 21 62+
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية ليبيا (مكتب تمثيلي)
برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف: 2310 336 (21) 218+
2311 336 (21) 218+
فاكس: 2312 336 (21) 218+
albaraka.com

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 122 541 17 973 +
فاكس: 533 536 17 973 +

سجل تجاري رقم: 48915
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الأسهم:

شركة كارفي كومبيوترشير ذ.م.م.
مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17215080 973 +
فاكس: 17212055 973 +

البريد الإلكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17520701 973 +
فاكس: 17910911 973 +

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com